كلية الآداب

برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

أَثَرُ أقوالِ العربِ في التقعيدِ النحويِّ بين أبي حيّان الأندلسيِّ والشاطبي

دراسة موازنة

The Impact of Arab Sayings on the Grammatical Replication between Abu Hayyan al-Andalusi and al-Shatibi, aparalleh Study

قدَّمتها الطالبة

أنوار رياض شافعي

1185442

إشراف الدكتور

عمر مسلم

2023-2022

كلية الآداب

برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

أَثَرُ أقوالِ العربِ في التقعيدِ النحويِّ بين أبي حيّان الأندلسيِّ والشاطبي

دراسة موازنة

The Impact of Arab Sayings on the Grammatical Replication between Abu Hayyan al-Andalusi and al-Shatibi, aparalleh Study

قدَّمتها الطالبة: أنوار رياض شافعي (1185442)

إشراف الدكتور: عمر مسلم

تاريخ المناقشة: 2023/3/6

أعضاء لجنة النقاش

أ.د. عمر مسلم	(مشرفًا ورئيسا)	.....
د.مهدي أسعد عرار	(مناقشًا داخليًا)	.....
د. سمير موقدة	(مناقشًا خارجيًا)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة بيرزيت- فلسطين (2022-2023)

الإهداء

- إلى كلِّ نفس هامت بحبِّ العلم.
- إلى من سَوَّلَت له نفسه التسلل إلى هذه الدراسة، والبحث بين دفّتيها عن حاجة في نفسه.
- إلى من حاصرنا بالنور في أشدّ لحظات عتمة الحياة:
  - إلى والديّ.
  - إلى إخوتي: لؤي، ومحمد، وسندس.

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر لمشرفي وأستاذي الدكتور عمر مسلم على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى متابعتي طيلة فترة كتابتي، وتوجيه النصائح لي. وأشكر لجنة المناقشة لقبول مناقشة هذه الرسالة.

فهرس الموضوعات

الإهداء	أ
الشكر	ب
فهرس الموضوعات	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	د
المقدمة	1
➢ **التمهيد** ❖ أولا: التقعيد لغةً واصطلاحًا ❖ ثانيًا: منهج النحاة في عملية التقعيد النحوي ❖ ثالثًا: مصادر التقعيد النحوي ❖ رابعًا: التقعيد النحوي في ضَوء كلام العرب	6 7 14 17
➢ **الفصل الأوّل:** منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب ❖المبحث الأول: منهج أبي حيّان في الاستشهاد بأقوال العرب 1- نسبة الأقوال إلى قائليها 2- التباين في عدد أقوال العرب 3- رتبة الأقوال وقيمتها ❖المبحث الثاني: منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب 1- نسبة الأقوال إلى قائليها 2- التباين في عدد أقوال العرب 3- رتبة الأقوال وقيمتها ❖المبحث الثالث: موازنة بين المنهجين 1- كثرة الاستشهاد بأقوال العرب وقلّته 2- مكانة أقوال العرب لدى كل منهما	 24 25 31 40 41 45 52 53

3- المتوافق والمختلف من أقوال العرب بينهما	54
4- ما انفرد به كل منهما	64
➢ **الفصل الثاني:** توجيه أقوال العرب في بعض المرفوعات ❖المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الابتداء 1- مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعون، مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ 2- مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وتَميميٌّ أنا 3- الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ 4- تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرادَةٍ 5- حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ ❖المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الفاعل 1- ضَرَبُوني قَوْمُكَ، وضَرَبانِي أَخَواكَ 2- قالَ فُلانَةٌ 3- جَاءَتْه كِتابي فاحْتَقَرَها	 68 72 75 78 80 83 86 90
➢ **الفصل الثالث:** توجيه أقوال العرب في بعض المنصوبات ❖المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الحال 1- جَاءَتِ الخَيْلُ بَدَادِ 2- شَتّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ 3- قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ 4- مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ، وَعَلَيهِ مِئَةٌ بَيْضًا 5- خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها ❖المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الاستثناء 1. أَتاني سِوَاؤُكَ 2. اللّهُمَ اغْفر لي ولِمَنْ سَمِعَني حاشا الشَّيطانَ وابنَ الأصْبَغ 3. لو كانَ مَعَنا أَحَدٌ إلا زَيْدٌ لغُلِبْنا 4. أَقَلَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلا زَيْدٌ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقولُ ذاكَ إلاّ زَيْدٌ	 94 97 99 102 104 107 110 112 116

5. ما لِيَ إلاّ أَبُوكَ	119
➢ **الفصل الرابع:** توجيه أقوال العرب في بعض المجرورات ❖المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الجرِّ 1-كَـهَـيِّـن 2-تَرَبِّ الكَعْبَةِ 3- رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ 4- قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كانَ مِنْ حَديثٍ 5-المالُ لِزَيْدٍ ❖المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الإضافة 1-قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ 2-إنَّ الشاةَ تَسْمَعُ صَوْتَ – وَاللهِ- رَبِّها فَتُقْبِل إليهِ وَتَثْغُو 3-جَلَسا عَلى وَحْدَيِهِما 4-قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَهُ مَنْ قَالَهَا 5-شَهِيْدُ الدَّارِ	122 124 126 129 131 133 135 138 139 141
الخاتمة	145
المصادر والمراجع	149

ملخص الدراسة باللغة العربية

قامت هذه الدراسة بالموازنة بين التوجيهات النحوية لأقوال العرب عند أبي حيان الأندلسي (745هـ) في كتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وأبي إسحق الشاطبي (790هـ) في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ووقفتِ الباحثةُ على توجيه أبي حيان والشاطبي لأقوال العرب، وأثر هذه الأقوال في التقعيد النحوي، وموافقة الشاطبي أبا حيان في توجيه هذه الأقوال، أو مخالفتها.

ائتلفت هذه الدراسة من تمهيد يتفرع إلى أربعة أفرع؛ تحدّثت الباحثة في الفرع الأوّل عن مصطلح التقعيد النحوي لغةً واصطلاحًا، والفرع الثاني: منهج النحاة في عملية التقعيد النحوي، والفرع الثالث: مصادر التقعيد النحوي، والفرع الرابع: التقعيد النحوي في ضَوْء كلام العرب. وأُرْدِفَ التمهيد بأربعة فصول، وُسِم الفصل الأول بعنوان: منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، وضمّ ثلاثة مباحث؛ الأول: منهج أبي حيان في الاستشهاد بأقوال العرب، والثاني: منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، والثالث: موازنة بين المنهجين.

والفصل الثاني كان بعنوان: توجيه أقوال العرب في بعض المرفوعات، وجاء في مبحثين؛ الأوّل: توجيه أقوال العرب في الابتداء، والثاني: توجيه أقوال العرب في الفاعل. والفصل الثالث جاء بعنوان: توجيه أقوال العرب في بعض المنصوبات، وجاء في مبحثين؛ الأوّل: توجيه أقوال العرب في الحال، والثاني: توجيه أقوال العرب في الاستثناء. والفصل الرابع والأخير وسم بعنوان: توجيه أقوال العرب في بعض المجرورات، وضمَّ مبحثين؛ الأوّل: توجيه أقوال العرب في الجرِّ، والثاني: توجيه أقوال العرب في الإضافة.

وقامت الباحثة بتوضيح منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، وفي توجيه هذه الأقوال، لمعرفة أثرها في التقعيد النحوي عندهما، وأمّا الطريقة المتّبعة في دراسة الأقوال فكانت كالآتي:

1. ذكر عدد الأقوال التي استشهد بها أبو حيان والشاطبي في كل باب.
2. ذكر أوّل من استشهد من النحاة في كل قول من أقوال العرب التي دُرِسَت.
3. تتبع عدد مرات تكرار القول الواحد من أقوال العرب في كتب النحو.
4. ذكر سبب الاستشهاد بكل قول من أقوال العرب في كل مسألة.
5. تتبع موضع الشاهد النحوي من أقوال العرب في التذييل والتكميل وفي المقاصد الشافية للمقارنة بين أبي حيان والشاطبي في توجيههما للقول من أقوال العرب.

وخلصَت هذه الدراسةُ إلى أنَّ اختلافَ توجيه أقوالِ العرب بين أبي حيانَ الأندلسيِّ والشاطبيِّ كان له أثرٌ ملحوظٌ في التقعيدِ النحويِّ، فالقولُ الذي استشهدَ بِهِ أبو حيان في المرتبة الأولى كان الغرضُ منه التقعيد، واستشهدَ به الشاطبيُّ في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة كانَ الغرضُ مِنْهَ التمثيلَ والاستئناسّ، أو مخالفةَ القاعدةِ، أو الرّدَ على النحاةِ.

كان لاختلاف موطنِ الشاهدِ كذلك أثرٌ في التقعيدِ النحويِّ، فما استشهدَ بِه الشاطبيُّ في مسألةٍ مغايرةٍ للمسألةِ التي استشهدَ بِها أبو حيانَ جعلتْ قيمةُ هذا الشاهدِ في التقعيدِ النحويِّ مختلفةً عندهما.

خلصت الدراسة إلى أنَّ الشاطبيَّ وافقَ أبا حيانَ في توجيهِ ثمانيةَ عشرَ قولاً من أقوالِ العربِ التي وازنت الدراسةُ بينها والبالغُ عددُها ثمانية وعشرين قولاً، وخالفه في توجيهِ ستةِ أقوالٍ، وسكتَ عن توجيهِ قولين.

وبعد؛ فإنّ لأقوالِ العربِ قيمةً واضحةً عندَ علماءِ اللغةِ، فما من نحويٍّ أو لغويٍّ أو معجميٍّ أو صاحبِ تفسيرٍ من تفاسير القرآن إلا واستشهدَ بأقوالِ العربِ في كتابِهِ، وهذا خيرُ برهانٍ على قيمةِ هذه الأقوال، وعناية العلماءِ بجمعِها والاستشهادِ بها، وكان من أهمِ نتائج الدراسةِ أنَّ لأقوالِ العربِ التوجيهَ ذاتَه عند أبي حيان والشاطبيِّ في أغلب الأحيان إلا ما ندر.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

This study was based on the balance between the grammatical directives of the sayings of Arabs according to Abu Hayyan (745 H) in his book tathyeel and Takmil in Explanation of the Book of tasheel, and -Shatibi (790 H) in his book Al-Maqasid Al-Shafia in explanation of Al-kholasa al kafiya.

the researcher focus on directions of al shatibi and abu hayyan on arab sayings and effect of these statements on making of the basement of grammar, Al-Shatibi's approval of Abu Hayyan in directing these statements, and the motives for this approval. And the reasons for opposing him in directing some of statements.

these study consisted of an introduction that is divided into four sections. In the first section, the researcher talked about the term "making of the basement of grammar" both linguistically and idiomatically. The second section: the grammarians approach to the "making of the basement of grammar"the third section: Source of "making of the basement of grammar"And the fourth section: the making of the basement of grammar in the light of the speech of the Arabs and after introduction comes four chapters first one is method of al shatibi and abu hayyan in taking of arab statements and its contain three topics

first one is method of abu hayyan in taking of arab statements

second one is method of Al-shatibi in taking of arab statements

third one is the balancing between the first two method

the second chapter is directive of arab statements in nominatives "Marfoa't " and its contains two topics, first one is directive of arab sayings in Debutant "mobtada' " ,second one is directive of arab sayings in doers "fa'el".

the third chapter is directive of arab sayings in accusative "Mansobat" ,and its contains two topics first one is directive of arab sayings in casing "AL-Haal" and second one is directive of arab sayings in exceptions. fourth and last chapter was about directive of arab sayings in preposition "Majroraat" and its contains two topics ,first one is directive of arab sayings in Prepositions ,second one is directive of arab sayings in genitive "Al-Edafa"

the researcher explained the method of Al-shatibi and Abu hayyan in taking of arab sayings and directive of these sayings to know its effect on making of the basement of grammar

The path which taken to study the arab sayings was as follows:

mention the number of sayings that Al-shatibi and Abu hayyan talked about it in each section.

mention the first grammarians who was talked about arab sayings in each saying that mention in the study.

following how many times the saying repeated in arab sayings in grammar books

mention the reason of mentioned arab saying in each section of these study

following grammar books to know why the grammarians study these sayings which mentioned in these study following arab sayings from grammar books

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، وجعل العربيةَ لغةَ كتابه العزيز.

قامت هذه الدراسة بالموازنة بين التوجيهات النحوية لأقوال العرب عند كل من أبي حيان الأندلسي (745هـ) في كتابه: (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، وأبي إسحق الشاطبي (790هـ) في كتابه: (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وقد وقع الاختيار على هذين الكتابين كونهما ينتميان لعصر واحد، ولكون شروحهما من أوسع الشروح، وأكثرها إفاضة في التفسير، والتعليق، والاستدراك على النحاة، ولوجود مادة وافرة من أقوال العرب في هذين الكتابين.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد توجيهات أبي حيان وأبي إسحق الشاطبي لأقوال العرب، والوقوف على دلالات هذه التوجيهات عندهما على وجه الخصوص، مع الاستعانة بتوجيهات غيرهم من علماء اللغة، واستعراض آرائهما النحوية، ما يتيح فرصة النظر في موافقة الشاطبي أبا حيان في توجيه بعض أقوال العرب، ومخالفته بعضَها الآخر، وبيان ما انفرد به الشاطبي من توجيهات لأقوال العرب عن أبي حيان على وجه الخصوص، وعن النحاة على وجه العموم، وبيان أثر أقوال العرب في التقعيد النحوي عندهما.

وقد استعانت الدراسة بأُمَّات كتب النحو، لتوضيح آراء أبي حيان والشاطبي وتوجيهاتهما النحوية، لمقارنتها بآراء النحويين في توجيههم أقوالَ العرب.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنّها وازنت بين أقوال العرب، وبيان أثرها في التقعيد النحوي، وبيان منهجية كل من أبي حيان الأندلسي والشاطبي في الاستشهاد بهذه الأقوال، وتوظيفها في تقرير القواعد النحوية، لما لهذه الأقوال من قيمة في النحو العربي، فهي واحدة من أهم مصادر التقعيد النحوي كونها ترتكز على أهم أصل من أصول النحو العربي ألا وهو السماع.

مشكلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أقوال العرب عند أبي حيان والشاطبي، ومن ثمّ تحليل توجيهاتهما لهذه الأقوال، وبيان الأقوال التي انفرد فيها الشاطبي عن أبي حيّان، والأقوال التي أيّد فيها الشاطبي أبا حيّان والجمهور.

وبناء على ما سبق حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما أثرُ أقوالِ العربِ في التقعيدِ النحويِّ عند أبي حيان والشاطبي في كتابيهما التذييل والتكميل، والمقاصد الشافية؟

وتولّد من هذا السؤال أسئلة فرعية لها صلة مباشرة بالدراسة، وهي:

- كيف وظف أبو حيّان الأندلسي والشاطبي أقوال العرب في التقعيد النحوي في كتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؟
- ما رتبة أقوال العرب في الشواهد النحوية التي استشهد بها أبو حيان والشاطبي في التقعيد النحوي؟
- ماذا ترتب على اختلاف الشاطبي عن أبي حيان في توجيه أقوال العرب؟

منهج الدراسة

اقتضت طبيعة هذه الدراسة اتّباع المنهج الوصفي التحليلي إذ يتجلى **المنهج الوصفي** في رصد أقوال العرب في كتابي التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل والمقاصد الشافية، أما **المنهج التحليلي** فيكون جليًا في تحليل آراء أبي حيّان والشاطبي لأقوال العرب وبيان ما اتفقا فيه مع الجمهور وما خالف فيه الشاطبي أبا حيّان وما تفرد فيه. وتتضح أنظار الموازنة بموازنة أثر الاستشهاد بأقوال العرب على التقعيد والتمثيل النحوي بين أبي حيّان والشاطبي.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على كتابي التذييل والتكميل، والمقاصد الشافية في المباحث التي كانت موضع الدراسة، وهي باب الابتداء، والفاعل، والحال، والاستثناء، والجرّ، والإضافة.

الدراسات السابقة

حرصت الباحثة عل تتبع أهم ما كُتب في موضوع هذه الدراسة، ومن الدراسات التي لها صلة مباشرة بهذه الدراسة:

1. الأنصاري، عائدة، "**مصادر الاستشهاد في المقاصد الشافية**"، مجلة آداب، جامعة الخرطوم–كلية الآداب، ع33، ديسمبر 2014.

تقع هذه الدراسة في خمس وعشرين صفحة، اتبعت الباحثة فيها المنهج الوصفي، وعرضت في دراستها أمثلة لمسائل نحوية اقتصر فيها الشاطبي على الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأمثلة أخرى اقتصر فيها على الاستشهاد بالحديث النبوي، وأمثلة لمسائل نحوية جمع فيها الشاطبي أنواعًا مختلفة من الشواهد، وهدفت الباحثة من هذه الدراسة إلى توضيح منهج الشاطبي في الاستشهاد وتنوع مصادر استشهاده بين القرآن والأحاديث والأمثال والأقوال، وخلصت إلى أن الشاطبي أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي.

وعلى هذا فإن الفرق واضح بين دراسة الأنصاري ودراستي هذه؛ إذ إنّ دراستي تسلط الضوء على أقوال العرب دون غيرها من مصادر الاستشهاد، وتقوم على مقارنة توجيه أبي حيان والشاطبي لأقوال العرب.

2. الطلحي، عبد الرحمن، **الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي**، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، السعودية، 2002.

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وجاءت الدراسة في فصول خمسة عرض فيها الأدلة النحوية الإجمالية، وجعل لكل دليل منها بابًا مستقلًا، فأفرد الباب الأول للسماع وموقف الشاطبي منه، والباب الثاني للإجماع، والثالث للقياس، والرابع للاستصحاب، والخامس لتعاضد الأدلة وتعارضها وكيفية الترجيح بينها، وعلى هذا فإن دراستي لا تتطرق لأصول النحو عند أبي حيان والشاطبي، بل تدرس كيفية توجيههما أقوالَ العرب، وأثر هذه الأقوال في التقعيد النحوي.

3. العايد، فهد بن محمد، **الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية**، (رسالة ماجستير)، جامعة القصيم، السعودية، 2012.

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وجاءت الدراسة في فصول خمسة، عرض فيها الباحث منهج الشاطبي في تناول الشواهد النثرية، ودرجة هذه الشواهد في الاستدلال، وثقافة الشاطبي الفقهية والأصولية، ومدى اتكائه عليها في تناوله الشواهد، واستشهاد الشاطبي في كل مصدر من مصادر الاحتجاج اللغوي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وأقوال العرب وأمثالهم، وأثر هذه الشواهد في فكر الشاطبي، ثم أنهى الباحث دراسته ببعض المسائل النحوية التي وافق فيها الشاطبي النحاة، وبعض المسائل التي خالفهم فيها.

كان غرض الباحث من عرض أقوال العرب بيان تنوع مصادر الاستشهاد عند الشاطبي، وقد اكتفى الباحث بعرض الأقوال دون توجيهها، وسلط الضوء على العبارات التي تسبق أقوال العرب، كـ: والعرب تقول، ولم نسمع ذلك من العرب.

وبهذا يتضح الفرق بين دراسة العايد وهذه الدراسة التي هدفت إلى مقارنة توجيه أقوال العرب بين أبي حيان والشاطبي.

4. عبد النعيم، خليل، "**دور النثر في التقعيد النحوي، دراسة في سماعات الفراء النثرية**"، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا–كلية دار العلوم، مصر، ع13، مج1، يناير 2008.

تقع هذه الدراسة في ثلاث وخمسين صفحة، عرض الباحث فيها بعض المسائل التي استشهد فيها الفراء بالمسموع من كلام العرب، خاصة المسموع النثري، مبينًا أنّ النثر جزءٌ من أصول التقعيد النحوي، وهذه الدراسة تسلّط الضوء على أقوال العرب وقيمتها بين الشواهد النحوية بشكل مباشر، واتخذت من كتاب الفراء معاني القرآن مثالًا على عناية النحاة بهذه الأقوال. وقد أَفَدْتُ من هذه الدراسة في معرفة كيفية توجيه أقوال العرب وعرض المسألة التي استشهد فيها بقول العرب.

5. المليفى، نورة، "**دور النثر في التقعيد اللغوي: دراسة في مرويات سيبويه المجهولة**"، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع52، أكتوبر 2009.

عرضت الباحثة بعض المرويات النثرية التي رواها سيبويه عن العرب بلا إسناد كقوله: (قال بعض العرب)، أو (هذا قولهم)، أو (حدثني من لا يتهم عن رجل موثوق به من أهل المدينة أنّه سمع عربيًا)، وغيرها من العبارات التي تدلّ على سماع هذه الأقوال من العرب، وتوجيهه إياها، وجعله هذه الأقوال أساسًا في تقعيد مسألة نحوية كاملة، وقد أفدت من هذه الدراسة في معرفة مدى عناية سيبويه بأقوال العرب.

<u>بنيةُ الدراسة</u>

تقع هذه الدراسة في تمهيدٍ، وأربعةِ فصولٍ، استُهلّت بمقدمةٍ وذُيِّلت بخاتمة، جاء التمهيد للوقوف على التقعيد النحوي لغةً واصطلاحا أولًا، وتبيين مصادر التقعيد النحوي ثانيًا، ومنهج النحاة في عملية التقعيد النحوي ثالثًا، وللوقوف على التقعيد النحوي في ضوء كلام العرب رابعًا.

ووُسِمَ الفصل الأول بعنوان: منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، وضمَّ ثلاثة مباحث؛ الأول: منهج أبي حيان في الاستشهاد بأقوال العرب، والثاني: منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، والثالث: موازنة بين المنهجين.

أمّا الفصل الثاني فقد وُسِمَ بعنوان توجيه أقوال العرب في بعض المرفوعات بين أبي حيان والشاطبي، وضم هذا الفصل مبحثين؛ الأول: توجيه أقوال العرب في الابتداء، والثاني توجيه أقوال العرب في الفاعل.

ووُسِمَ الفصل الثالث بعنوان: أقوال العرب في بعض المنصوبات بين أبي حيان والشاطبي، ووقع في مبحثين: الأول توجيه أقوال العرب في الحال، والثاني توجيه أقوال العرب في الاستثناء، واقتصرت الدراسة على مبحثين في باب المنصوبات لكون منهج أبي حيان والشاطبي واحدًا في الاستشهاد بأقوال العرب، مما تترتب عليه نتائج متقاربة في أغلب الأقوال الموازنة.

ووُسِمَ الفصلُ الرابع بعنوان: توجيه أقوال العرب في بعض المجرورات، وضم مبحثين؛ الأول: توجيه أقوال العرب في الجَرِّ، والثاني: توجيه أقوال العرب في الإضافة.

التمهيد

أولا: **التقعيد لغةً واصطلاحًا**

ثانيًا: **منهج النحاة في عملية التقعيد النحوي**

ثالثًا: **مصادر التقعيد النحوي**

رابعًا: **التقعيد النحوي في ضَوء كلام العرب**

التمهيد

➢ أولا: التقعيد لغةً واصطلاحًا

أولا: التقعيد لغةً

يُعَدُّ مصطلح "التقعيد" من المصطلحات المحدَثة في الدرس النحوي، وعلى الرغم من قيام العرب بعملية جمع اللغة، ووضع ضوابط لها، إلا أنّهم لم يعرفوا هذا المصطلح لغة، ولم يَدْرُج على ألسنتهم على الرغم من تطبيقهم إياه، فالمعاجم القديمة تخلو من كلمة التقعيد والفعل المزيد (قَعَّدَ)، لذا اقتضت الدراسة الوقوف على معنى التقعيد بالرجوع إلى الجذر الثلاثي لمادة (قَعَدَ)، والفعل المزيد (قَعَّدَ) وتوضيح العلاقة بين المعنيين.

جاء في معجم العين: قَعَدَ (الثلاثي) مصدره قعود، وهو (خلاف قام، وذو القَعْدَةِ اسم شهر كانت العرب تَقْعُدُ فيه ثمَّ تَحُجُّ في ذي الحِجّةِ)[1]، (وقيل: سُمِّيَ بذلك لقعودهم في رحالهم عن الغَزْوِ والمِيرَةِ وطَلَبِ الكلأِ)[2]. وبهذا فإن المصدر الثلاثي للفعل قَعَدَ معناه؛ جَلَسَ، وفي الجلوس ثبات وسكينة، ولهذا سمي الشهر الذي تعتزل العرب فيه القتال ذا القعدة لشعورهم بالسكينة، ولاستقرار حياتهم.

أما الثلاثي المزيد(قَعّدَ) ومصدره تقعيد، فقد ورد في المعاجم الحديثة كمعجم اللغة العربية المعاصرة، والمعجم الوسيط، ومعناه (الوضع)، وقَعَّدَه عن كذا: حَبسه عنه. وقَعَّدَه أباه: أَقْعَدَهُ. وَقَعَّدَ القاعدة: وضعها (قَعَّدَ قاعدة التّمثال)، وَقَعَّدَ اللغة ونحوها: وضَعَ لها قواعد يُعمل بموجبها[3].

وعلى هذا فإنَّ الرابط بين قَعَّدَ الثلاثي المزيد ومعناه (وضعَ)، وقَعَدَ الثلاثي المجرد ومعناه (جلس)، الثبات والمكوث، والسكون، والثقل في الحركة، ومن الدلالات التي تدل على الثبات والسكون للجذر الثلاثي: القاعدة من البناء: أساسه، ويقال للبعير (قَعِد) أي كان بوظيفة استرخاء وتطامن، وأُقْعِدَ فلان: أصابَه داء في جسده يُقْعِدُهُ، وكذلك الجَمَل أصابه قُعاد[4].

---

[1] ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ت مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، د.ت، مادة (قعد).

[2] (المِيْرَةُ: الطعامُ يجمع للسفر، الكلأ: العشب رطبه ويابسه). ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، مادة (قعد).

[3] ينظر: عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، مادة (قعّد)./ مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط1، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، 1960، مادة (قعّد).

[4] ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (قعّد).

ولهذه الدلالات علاقة وثيقة بالمزيد الثلاثي، إذ يشير معناها إلى الوضع والحبس، وفي الحبس منع وتوقف، وعلى هذا فالرابط بينهما هو السكون والتزام حالة واحدة، فالشيء الثابت كقواعد البيت تلزم وضعًا واحدًا، وهذا الوضع أساسي لا يتغير ولا يتبدل، ولهذا سميت القاعدة في النحو بهذا الاسم لثباتها، وأطلق على جمع اللغة وحفظها التقعيد لأنَّ جمع اللغة هو عملية الوضع.

ثانيا: التقعيد اصطلاحًا

أما التقعيد اصطلاحًا فهو عملية منهجية يسبقها التخطيط، كعملية التخطيط لوضع أساسات البيت، ويعرّفه أحمد مختار عمر بأنَّه: "فحص اللغة التي تمّ جمعها، ومحاولة تصنيفها، واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها"[1] من أجل إنتاج قاعدة لغوية.

وتتجلّى العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي بالوضع، فالتقعيد وضع الأسس والنظريات التي تحكم اللغة، وهو "وسيلة إنتاج القاعدة ومنهج دراستها وتفسيرها"[2]. مما سبق يتبين مدى دقة علماء الدلالة في استخدام مصطلحي التقعيد –أي الوضع– والقواعد –أي الأساس– فما كان منهم إلا أن وضعوا أُسُسًا للغة لحفظها.

- **<u>ثانيًا: منهج النحاة في عملية التقعيد النحوي</u>**

بدأت مرحلة تقعيد اللغة؛ أي فحصها، وتصنيفها، واستنباط قواعدها من أجل وضع قواعد ثابتة عندما شعر أهل اللغة باختلال كلام العرب، وشيوع اللحن فيه، وذلك لدخول الموالي في الإسلام، ولاختلاط العرب بغيرهم في مواسم الحجّ والتجارة، ولتوسع الحكم الإسلامي وانتشاره في بقاع العالم، إذ إن انتشار الدين الإسلامي كان يقتضي السيادة لنظام معين، ودين معين، ولسان معين، وكان من مقومات الحكم أن تتوحّد الدولة على لسان معيار يتواصل به أفرادُها، وذلك دفع اللغويين إلى ضبط هذا اللسان ونشره، فكان للعامل السياسي دورٌ تبدَّى في تقعيد اللغة[3].

ولم تقتصر عملية جمع اللغة وتقعيدها على أسباب سياسية فقط، بل "ارتبطت نشأة النحو بعوامل دينية وسياسية وقومية، حيث نشر الدين الإسلامي، وتوسيع رقعة الإسلام الجغرافية كان يفرض وجود لسان جامع من أجل تأسيس حضارة عربية إسلامية"[4]، فانتشار الدين الإسلامي، وتولّي المسلمين زمام الأمور السياسية في البقاع التي امتدّوا فيها، وتعاملهم مع غير العرب من بقاع وبيئات كثيرة متعددة، كلُّ ذلك كان له تأثير في حياتهم الاجتماعية، ومن هنا ظهرت دوافع قومية لتوحيد اللغة الفصحى.

---

[1] عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، ط8، عالم الكتب، القاهرة، 2003، 81.

[2] الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، 13.

[3] ينظر: دروسي، أيوب، "**أصول النحو العربي وأثرها في الدرس اللغوي**"، جامعة محمد الخامس، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرباط، د.ت، 8.

[4] **المرجع نفسه**، والصفحة نفسها.

ولكون اللغة العنصر الأساسي للحفاظ على تماسك المجتمع دينيًا، وسياسيًا، وقوميًا، كان لا بدّ من القيام بعملية جمع لها، وتصنيفها، واستنباط أحكامها لوضع قواعد ثابتة، ولتوحيد لسان العرب آنذاك، ولم تكن مسألة جمع اللغة عشوائية، بل كانت لها ضوابط مكانية وزمانية، تمثّلت الضوابط المكانية في تحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة حسب فصاحتها، وموقعها الجغرافي، وبعدها عن الاختلاط بالأعاجم وكلِّ ما يفسد اللغة.

وضع علماء اللغة قيودًا مكانية لتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة المنثورة، وذكر الفارابي[1] (350هـ) القبائل التي أُخِذَتْ عنها اللغة، ونقلها عنه السيوطي (911هـ) في كتابيه الاقتراح والمُزهر[2]، وتعددت الأقوال في القبائل المتفق عليها، إلا أنَّ الإجماع كان أنّ العربية نُقلت من: "قيس، وتميم، وأسد؛ فإنّ أكثر ما أُخذ ومعظمه كان عن هؤلاء، وعليهم اتُّكِل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هُذيل، وبعض كِنانة؛ وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل"[3] لاختلاطهم بالأعاجم، ولقربهم منهم في الموقع الجغرافي، ولقربهم من أهل الحضر، وبذلك كانت لغتهم قد فسدت ودخلها المعرب والدخيل وشاعت الألفاظ الأعجمية فيها.

وبهذا اتبع علماء اللغة منهجًا واضحًا في حفظ اللغة تمثّل في وضع قيود مكانية للقبائل التي أخذت عنها اللغة المنثورة وهذه القبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.

أما لغة الشعر فلم يتم وضع قيود مكانية لها، ولهذا احتجّ علماء النحو بأشعار لشعراء خارج هذه القبائل التي تم تحديدها فَذِكْر السيوطي[4] عدم الأخذ عن حضري قط كان فيما يتعلق بالنثر، لذا نجد أنّ إهمال النحاة للاستدلال بلغة القبائل المتطرفة كتغلب، وقضاعة، ولخم، وجذام، كان مقتصرًا على لغة التخاطب، أما الشعر فقد استدلوا به بصرف النظر عن مكان الشاعر لأنّه منسوج بلغة مثالية يتقنها

---

[1] وتحيل المصادر التي احتجّت بنص الفارابي نصّه المحتج به إلى كتاب الألفاظ والحروف، إلّا أنّ الفارابي لا يوجد له كتاب يحمل هذا الاسم، بل هما كتابان؛ الأول كتاب الحروف بتحقيق محسن مهدي، والثاني كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق للمحقق ذاته، وتعددت الردود على نص الفارابي ومقابلته بما نقله السيوطي، ولمزيد من بسط القول ينظر: عمايرة، خليل، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، ط1، شركة وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، 20./ أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006، 40./ الخطيب، محمد عبد الفتاح، **ضوابط الفكر النحوي**، ط1، دار النصائر، مصر، 2006، 1: 226.

[2] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976 ، 56./ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ت محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986، 1: 212.

[3] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 56.

[4] ينظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، 1: 212.

شعراء القبائل المتطرفة، وشعراء وسط الجزيرة على حدّ سواء، وهذا ما جعلهم يستدلّون بشعر الأخطل، وعديّ بن زيد، وأشباههما من الشعراء، كما استدلّوا بلغة الشعراء الذين عاشوا في الحواضر التي تجاور بلاد العجم، كالأعشى، وطرفة، والنابغة، وامرئ القيس، والاستدلال بأشعار هؤلاء الشعراء يرجع إلى إدراك العلماء عند تقعيدهم للغة أنّ الشعراء الذين تأصلت فيهم الفصاحة لا تفسِد لغتهم مؤثرات أجنبية، ولا ينال من سلامة فصاحتهم شيء[1].

لذا لم يتحرج علماء اللغة في أخذ الشعر من الحضري، والبدوي، والأعاجم، لذا نجد كثيرًا من الشعراء الحضر استشهد النحاة بشعرهم، وقد " استشهد سيبويه بعدد كبير من شعراء مكة، والطائف، والمدينة، والحيرة، والبصرة، والكوفة، ووصف لغة الحجاز (وهم أهل الحضر) بأنها اللغةُ العربيةُ القديمةُ الجيدةُ "[2].

ومن اللافت للنظر أنّ الكثير من الدراسات المتعلقة بأصول النحو تعلّق على قضية التقييد المكاني المحصور بالقبائل التي حددها الفارابي بأنّ علماء النحو استشهدوا بالكثير من أبيات شعرية لشعراء خارج هذه القبائل، ومردّ ذلك عدم معرفتهم باختلاف القيود المكانية للنثر عن الشعر، فالشعر يحتج به دون تقييد مكاني للشاعر، والبيئة التي نشأ فيها، بينما النثر لا يؤخذ إلّا عن القبائل التي تم تحديدها، و"أما القبائل التي ذُكرَ أن النحاة واللغويين لم يأخذوا عنها فإنه –أي الفارابي– يعني أنَّهم لم يأخذوا عنها النثر لا الشعر، والدليل على ذلك أنّ كتاب سيبويه يكاد يخلو من نصوص نثرية لتلك القبائل التي ذكر أنَّ العلماء لم يأخذوا عنها"[3].

ولم يقتصر العلماء في منهجهم الذي وضعوه لحفظ اللغة على ضوابط مكانية فقط، بل قاموا بوضع قيود زمانيّة للغة، وفَصَلوا بين النثر والشعر في هذه الضوابط الزمانية، كما فصلوا بينهما في الضوابط المكانية، ولا بدّ أنّ لهم أسبابًا في فصلهم الضوابط المكانية والزمانية للمادة النثرية والشعرية في عملية تقعيد اللغة؛ منها اختلاف النثر عن الشعر، فالنثر كلام عامّة الناس، ومنه ما هو ضروري وغير ضروري، أمّا الشعر فهو كلام فئة من الناس، والنثر أسبق في تداوله على ألسنة العرب من الشعر، والشعر إبداع وشاع في مرحلة بعد إتقان النثر وتداوله على الألسنة، فالاختلاف بين النثر والشعر، سواء

---

[1] حتحات، أمان الدين، **الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو**، (رسالة دكتوراه)، جامعة حلب، سوريا، 1993، 103

[2] محمد عبد الفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، 1: 231.

[3] أمان الدين حتحات، **الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو**، 254.

في اختلاف الفئة التي تتقن كلًا منهما، أم في اختلاف زمن ظهور كل منهما، دفع علماء اللغة إلى وضع ضوابط مكانية وزمانية مختلفة لكل منهما عند قيامهم بعملية تقعيد اللغة.

وتمثّلت القيود الزمانية عند العرب للمادة النثرية في" قبول الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكنوا الحضر أم البادية"[1]، وبهذا هم يحتجون بكلام فئة محددة من عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام اقتصرت على القبائل التي حددوها فقبلوا كلامهم النثري الذي تلفّظوا به في مدة أقصاها منتصف القرن الثاني.

أمّا الشعر فقد قسم علماء اللغة الشعراء إلى طبقات؛ جاهلي، ومخضرم، وإسلامي، ومحدث[2]، وجعلوا الاحتجاج بالشعر مقتصرًا على الطبقتين الأوليين، واختلفوا في الثالثة[3]، وآخر شعراء الطبقة الثالثة الذين احتجّ بشعرهم في تقعيد اللغة هو إبراهيم بن هرمة(150هـ)، وكثُرت الدراسات التي تتبعت الاحتجاج بشعره بين قبول ورفض[4]، وبهذا يتضح جهد علماء اللغة في وضعهم ضوابط مكانية وزمانية للنثر والشعر.

ولِيُتِمّ العلماء منهجهم في عملية تقعيد اللغة،" اعتمد اللغويون أثناء تقعيدهم للنحو على مجموعة من المصادر والأدلة التي عرفت بأصول النحو العربي"[5]، وأصل الشيء أسفله، أي أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه[6]. وبهذا فإنَّ أصول النحو هي: الأدلة التي تفرعت منها فروعه، وفصوله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، أي هي القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام من الأدلة[7].

وتعددت الأصول التي استند إليها النحاة في استنباط قواعد النحو، وقام علماء اللغة بتقسيمها إلى أصول رئيسة، وأخرى فرعية، واختلفوا في تقسيمها، إلّا أنّ السيوطي جمع الرئيسة منها في أربعة أصول

---

(1) الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1978، 19.

(2) ينظر: القيرواني، ابن رشيق، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، 1981، 1: 113.

(3) ينظر: سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، 19.

(4) ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، 1: 223/ عواد، عمرو سعد، "**منزلة شعر ابن هرمة لدى النحويين**"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، مارس 2017.

(5) أيوب دروسي، **أصول النحو العربي وأثرها في الدرس اللغوي**، 10.

(6) ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة (أصل).

(7) ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، **الإغراب في جدل الإعراب**، ت سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، 1971، 80./ الخضري، محمد، **أصول الفقه**، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، 1969، 14.

سمّاها الكتب في كتابه الاقتراح، وهذه الأصول الأربعة عنده هي: كتاب السماع، وكتاب القياس، وكتاب الإجماع، وكتاب الاستصحاب، وجمع الفرعية في الكتاب الخامس، وهي عنده: الاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء والدليل الباقي[1]. وسيأتي الحديث عن كل واحد من الأصول الرئيسة بشكل مختصر لبيان منهج العلماء في عملية تقعيد اللغة على وجه العموم، ومنهجهم في عملية جمع أقوال العرب على وجه الخصوص.

*أصول النحو الرئيسة

أولًا: السماع

يقصد به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر[2].

يعتبر هذا الأصل من أهمّ أصول النحو، وعليه اعتمد النحاة في جمع أقوال العرب، وذكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن سيبويه استشهد بالكلام المنثور المسموع عن العرب بأربعمئة وستة عشر شاهدًا سمعت بعينها عن العرب[3].

ثانيًا: القياس

تبرز الحاجة لهذا الأصل عند عدم وجود الأصل الأول ، السماع، فكلّ ما لم يسمع عن العرب يقاس على ما سمع عنهم، فالقياس هو: "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4]، ولإجراء هذا الأصل على كلام العرب لا بدّ من وجود أصل وفرع وعلة وحكم[5].

ومثال القياس " أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفَرع ما لم يسمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"[6].

---

[1] ينظر: السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**، 48، 88، 94، 172، 174 وما بعدها.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 48.

[3] ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، 330.

[4] ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، 93.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[6] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

وقد استشهد سيبويه في كتابه بأمثلة قياسية بلغ عددها أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر مثالًا تتوزع ما بين تراكيب وكلام منثور من أمثال وما يجري مجراها[1]، وتبعه من بعده من النحاة في الاحتجاج بكلام العرب المنثور، واحتجّوا بالأمثلة ذاتها التي احتجَّ بها سيبويه.

ثالثًا: الإجماع

يرى بعض علماء اللغة أنَّ أصول النحو الرئيسة هي السماع والقياس بينما الإجماع من أصول النحو الفَرعية، ويعتبره بعضهم الآخر من الأصول الرئيسة، كابن جني (392هـ) الذي عقد له بابًا ووَسَمَه بباب (القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّةً)[2]، ويقصد بالإجماع:" إجماع علماء اللغة البصريين والكوفيين، والإجماع يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وحجّة العرب في اعتبار الإجماع من أهم أصول النحو، بل إنّ منهم من يقدمه على القياس لأنّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله"[3](ﷺ) من قوله: (إنَّ أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم)[4]، وعرفه الغزالي بأنّه:" اتفاق أمّة محمد خاصة على أمر من الأمور الدينية"[5].

وللإجماع شروط خمسة؛ وهي: أن يكون مقتصرًا على العرب الذين ينتمون إلى القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها. وأن يكون إجماع القراء قائمًا على قراءة صحيحة، والقراءة الصحيحة هي التي توافرت فيها الضوابط التي وضعها العلماء. وأن يكون الرواة الذين يؤخذ بإجماعهم ثقات. وأن يكون إجماع النحاة واقعًا من مجتهد من النحاة العارفين بكلام العرب وأساليبه. وأن يتم إقرار الحكم للمسألة العلمية بمعرفة حكمها باتفاق الجميع صراحة وضمنا[6].

---

[1] ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، 330.

[2] ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ت محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، د.ت، 1: 189.

[3] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[4] ينظر: ابن ماجة، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجة**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، 2: 1303.

[5] الغزالي، أبو حامد محمد، **المستصفى من علم الأصول**، ت محمد عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، 1993، 1: 137.

[6] ينظر: أيوب دروسي، **أصول النحو العربي وأثرها في الدرس اللغوي**، 16.

رابعًا: الاستصحاب

الاستصحاب من الأصول المختلف في كونها من الأصول الرئيسة أم الفَرعية، إذ لم يذكرها ابن جني في أصول النحو، بينما ذكرها ابن الأنباري والسيوطي[1]. والمقصود به إبقاء اللفظ على حاله عند عدم وجود دليل ينقله عن الأصل[2].

ولم يسلط النحاة الضوء على هذا الدليل كما سلطوه على السماع والقياس والإجماع، رغم أن هذا الدليل كان له أثره الواضح ببعض المسائل: صوغًا وتوجيهًا، كما أنّ له أثرًا في تيسير فهم بعض المسائل النحوية، وتقريبها من أذهان الناس، وحلِّ بعض الخلافات النحوية[3].

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالاستصحاب كثيرة، "كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب"[4]، وهذا الدليل يقوم على مسألة الأصل والفرع، إذ يستصحب الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهذا الفهم مأخوذ من استصحاب الحال في الفقه، فالاستصحاب عند المتفقهين وأصحاب الأصول أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي[5].

ومما سبق يتبين لنا أنّ أصول النحو الرئيسة عند ابن جني هي: السماع والقياس والإجماع، بينما أصول النحو الرئيسة عند ابن الأنباري (577هـ) هي: السماع والقياس والاستصحاب، وأصول النحو الرئيسة عند السيوطي هي الأربعة التي تحدثنا عنها وهي: السماع والقياس والإجماع والاستصحاب. وأيًّا كانت الخلافات في أصول النحو الرئيسة والفرعية، إلا أنّ السماع والقياس هما ما أجمع العلماء على اعتبارهما أصلين رئيسين، وذلك لأنّ "النحو العربي قام على هذين الأصلين"[6]، وبهذا فإنَّ علماء النحو وضعوا خطوطًا عريضةً لمنهجهم الذي ساروا عليه في عملية التقعيد كي يختاروا لنا من اللغة أصفاها وأكثرها تداولًا، ولم يكتفوا بالخطوط العريضة، بل أتمّوا خارطة التقعيد بالأصول الفَرعية كالاستدلال ببيان

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، 141./ السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 173.

[2] ينظر: ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، 46.

[3] ينظر: الجراح، عبد المهدي، الهزايمة، خالد، "**استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، سوريا، مج7، ع3، 2010، 345.

[4] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 172.

[5] عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، **استصحاب الحال في اصول النحو قراءة ورأي**، 345-346.

[6] عواريب، سليم، **مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني**، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2008، 41.

العلّة، والاستدلال بالأصول والاستحسان والاستقراء وغيرها، "وقد أسهمت هذه الأصول إسهامًا كبيرًا في بناء النحو العربي، وتتجلّى وظيفتها في ارتباطها بالعلوم في إطار التراث اللغوي العربي القديم، ذلك أنّها لم ترتبط بعلم النحو فقط، بل شملت مجمل علوم اللسان العربي في إطار تكامليتها لتشكل نظرية عرفت بالنظرية اللغوية العربية القديمة"[1].

ثالثًا: مصادر التقعيد النحوي:

مرَّ أن النحاة اتبعوا منهجًا معينًا في تقعيد اللغة، وأنّ هذا المنهج تمثّل في التقييد الزماني والمكاني، وباتّباع أصول نحوية معينة في عملية جمع اللغة وتقعيدها، وحُدِدت هذه الأصول بالسماع والقياس وغيرها من الأصول الثانوية، وكذلك إنَّ النحاة اعتمدوا في جمعهم للغة على مصادر ثلاثة ركنوا إليها واستقوا منها اللغة، وهذه المصادر هي:

أ. القرآن الكريم

لا شك أنَّ القرآن الكريم يُعدّ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان، وقد تحدّى الله العرب أن يأتوا بسورة مثله فعجزوا، قال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ (يونس: 38) ولم ينكر أيُّ عربي فصيح إعجاز القرآن وبلاغته وبيانه، لذا كان المصدر الأوّل من مصادر التقعيد النحوي، إذ "جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو استحوذ"[2]، ولا خلاف في الاحتجاج بالشاذ من القراءات كما ذكر السيوطي، فقراءات القرآن كلّها حجّة حتى ما يعتبرونه شاذًا في نظرهم أقوى سندًا من كل ما يحتجون به في كلام العرب[3].

ب.الحديث النبوي

أما بالنسبة للاستشهاد بالحديث النبوي، فقد تعددت آراء العلماء حول الاستشهاد بالحديث النبوي وانقسمت إلى: مؤيد ومعارض ومتوسط، ويرى الفريق الذي عارض الاستشهاد كابن الضائع (680هـ)

---

[1] أيوب دروسي، **أصول النحو العربي وأثرها في الدرس اللغوي**، 28.

[2] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 48.

[3] ينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، ت فايز دياب، ط2، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2007، 43.

وأبي حيان الأندلسي (745هـ) أنّ الأحاديث لم تنقل كما سُمعَت من النبي، وإنما رُويَت بالمعنى، وأنّ أئمة النحو المتقدمين من المصرَين –البصرة والكوفة– لم يحتجوا بشيء منه[1]، لذا لا يصحّ الاستشهاد بالحديث النبوي.

وأما المؤيدون كابن مالك (672هـ) وابن هشام الأنصاري (761هـ) وغيرهما، فقد قبلوا الاستشهاد بالحديث النبوي بضوابط معينة كقبول ما ثبت أن النبي (ﷺ) قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا[2]. وحدد علماء اللغة المؤيدون للاحتجاج بالحديث النبوي أنواع أحاديث ينبغي عدم الاختلاف في الاحتجاج بها، وهي عندهم ستة أنواع:

أولها: ما روي بقصد الاستدلال على فصاحة النبي (ﷺ) كقوله: "حمي الوطيس"[3]، وكذلك الأحاديث التي تشتمل على شيء من محاسن البيان؛ كقوله: "مأزورات غير مأجورات"[4].

ثانيها: ما روي من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أوامر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان النبي (ﷺ) يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما روي شاهدًا على أن النبي (ﷺ) خاطب به قومًا من العرب بلغتهم.

رابعها: الأحاديث التي رويت بطرق متعددة واتّحدت ألفاظها، إذ إنّ اتحاد الألفاظ دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛ كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل: ابن سيرين، والقاسم ابن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن الديني[5].

وممن توسط في الاستشهاد بالحديث النبوي الإمام الشاطبي (790هـ) الذي يرى أنّ علماء العربية يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، ولا يستدلون

---

[1] ينظر: البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1: 9.

[2] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 52.

[3] مسلم، أبو الحسين، **صحيح مسلم**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، 5: 1399.

[4] ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، 1: 502.

[5] ينظر: حسين، محمد الخضر، **موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد حسين الخضر**، ط1، دار النوادر، سوريا، 2010، 6: 183، 182.

بحديث منقول عن النبي[1]، فكان الأولى تقديم الحديث النبوي على كلام العرب، وقد أيّد الشاطبي في توسطه في الاستدلال بالحديث النبوي السيوطي (911هـ)[2].

وعلى هذا تعددت الآراء والأقوال في مسألة الاستشهاد في الحديث النبوي، وأيًّا كانت آراء علماء اللغة إلا أنّ جهود من بعدهم في وضع ضوابط للأحاديث التي يستشهد بها من شأنها أن تحسم الأمر في هذه المسألة المختلف فيها.

ت. الشعر

اعتمد علماء اللغة في تقعيد لغتهم على الشعر بشكل أساسي حتى ارتبطت لفظة (الشواهد) بالشعر[3]، وكان ابن عباس يقول: " إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر فإنَّ الشعر عربي، ويقول: إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنَّ الشعر ديوان العرب"[4].

ومرّ بنا أن علماء اللغة وضعوا ضوابط مكانية وزمانية للأشعار التي يُحتج بها، واشترطوا في الأشعار المحتج بها معرفة قائلها، ورفضوا الاحتجاج بأشعار مجهولة القائل، واشترطوا فيها أن تكون أبياتًا كاملة تامّة، فلا يحتج بأنصاف الأبيات، بهذا لم تكن مسألة الاحتجاج بالشعر في اللغة مسألة عشوائية، إذ كانت لها ضوابط معينة لانتقاء أفصح كلام العرب. وإنّ الشعر أكثر مصادر اللغة التي اعتُمِدَ عليها في الاستشهاد بكلام العرب، وأكثر مصادر التقعيد النحوي التي لقيت عناية دارسي اللغة؛ تفسيرًا وإعرابًا، وجمعًا في كتب مخصصة.

ث. النثر

النثر الذي يُستشهَد به في النحو على ثلاثة أقسام؛ أمثال، وأقوال، ونماذج نحوية. أمّا المثل: فهو" حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكنايةٍ غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه"[5].فالأمثال نهاية البلاغة، ولقيت الأمثال عناية دارسي اللغة، إذ أفردت في دراسات عدة.

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ت محمد إبراهيم البنا، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007، 2: 401.

[2] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 52.

[3] عيد، محمد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ط3، دار الشرق الأوسط لطباعة، القاهرة، 1988، 103.

[4] درويش، محيي الدين، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، 1415 هـ، 5: 206.

[5] ينظر: السيوطي، **المُزهر في علوم اللغة وأنواعها**، 1: 486.

أما الأقوال أو ما يعرف بكلام العرب فهي: "الكلام الجامد الذي لا يجوز استعماله إلّا على الصورة التي سار بها بين الناس"[1]، وما يميّز أقوال العرب عن غيرها من الشواهد النثرية أنّها وردت في كتب النحو مصدّرة بعبارات تدلّ عليها نحو: «قول العرب»، «قول بعض العرب»، «قول من يوثق بعربيته»، «قولهم»، «قالوا»، «قال بعض العرب»، «قال رجل من العرب»، «قالت امرأة من العرب»، «قول الخليل ويونس وهو قول العرب»، «سمعنا من يقول ممن يوثق بعربيته»، «من كلام العرب»[2]. وأقوال العرب هي محور هذه الدراسة دون الأمثال والنماذج النحوية.

والنماذج النحوية، أو ما تسمى في كتب النحو الأمثلة أو الأساليب النحوية، هي أمثلة تستخدم للاستئناس بها في النحو، وغالبًا ما تأتي مصدّرة بعبارات نحو: «كما إذا قلت كذا»، و«ذلك قولك»، و«نحو»، «مثل»، أو مصدّرة بكاف التشبيه[3]. ولم تلقَ النماذج النحوية عناية دارسي اللغة، بل كان الحديث عنها ضمنًا كأقوال العرب في دراسات تتعلق بالشواهد النثرية.

وقد يخيل للمطّلع على كتب النحو أنَّ الاستشهاد بالنثر أمرٌ غير مألوف، ولكنه في حقيقة الأمر غير ذلك، فسيبويه (180هـ) إمام النحاة أكثر من الاستشهاد بكلام العرب المنثور، وتبعه النحاة من بعده كالمبرد (285هـ) وابن السراج (316هـ)، والفارسي (377هـ)، وابن جني (392هـ)، فما من كتاب نحوي إلا وفي ثناياه كلام نثري من أمثال وأقوال ونماذج نحوية[4]. ولكلامهم النثري أهمية ومكانة في الدراسات النحوية على وجه العموم، وفي هذه الدراسة على وجه الخصوص.

➢ **رابعًا: التقعيد النحوي في ضَوْءِ كلام العرب**

على الرغم من عناية العرب الفائقة بالشعر، ودراستهم الشواهد الشعرية؛ شرحًا، وتفسيرًا، وإعرابًا إلا أنّ هذه العناية لا تعني إهمالهم للمنثور من كلام العرب، إذ إنّ النظرة المتأملة المتأصلة في كتاب سيبويه تجد أنّه كان يعول على كلام العرب المحكي –وهو النثر– أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن وما ورد من كلام العرب زادت الشواهد النثرية في الكتاب على الشواهد

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، **السماع عند العرب ومفهوم الفصاحة**، 263.

[2] ينظر: صالح الغامدي، **شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1408هـ، 4./ السيوطي، جلال الدين، **هَمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ت، ج7، فهرس أقوال منسوبة إلى العرب.

[3] ينظر: صالح الغامدي، **شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة**، 4.

[4] ينظر: محمد الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، 1: 381.

الشعرية، ومِثْلُ سيبويه الكسائي والفراء والأخفش[1]. ولتأكيد اعتماد سيبويه على الشواهد النثرية ذكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن هذه الشواهد في كتاب سيبويه تزيد عن أربعمئة وستة عشر شاهدًا، سمعت بعينها من الكلام المنثور، أما الكلام المنثور الممثل بأمثلة (قياسية) فيبلغ عددها في الكتاب أربعة آلاف وتسعمئة وخمسة عشر مثالًا، تتوزع بين تراكيب، وكلام منثور، وأمثال، وما يجري مجراها[2].

وما يؤكد اعتناء العرب بالكلام المنثور هو وضعهم قيودًا مكانية وزمانية للمادة النثرية، فلو لم يلتفتوا للمادة النثرية لما وضعوا ضوابط للاحتجاج بها، كذلك كثرة الشواهد النثرية في كتاب سيبويه تُفَنِّدُ ما ادعاه النحاة من أنّ "الشعر هو وحده كان المادة التي استخرجوا منها أوصاف العربية وقواعدها"[3]، وإنّ سيبويه كونه إمام النحاة ومن بعده من النحاة سار غالبًا على خطاه.

ولنبين دور النثر ومكانته في التقعيد النحوي وإن لم يلقَ عناية دارسي اللغة من تفسير وإعراب وجمع في مؤلفات منفردة كما لقي الشعر، فنظرة سريعة إلى عدد الشواهد الشعرية التي تبلغ ألفًا وخمسين شاهدًا، وعدد الشواهد النثرية التي تتجاوز أربعة آلاف في كتاب سيبويه تبين مدى عنايته بالنثر، وتبين أنّ احتجاجه بالمنثور من كلام العرب يبلغ أضعاف الشعر، وهذا يؤكد قول ابن رشيق أنّ "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[4].

استشهد النحاة بكلام العرب لعدة أغراض كتقعيد القاعدة، والاستئناس بها لموافقة القاعدة أو مخالفتها، والردّ على النحاة، ومخالفة القاعدة. والاستشهاد بالنثر غالبًا لا يستقل بمفرده، فقد يستدل بالنثر مع شواهد أخرى من القرآن وأشعار العرب، والاستدلال بالنثر وإن كان لا يستقل بمفرده إلا أنّه كغيره من الشواهد، فلا يقتصر الاستشهاد بالنثر على شاهدٍ واحدٍ في المسألة النحوية، بل تتنوع الشواهد بين آيات القرآن والشعر والأحاديث والأمثال.

أما كيفية تناول كلام العرب نثرًا في الاستشهاد به، فغالبًا ما يكون مع غيره من الأدلة القرآنية والشعرية، و"من النادر أن يستقل كلام العرب نثرًا بالاستدلال، والغالب أن يجتمع مع غيره من الأدلة"[5]، ونجد هذا واضحًا عند النحاة كسيبويه الذي يستشهد بالنثر إلى جانب الشواهد الأخرى، و"غالبًا ما يبدأ

---

[1] ينظر: الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983، 67، 77.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، 330.

[3] **المرجع نفسه**، 325.

[4] ابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، 1: 20.

[5] حسانين، عفاف، **في أدلة النحو**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، 128.

سيبويه بمثال، ثم يذكر الشاهد النثري، ثم يذكر بعد ذلك الشاهد الشعري: أي أنه يقدم الشاهد النثري على الشاهد الشعري، وأمثلة ذلك كثيرة، ففي باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ذكر سيبويه أمثله على ذلك مثل قولنا: إياك والأسد، وإياي والشرّ، ثم ثنّى بالشواهد النثرية (شأنك والحج، وماز رأسك والسيف) ثم ختم بالشواهد الشعرية"[1].

وذهب المخزومي إلى اعتبار الاستدلال بالنثر أساسًا وأصلًا من الأصول العامّة، ورفض الاعتماد على الشعر وحده، وفي هذا يقول: "إن أمثلةً من الشعر لم تؤيد بأمثلة من النثر الصحيح لا يصح أن تكون أساسًا لأصل من الأصول العامة، أو معقدًا لباب كامل، فللشعر أسلوبه الخاص، وطريقته الخاصة، وللشعر جمله ومفرداته، وللشاعر من ترخص في ارتكاب الضرورات ما ليس للناثر، فقد يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[2]، وهو بهذا يؤكد قيمة النثر في اللغة، ويوجه أنظار النحاة للعناية بالمادة النثرية.

وأجمع النحاة على جواز الاستشهاد بكلام العرب النثري، ولم يقف أحد منهم موقف الرافض أو المتعنت للاستشهاد بالكلام النثري، والدليل على ذلك أنّ نظرة فاحصة في كتب النحو تبيّن لنا اعتماد النحاة على الكلام النثري، فسيبويه إمام النحاة اعتمد على النثر أكثر من اعتماده على الشعر، وتبعه من بعده النحاة على النهج ذاته، فنجد أمثال ذلك في المقتضب للمبرد (285هـ)، وفي أصول النحو لابن السرّاج (316هـ)، وفي الحجة في علل القراءات السبعة للفارسي (377هـ)، وفي خصائص ابن جني (392هـ)، ثمّ نجده بعد ذلك في المفصل للزمخشري (538هـ)، وشرحه لابن يعيش (643هـ)، لم يشذّ أحد عن ذلك في الاستشهاد بكلام العرب النثري[3].

وعلى الرغم من إجماع النحاة على قبول الاستشهاد بكلام العرب النثري إلا أنّهم لم يضعوا هذه الشواهد في مرتبة معينة بعد القرآن الكريم، أو قبل الشعر أو الأحاديث، فهم تارة يستشهدون بها شاهدًا ثالثًا بعد الاستدلال بالقرآن الكريم والشعر، وتارة يأتون بها درجة ثانية، وتارة يجعلونها شاهدًا أولَ، وتارة يكتفون بها وحدها للاستشهاد، وتارة يلجؤون إلى توظيف أكثر من شاهد نثري على القضية النحوية الواحدة[4]، ولكنّ اختلاف النحاة في المنهج لا يقلل من قيمة هذه الشواهد، ولا يجعلها في مرتبة دون

([1]) عفاف حسانين، **في أدلة النحو**، 128.

[2] المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط2، دار الرائد العربي، لبنان، 1986، 166.

[3] ينظر: محمد الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، 1: 381.

[4] ينظر: شيماء العزايزة، **الشواهد النثرية في شروح ألفية ابن معطٍ دراسة صرفية**، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2020، 80.

الشواهد القرآنية أو الشعرية، والدليل على ذلك أنّنا نجد كلام العرب النثري استُشهِد به كغيره من الشواهد للأغراض ذاتها، نجملها فيما يلي:

1. الاستشهاد للتقعيد

كَثُر الاستشهاد بكلام العرب النثري للتقعيد، وذلك لأنّ كلامهم المعتمد عليه في الاستشهاد سُمع عن العرب، والسماع الأصل الأوّل من أصول النحو، وعليه الاعتماد الأكبر في جمع اللغة، "ولقد شكّلت الأقوال المؤسسة للحكم ما نسبته (55%) من مجمل الأقوال المستخدمة في الكتاب"[1]، وسار النحاة على نهج سيبويه في توظيف كلام العرب النثري في تقرير الحكم في المسائل النحوية، ومن الأمثلة على الاعتماد الكلي في أقوال العرب في التقعيد النحوي ما جاء به سيبويه في باب (ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل)[2]، إذ كان الاستشهاد بأقوال العرب في هذا الباب بالدرجة الأولى قبل الشعر والقرآن الكريم، وقد بدأ سيبويه الباب بشاهد من قول العرب، وقال: "وذلك قولك: «**أَتَمْيميًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى**». وإنما هذا أنّك رأيت رجلًا في حال تلون وتنقل، فقلتَ: أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى، كأنك قلت: أتحوّلُ تميميًا مرةً وقيسيًّا أخرى. فأنتَ في هذه الحال تَعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يسأله مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنه وبَّخَه بذلك"[3].

2. الاستشهاد بكلام العرب لمخالفة القاعدة

ذكر النحاة في مؤلفاتهم الشاذّ من كلام العرب أو المخالف للقياس أو السماع، ونبّهوا عليه بعدة عبارات كقولهم: وهو قليل[4]، وهو لغة رديئة[5]، وهو خبيث[6]، وهو نادر[7]، وهو ضعيف[8]، وهو شاذّ[9]،

---

(1) الشوملي، علي، "**دور الأمثال وأقوال العرب في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه**"، جامعة المينا– كلية دار العلوم، مصر، ع19، مج1، يونيو، 2010، 228.

(2) ينظر: سيبويه، عثمان بن قَنبر، **الكتاب**، ت عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 1: 343.

(3) **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

(4) ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 303، 389، 416.

(5) ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 34.

(6) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت. 1: 298.

(7) ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 117، 245.

(8) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 85.

(9) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 3: 217.

وليس من كلامهم[1]، ومن أمثلة الاستشهاد بأقوال العرب على الشاذّ الخارج عن القاعدة ما ذكره سيبويه نقلًا عن شيخه الخليل في باب (ما يحقر لدنوه من الشيء)[2]، إذ جعل سيبويه الشاهد من قول العرب: "**وهو مُثَيِّلُ هذا وأُمَيْثال هذا**"[3] شاهدًا في الدرجة الأولى قبل الشعر والقرآن الكريم، ثمّ أردف هذا الشاهد من قول العرب بقول مخالف للقاعدة، فقال: "وسألت الخليل عن قول العرب: **ما أميلحه**. فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقّر، وإنما تحقّر الأسماءُ؛ لأنّها توصف بما يعظّم ويهون، والأفعال لا توصَف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يَعنون الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر نحو قولك: يطؤهم الطريقُ، وصِيدَ عليه يومان، ونحو هذا كثير في كلامهم. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما يُسمّى به الفعل يحقّر إلا هذا وحده، وما أشبّهه من قولك: ما أفعله"[4].

3. الاستشهاد بأقوال العرب للتمثيل والاستئناس

استشهد النحاة بالشواهد النثرية من أقوال العرب للتمثيل والاستئناس كغيرها من الشواهد النحوية، ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ الشواهد التي استخدمت للتمثيل جاءت في الدرجة الثانية أو الثالثة وربما الرابعة، وغالبًا ما يسبقها أداة ربط إذا ما كان الشاهد للاستئناس ومثال استشهاد النحاة بأقوال العرب للتمثيل، استشهاد الشاطبي (790هـ) في مسألة من معاني حرف الجرِّ (من)، فابن مالك قال في ألفيته[5]:

بَعِّضْ، وَبَيِّنْ، وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ «مِنْ»، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

أي أنّ حرف الجر (من) يأتي للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية في المكان، وتأتي قليلاً لابتداء الغاية في الزمان، وشرح الشاطبي قول ابن مالك: (وقد تأتي لبدء الأزمنة) فقال: أضاف البدء إلى نفس الأزمنة، لما كان المبدوء واقعًا فيها ، وذلك نظير قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(سبأ: 33)، فالمعنى: بل مكركم في الليل والنهار، فحذف واختصر لعلم المخاطب فكذلك هذا[6]، أي أن ابن مالك حذف

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 68.

[2] ينظر: **المصدر نفسه** ، 3: 477.

[3] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 477، 478.

[5] ينظر: ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ط1، دار القلم، بيروت، 1984، 31

[6] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 588.

واختصر في قوله: تأتي لبدء الأزمنة، فالمعنى: إلى نفس الأزمنة، وهذا يجوز في اللغة كما حذف حرف الجرِّ (في) في قوله تعالى: بل مكر الليل والنهار.

اختلف النحاة في معنى حرف الجرّ (من) هل يكون لابتداء الغاية في الزمان، وذهب أكثر البصريين إلى نفيه، وأنَّ (من) لا تدخل على الزمان أصلًا، وإنما هي في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكما لا تدخل مُذْ على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة.

أما الكوفيون: فأجازوا ذلك –ووافقهم المؤلف في التسهيل– واستدلوا على ذلك بالسماع، ففي القرآن﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ (التوبة: 108) فدخلت (من) على (أول يوم) وهو زمان. وحكى الأخفش عن العرب: «**مِنَ اليومِ إلى غَدٍ**»"[1]، ثم أكمل الشاطبي استشهاده بالشعر، على هذا جاء قول العرب هنا في المرتبة الثانية للتمثيل.

1. الاستشهاد بأقوال العرب للردِّ على النحاة

كان لأقوال العرب مكانة ملحوظة في الردّ على النحاة، فما من نحوي يعارض مسألة نحوية، أو يردّ على نحوي آخر إلّا ويستشهد بقول من أقوال العرب للردّ على النحاة، ومن أمثلة الاستشهاد بأقوال العرب للردّ على النحاة، استشهادهم بقول من أقوال العرب في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك: فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أم لم يظهر، وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إنَّ. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: 69) ووجه الدليل أنه عَطَفَ (الصابئون) على موضع (إن) قبل تمام الخبر، وهو قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر)، واستدلوا بقول العرب: «**إنك وزيد ذاهبان**».

وذهب البصريون إلى أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال[2]. وغلّط سيبويه من قال من العرب: **إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهِبان**، فردّ عليه ابن مالك في شرحه للتسهيل فقال: "وغلّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: **إنَّهُم أَجْمَعون ذاهِبون، وإنَّكَ وَزَيْد ذاهِبان**، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال "هم" كما قال:

لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا [الطويل]

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 588، 589.

[2] ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الأردن، د.ت، 1: 185–186.

وهذا غير مرضي منه –رحمه الله– فإنّ المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كلدُن غدوةً، و«**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**»"[1].

إنَّ النحاة قد وضعوا منهجًا محكمًا للاستشهاد بأقوال العرب النثرية، ومن أساسيات هذا المنهج ذكر اسم النحوي الذي سمع هذه الأقوال، أو الذي حكاها، أو قاس عليها، أما في حالة عدم معرفتهم لناقل هذه الأقوال فإنّهم استخدموا عبارات تدلّ على أنّ هذه الأقوال سمعت أو حُكيت أو نقلت ممن هو ثقة ويحتج بكلامه، كقولهم: المسموع منهم، كقولهم، كقول العرب، بعضهم قال، سُمع عن العرب، بعض العرب يقول، من العرب من يقول، العرب يقولون، قال بعض العرب، هم يقولون، العرب تقول، ناس من العرب[2]، وتتجلى أساسيات هذا المنهج في دراسة منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب.

---

[1] ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح التسهيل**، ت عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1990، 2: 51–52.

والبيت الذي استشهد به ابن مالك من شواهد سيبويه، وهو لزهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، من المعمرين، ومن أصحاب المعلقات؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة 13 ق. هـ. والبيت بتمامه هو:

(بَدَا لِيَ أَنَّى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى**** ولا سابِقًا شيئًا إذا كان جائيا) وهو من قصيدة يذكر فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيئا. ومعنى البيت: قد نشأ لي وظهر لي أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيجيء من الحوادث. والشاهد في البيت: عطف (سابق) بالجر على (مدرك) على توهم الباء فيه.

ينظر: الدينوري، أبو محمد بن مسلم بن قتيبة، **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، د.ت، 1: 137./ ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1: 252./ المرادي، الحسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، 2: 778.

[2] ينظر: شيماء العزايزة، **الشواهد النثرية في شروح ألفية ابن معطٍ دراسة صرفية**، 81./ نورة المليفي، **دور النثر في التقعيد اللغوي دراسة في مرويات سيبويه**، 940.

الفصل الأوّل: منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب

المبحث الأول: منهج أبي حيّان في الاستشهاد بأقوال العرب

1- نسبة الأقوال إلى قائليها

2-التباين في عدد أقوال العرب

3-رتبة الأقوال وقيمتها

المبحث الثاني: منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب

1-نسبة الأقوال إلى قائليها

2-التباين في عدد أقوال العرب

3-رتبة الأقوال وقيمتها

المبحث الثالث: موازنة بين المنهجين

1-كثرة الاستشهاد بأقوال العرب وقلّته

2-مكانة أقوال العرب لدى كل منهما

3-المتوافق والمختلف من أقوال العرب بينهما

4- ما انفرد به كل منهما

المبحث الأول: منهجُ أبي حيان في الاستشهادِ بأقوال العرب في التذييل والتكميل

اعتنى أبو حيان الأندلسي (745هـ) بأقوال العرب في التذييل والتكميل، كغيره من النحاة السابقين له في المشرق، والمغرب، وظهرت عناية الأندلسيين بهذه الأقوال، إذ إنّهم" لم يقصّروا فيما يخص الاستشهاد في قواعدهم بكلام العرب، فقد ساروا في ذلك على درب سابقيهم من نحاة المشرق فيما يخصّ التّنوع في الشواهد، فلجؤوا إلى كلام العرب لينهلوا منه، وخير دليل على ذلك مصنفاتهم النحوية التي لا تخلو من مثل هذه الشواهد"[1].

استشهد أبو حيان بأقوال العرب، وعلّق عليها، وعرض آراء من سبقوه في توجيهها، وأيّد بعض هذه التوجيهات، ورفض بعضها، وانفرد ببعضها، وإنّ عنايته بهذه الأقوال وتوجيهه لها خيرُ دليلٍ على موقفه من الاستشهاد بها، ولكونه لم يصرّح بالقول المباشر عن موقفه منها –بخلاف غيره من النحاة– فإنّ استشهاده بها يعدّ دليلًا على قبوله لها.

إنَّ هذه الشواهد النثرية من أقوال العرب في التذييل والتكميل من الصعوبة بمكان جمعها ومعرفة عددها لأسباب عدة منها: عدم إنهاء المحقق تحقيق جميع أجزاء الكتاب، وعدم توافر جميع الأجزاء المحققة في المكتبات، وفي الشبكة العنكبوتية، ولكن بالاستقراء غير الشامل للكتاب نجد أنَّ عدد الأقوال في الأجزاء من الثالث إلى الثاني عشر بلغ مئتين وخمسة أقوال. ولا شكّ أنَّ أبا حيان اتّبع منهجًا محددًا في الاستشهاد بهذه الأقوال نجمله في عدة نقاط:

❖ **نسبة الأقوال إلى قائليها**

حرص أبو حيان على نسبة أقوال العرب إلى قائليها، ولم يكتفِ بتوثيق هذه الأقوال، بل في أغلب مواطن استشهاده بها يحيل إلى الكتاب الذي نقل عنه القول، وفي هذا دليل على سعة اطّلاعه، وشدّة عنايته بتوثيق الشواهد النثرية.

لم يتوانَ أبو حيّان عن إسناد أقوال العرب المعروفة الإسناد إلى قائليها، وإنّ كثيرًا من أقوال العرب التي تناقلها النحاة توافر فيها الإسناد؛ ما حدا به إلى إسنادها، وجاءت أقوال العرب في التذييل والتكميل مسبوقة بعبارات خاصة بتوثيقها نحوَ: (حكى الخليل عن العرب)[2]، و(حكى يونس عن العرب)[3]، و(حكى الأخفش عن العرب)[4].

---

[1] جداين، سميرة، **الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس**، (رسالة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، 170.

[2] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ت حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1998، 5: 217/ 8: 211.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 84./ 8: 239./ 11: 212.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 10: 7.

أما الأقوال التي كان الإسنادُ فيها مجهولًا فإنَ أبا حيان كغيره من النحاة قد صدَّرها بعباراتٍ تدلُّ عليها، وتميّزها من غيرِها من الشواهدِ النثريةِ، ومن العبارات التي استخدمت لتوثيق أقوال العرب، وتمييزها من غيرها من الشواهد النثرية: (قالت العرب)[1]، (قول بعض العرب)[2]، (العرب تقول)[3]، (العرب قالت)[4]، (العرب يقولون)[5]، (قولهم)[6]، (قالوا)[7]، (بعضهم قال)[8]، (في كلامهم)[9]، (من كلام العرب)[10]، (حُكِيَ)[11]، (المسموع منهم)[12]. وإن هذه العبارات من شأنها أن تفرّق بين أقوال العرب والأساليب النحوية التي غالبًا ما تسبق بعبارات تدلّ عليها مثل: كما إذا قلت كذا، وذلك نحو، ونحو، ومثل[13].

❖ التباين في عدد أقوال العرب

تباين عدد أقوال العرب التي استشهد بها أبو حيان في أبواب النحو، إذ نجده في بعض المسائل النحوية يكتفي بقولٍ واحدٍ، وفي بعضها يستشهد بقولين من أقوال العرب أو ثلاثة، ومن أمثلة ذلك:

*استشهاده بقولٍ واحدٍ من أقوال العرب

بلغت عناية أبي حيان بأقوال العرب أنّه جعلها في كثير من المرات شاهدًا في الرتبة الأولى، وأنّه اكتفى في مراتٍ أخرى بشاهد من قول العرب لتقعيد قاعدة، أو لمخالفتها، أو للردّ على النحاة، فأبو حيان يعطي لأقوال العرب قيمة كغيرها من الشواهد القرآنية والشعرية، ويضعها مع غيرها من الشواهد في المستوى نفسه من الأهمية، وثمة مسائل استشهد بها أبو حيان بقولٍ واحد من أقوال العرب، وإنّ استشهاده

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 1: 231./ 4: 36./ 5: 262.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 146-241-321.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 85-316.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 83./ 4: 79.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 27-147.

[6] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 34-54.

[7] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 249-268.

[8] ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 303./ 5: 118.

[9] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 83-181.

[10] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 224-270.

[11] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 221./ 3: 63.

[12] ينظر: **المصدر نفسه**، 8: 43.

[13] ولمزيد من بسط القول فيما يتعلق بالفرق بين كلام العرب والنماذج النحوية ينظر: صالح الغامدي، **شواهد النحو النثرية**، 13.

بقول واحدٍ لا يعني التقليل من قيمة هذه الشواهد، بل هو خير دليل على حضور أقوال العرب في أغلب صفحات التذييل والتكميل، ومن المواضع التي استشهد فيها بقول واحد من أقوال العرب:

1 . من معاني حرف الجر (على) موافقته الباء

من معاني حرف الجرّ (على) موافقة الباء، وقد استشهد أبو حيان على موافقة حرف الجر (على) للباء بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ (الأعراف: 105) أي: بألّا أقول. وقرأ أُبي بن كعب[1] (بأن لا أقول) فكانت قراءته مفسّرة لقراءة الجماعة، وبقول أبي ذؤيب[2]:

وكأَنَّهُنَّ رِبابةٌ وكأَنَّهُ يَسَرٌ يُفِيضُ على القِدَاحِ ويَصْدَعُ [الكامل]

وبقول الشاعر عَوْف بن عَطيِّة:

شَدّوا المطيَّ على دليلٍ دائبٍ من أهل كاظمةٍ بسيف الأبْحُرِ [الكامل]

أي يُفيض بالقداح، وبدليل دائبٍ. وقالت العرب: «**ارْكَبْ على اسمِ الله**»، أي: باسم الله[3].

2. تأنيث المضاف الذي أصله التذكير

أجاز النحاة تأنيث المضاف الذي أصله التذكير، أو تذكير المضاف الذي أصله التأنيث بشروط، وهي أن يصلح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، نحو قول العرب: «**قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِه**» فصحّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع، ولصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: قُطعتْ أصابعه، فإن لم يصلح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه لم يجز تأنيثه نحو: خرجتْ غلام هند، فلا يصحّ: خرجتْ هند ويفهم منه خروج الغلام[4].

---

[1] ذكر هذه القراءة الزمخشري في الكشاف، ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 2: 137.

[2] ينظر: الهذلي، أبو ذؤيب خويلة بن خالد، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، ت أحمد خليل الشال، ط1، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، مصر، 2014، 52

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 238.

[4] ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، 3: 24.

استشهد أبو حيان على تأنيث المضاف إليه الذي أصله التذكير لفظًا بعدة أقسام تندرج تحت هذا المضاف أحدها: "أن يكون بعضًا للمؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقولهم: «**قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِه**»، فـ(بعض أصابعه) إصبع، والإصبع مؤنثة"[1].

3. فعلية عدا

عدا من الألفاظ المشتركة، التي تكون حرفًا، وفعلًا، وهو في الحالين من أدوات الاستثناء، فإذا كان حرفًا جرَّ المستثنى، وإذا كان فعلًا نصبه، وتتعينُ فعليته بعد (ما) المصدرية، وقد التزم سيبويه فعلية (عدا)، ولم يذكر أنّها تكون حرفًا، لأنّ حرفيّته قليلة[2].

وافق أبو حيان من ذهب من النحاة إلى أنّ (عدا) تكون فعلا واستشهد على كونها فعلًا بقول من أقوال العرب يُبين أنّ النصبَ بـ (عدا) ظاهر، فقال: "وإذا كانت أفعالًا فنصبت فالنصب بـ (عدا) ظاهر؛ لأنّها كانت متعدية قبل أن يُستثنى بها، قالت العرب: «**عَدا فُلانٌ طَوْرَه**»، أي: جاوَزَه"[3].

*استشهاده بقولين من أقوال العرب

إنّ الفاحص لكتاب التذييل والتكميل يجدُ أنّ أبا حيان ذيّل وأكمل ما غفله النحاةُ من قبله، فالتذييل والتكميل مرجع شامل لأغلب الشواهد النحوية القرآنية، والشعرية، والأحاديث النبوية، والأقوال، والأمثال على اختلافها، حتى إنّ أبا حيان يحشد في المسألة الواحدة ما يزيد على ثلاثين شاهدًا من مختلف شواهد النحو، ولا يمرُّ على الشواهد مرور الكرام، بل يستدرك عليها ويوجهها، وثمة مسائل نحوية استشهد بها أبو حيان بأكثر من قول من أقوال العرب لما لهذه الأقوال عنده من قيمة بين الشواهد النحوية، فهو لا يكاد يترك قولًا من أقوال العرب المستشهد بها في كتب النحو من قبله إلّا ويستشهد به، ومن المواضع التي استشهد فيها أبو حيان بقولين من أقوال العرب

1- عمل (إنْ) النافية

إنْ النافية ضربان؛ عاملة، وغير عاملة، فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، واختلف النحاة في عملها، فمنع البصريون إعمالها، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السرّاج والفارسي وأبو الفتح، والصحيح جواز إعمالها لثبوته في النثر والشعر، فمن النثر قولهم: «**إنْ ذَلِكَ نافِعَكَ وَلا ضَارَّكَ**»، و«**إنْ**

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 12: 57.

[2] ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، 1992، 461.

[3] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 319.

أَحْدٌ خَيْرًا مِن أَحْدٍ إلا بالعافِيةِ»، وقال أعرابي: «**إنّ قائمًا**»، يريد: إنْ أنا قائمًا، ومن الشعر ما أنشده الكسائي [1]:

إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِن بِأَنْ يُبْغَى عَلَيهِ فَيُخْذَلَا [الطويل]

وغير العاملة كثير وجودها في الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك: 20)[2]. وافق ابن عصفور الكوفيين في أنّ (إنْ) النافية لا تعمل، وقال: "وقد أجروا (إنْ) النافية في الشعر مُجرَى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها، قال[3]:

إنْ هُوَ مُسْتَولِيًا عَلى أَحَدٍ إلّا عَلى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ [المنسرح]

ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها مختصة"[4]. وردّ أبو حيان على من منع إعمال إنْ النافية بأنّ ذلك سمع عن العرب "في نثرها وسعة كلامها: «**إنْ ذَلِكَ نافِعَكَ وَلا ضَارَّك**»، و«**إنْ أَحْدٌ خَيْرًا مِن أَحْدٍ إلا بالعافِيةِ**»، فنصب نافعك وضارك وخيرًا، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية"[5].

2- تنكير صاحب الحال

الأصل في الحال أن تكون نكرة، وأن يكون صاحب الحال معرفة، "وإنّما لزم أن يكون صاحب الحال معرفة أو كالمعرفة بالصفة؛ لأنّها كالخبر، والخبر عن النكرة غير جائز، ولأنّه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة، فلا حاجة إلى مخالفتها إيّاه في الإعراب"[6].

---

[1] هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، واستشهد به ابن عقيل والمرادي، ابن عقيل، **شرح ألفية ابن عقيل**، 1:147/ المرادي، **الجنى الداني**، 209.

[2] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 209، 210.

[3] هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وهو من الشواهد المتواجدة بكثرة في كتب النحو، ينظر: ابن مالك، جمال الدين، **شرح الكافية الشافية**، ت عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982، 1: 447/ ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 1: 146.

[4] ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، **المقرب**، ت أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1971، 105.

[5] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 277، 278.

[6] العكبري، أبو البقاء عبد الله، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ت غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1995، 1: 285.

أمّا الحال فالأصل فيها أن تكون نكرة، وقد أوجب النحاة تنكير الحال " لثلاثة أوجه؛ أحدُها: أنّها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أنّ قولك: جاء زيدٌ راكبًا، قد تضمَّن الإخبار بمجيء زيد، وبركوبه حال مجيئه. والأصل في الخبر التنكير.

والثاني: أنّ الحال جواب من قال كيف جاء؟ و (كيف) سؤال عن نكرة. والثالث: أنَّ الحال صفة للفعل في المعنى، لأنَّ قولك: جاء زيد راكبًا، يفيد أنَّ مجيئه على هيئة مخصوصة، والفعل نكرة، فصفته نكرة"[1].

وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع المسوغات، وذلك سمع عن العرب، واستشهد أبو حيان على مجيء الحال بعد ما يَقُبح الوصف به بقولين من أقوال العرب وقال: "ومن مجيء الحال بعد ما يقبح الوصف به قولهم: "«**مَرَرْتُ بِبُرٍّ قَـفِـيـزًا**»، و«**مَرَرْتُ بِـمـاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ**»"[2].

3- زيادة لام الابتداء بعد (إنَّ) قبل الخبر المؤكَّد بها

استشهد أبو حيان على جواز دخول لام الابتداء- اللام المزحلقة في الدرس الحديث- على معمول الخبر المقدم وعلى الخبر، بما جاء في لسان العرب نثرًا ونظمًا، ومن أمثلة النثر: ما رواه الكسائي والفراء أنّ من كلام العرب: «**إنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لصالحٌ**»، وحكى قطرب عن يونس: «**إنّ زيدًا لَبِكَ لواثِقٌ**»[3].

*استشهاده بأكثر من قول في المسألة النحوية الواحدة

من أكثر الأدلة برهانًا على عناية أبي حيان بأقوال العرب استشهاده بأكثر من قول من أقوال العرب في المسألة الواحدة، حتى إنّه يحشد أكثر من ثلاثة أقوالٍ في بعض المسائل، فلا يكاد يسهو عن قول أو يتجاوز قولًا اطلع عليه إلا ويستشهد به، ويستدرك عليه، ويوجهه موافقًا له، أو رافضًا، ومن المواضع التي استشهد بها أبو حيان بأكثر من قول من أقوال العرب

1- مسألة تقديم الخبر جوازًا

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر المبتدأ، سواء أكان مفردًا أم جملة، إذ ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ، وذهب البصريون إلى جواز ذلك[4]، ووافق أبو حيان البصريين، واستدل على

---

[1] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1: 284.

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 66.

[3] يُنظر: **المصدر نفسه**، 5: 121، 122.

[4] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ، 1: 65.

صحة مذهبهم بما حكى سيبويه عن العرب: «**مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنُؤكَ**»، و«**تَميميٌّ أنا**»، و«**خَزٌّ صُفَّتُكَ**»، و«**أرجُلٌ عبد الله**»، على تقدير: من يشنؤك مَشنوء، وأنا تميمي، وصُفَّتُكَ خَزٌّ، وأعبدُ الله رجلٌ؟[1].

2- تعريف الحال

الأصل في الحال أن تكون نكرة، وقد تجيء معرفة، وذلك شاذ، وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنّ الحال إذا جاءت معرفة، فهي معرّفة لفظًا، ومنكرة معنىً[2]: كقولهم: اجتهد وحدك، فتأويلها: اجتهد منفردًا.

استدرك أبو حيان على ابن مالك قوله: إنَّ الحال قد يُعرّف بالإضافة في اللفظ دون المعنى، بقوله إنَّ هذا ليس بجيد، لأنّ الحال ليس معرفة على مذهب الجمهور، بل أتى بصورة المعرفة، وهو نكرة عندهم من حيث المعنى، والمسموع من ذلك قولهم: «**كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ**»، و«**طَلَبْتُهُ جَهْدِي وَطاقَتي**»، و«**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَهُ**»، وَ«**مَرَرْتُ بِهم ثَلاثَتِهِم إلى العَشْرَةِ**»، و«**قَضَّهُم بِقَضيضِهُم**»[3] .

3- مسألة تقديم الحال على عاملها

اختلف النحاة في مسألة تقديم الحال على العامل فيها، فقد أجاز البصريون تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل متصرفًا سواء أكان صاحب الحال ظاهرًا، نحو: (راكبًا جاء زيد)، أو مضمرًا، نحو: (راكبًا جِئتُ)، ومنعوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل غير متصرف، نحو: (زيدٌ قائمًا في الدار)، فسيبويه لا يجيزه؛ لأنّ العامل غير متصرف[4] .

وأجاز الكوفيون تقديم الحال على العامل فيها إذا كان صاحب الحال مضمرًا، نحو: (راكبًا جئت)، ومنعوا تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، وحجّتهم في ذلك أنّ تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسمًا ظاهرًا يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر[5].

ردّ أبو حيان على منع الكوفيين تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبُ الحال اسمًا ظاهرًا، نحو: راكبًا جاء زيد، بقوله: "وهذا الذي ذهبوا إليه من امتناع تقديم الحال أول الكلام إذا كانت من ظاهر باطل؛ لأنّهم بنوا ذلك على أنّ الحال مبنية على معنى الشرط، وذلك شيء لم يستدلوا عليه بأكثر من أنّهم

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 352-353.

[2] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 325، 326.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 35.

[4] ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، 206

[5] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 250-251.

وجدوها تكون خبرًا عن المصدر في نحو: «**ضَرْبِي زَيْدًا إنْ قائِمًا**»، وَ«**أَكْثَرَ شُرْبِي السَّوِيقَ إنْ كانَ مُلْتَوِتًا**». ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأنّ الحال ليست بخبر المصدر، وإنّما الخبر المحذوف أُقيمت الحال مقامه على ما بُيِّن في باب الابتداء. وقد تقدّم الدليل على مجيء الحال متقدمة أول الجملة على الاسم المرفوع مظهرًا، كما حكى الريّاشي من قول العرب: «**شَتّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**»"[1].

يتضح لنا من الأمثلة السابقة أنّ عدد الشواهد من أقوال العرب يتباين في أبواب النحو ومسائله عند أبي حيان، ويرجع هذا التباين في عدد الشواهد إلى قيمة هذه الأقوال في الاستشهاد، والغرض منها كما سيتضح فيما يأتي:

❖ رتبة الأقوال وقيمتها

جاء الاستشهاد بأقوال العرب في التذييل والتكميل في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والشعر، حيث استشهد أبو حيان بمئتين وخمسة أقوال في الأجزاء من الثالث إلى الثاني عشر، وبلغ عدد شواهد الأحاديث النبوية في الأجزاء من الأول إلى الرابعَ عشرَ مئة وثمانية وثمانين حديثًا[2]. وهذا يعني أن أقوال العرب زادت على الأحاديث النبوية، ولهذه الشواهد قيمتها فهي" المعين الذي لا يَنْضَبُ في الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل"[3].

لأقوال العرب أهمية بالغة في النحو بشكل عام، فقد "استدل النحاة بالشواهد النثرية من الأمثال والأقوال على شواذ القاعدة، والمخالف للقياس، وهذه نقطة مهمة في المنهجية، فالاستدلال عندهم بالشواهد النثرية لم يقف عند حد تثبيت القاعدة وترسيخها، بل تعدّاه لذكر الشواذ المُخالفة، وهذا يدل على سعة السماع عن العرب"[4]، وعناية العرب بنقل هذه الأقوال، وحفظها في المؤلفات النحوية، بجانب غيرها من الشواهد المتنوعة، ما جعل لها قيمة في الاستشهاد، إذ استشهدوا بها للأغراض نفسها التي يُستشهد بها في الشواهد القرآنية والشعرية.

كان لأقوال العرب وجود ملحوظ في التذييل والتكميل، وظهرت أهمية هذه الأقوال لتنوع الغرض من استخدامها، إذ استشهد بها لتقعيد القاعدة وإثباتها، وللتمثيل والاستئناس، ولذكر المخالف للقاعدة، وللردّ على النحاة، وإن مرتبة الشاهد في أي مسألة نحوية عند أبي حيان تكون حسب الغرض منه، فأبو حيان كغيره من النحاة، إذ "لم يلتزموا منهجية واضحة في الاستدلال بالشواهد المستقرأة من كلام العرب،

---

[1] أبو حيان الاندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 88.

[2] الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط1، دار ابن كثير، مصر، 2014، 63.

[3] العامودي، محمود، "**موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه التذييل والتكميل إلى باب (الممنوع من الصرف)**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020، 1.

[4] شيماء العزايزة، **الشواهد النثرية في شروح ألفية ابن معطٍ**، 80.

فنجدهم مرة يستشهدون بها شاهدًا ثالثا بعد الاستدلال بالقرآن الكريم والشعر، وتارة يأتون بها درجة ثانية، وفي بعض المواضع يستدلون بها شاهدًا أول"[1]، ويرجع عدم اتّباع النحاة منهجية واضحة في تحديد مرتبة معينة لأقوال العرب في الاستشهاد إلى الغرض منها، فقد يأتي الشاهد من أقوال العرب في المرتبة الأولى ويكون الغرض منه التقعيد، أو مخالفة القاعدة، أو الردّ على النحاة، وقد يتأخر هذا القول عن المرتبة الأولى فيأتي بعد الشاهد القرآني، والشعري، وربما تأخر عن الحديث النبوي، وعن النماذج النحوية، ويكون الغرض منه الاستئناس، أو مخالفة القاعدة، أو الردّ على النحاة، وتتضح العلاقة بين رتبة الأقوال وقيمتها بالأمثلة الآتية:

1- الاستشهاد بأقوال العرب للتقعيد، ورتبة هذه الشواهد

قد تأتي الشواهد من أقوال العرب في المرتبة الأولى من الاستشهاد مقدمةً على غيرها من الشواهد الشعرية، والقرآنية، والنثرية من الحديث وغيره، ويكون الغرض منها تقعيد القاعدة وإثباتها كما في المسائل النحوية الآتية:

1. دخول الفاء على خبر (كُلّ) جوازًا

أجاز النحاة دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولًا بالفعل أو الظرف، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: 274)، فدخلت الفاء على الخبر: (فلهم أجرهم عند ربهم)، ومثال الموصول بالظرف كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ﴾ (النحل: 53)[2]. وقلّ دخول الفاء في خبر كُلّ المضاف إلى غير الموصوف، واستدل أبو حيان على جواز دخول الفاء على خبر (كُلّ) المضاف إلى غير الموصوف بقول العرب: «**كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله**»[3]

2. اسمية (على)

اختلف النحاة في (على)، ونقلوا عن سيبويه كونها اسمًا، إذ قال فيها: "وهو اسمٌ ولا يكون إلّا ظرفًا. ويدلّك على أنّه اسمٌ قول بعض العرب: «**نَهَضَ مِنْ عَلِيهِ**» قال الشاعر"[4]، وهو مزاحِمٌ العُقيليّ [5]:

غَدَتْ مِنْ عليه، بعدَ ما تَمّ خِمْسُها تَصلُّ وعن قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ [الطويل]

---

[1] شيماء العزايزة، **الشواهد النثرية في شروح ألفية ابن معطٍ**، 80.

[2] ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، ت حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1969، 55.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 104.

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 4: 231.

[5] العقيلي، مزاحم بن الحارث، **شعر مزاحم العقيلي**، ت نوري القيسي وحاتم الضامن، مكتبة عبد الله الجبوري، د.ت، 120

استدل أبو حيان على اسمية (على) بقول من أقوال العرب كشاهد أول، وأردفه بشاهد شعري، وقال في اسمية (على): "واستدلَّ الأخفش على اسمية (على) بقول العرب: «**سوَّيتُ عَلـيَّ ثِيابي**». ووجه الدلالة أنه قد تقرر أن فعل المضمر المتصل لا يتعدّى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولا بواسطة، فلا تقول: زيدٌ ضربَه، تريد: ضربَ نفسَه، ولا فرحتُ بي، تريد: فرحتُ بنفسي، وفي «سوَّيتُ عليَّ» قد تعدّى إلى ضميره المتصل، فوجب أن يُعتقد في (على) أنّها اسم؛ لأنه يجوز: سوَّيتُ فوقي ثوبي، وسرتُ أمامي"[1].

3. من معاني حرف الجر (الكاف) دخولها على أنتَ وإياك وأخواتهما

شذّ دخول كاف التشبيه على ضمير المتكلم، وغفل عن هذه المسألة أكثر النحاة، ولكن أبا حيان استشهد على دخول الكاف على أنتَ وإياكَ بقول العرب: «**ما أنا كَأنتَ وَلا أَنْتَ كَأنا**»[2].

2- الاستشهاد بأقوال العرب للتمثيل والاستئناس، ورتبة هذه الأقوال

جاءت الشواهد النثرية من أقوال العرب التي استشهد بها أبو حيان للتمثيل والاستئناس في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وفي بعض الأحيان كانت في المرتبة الأخيرة بعد القرآن، والشعر، والحديث، والمثل، والنموذج النحوي، ومن أمثلة الأقوال التي كان الغرض منها التمثيل، ما استشهد به أبو حيان في المسائل النحوية الآتية:

1. من معاني حرف الجر (إلى)

من معاني حرف الجر (إلى) موافقته في، واستدّل أبو حيان على موافقته (في) في المعنى بعدة شواهد، وكان الشاهد النثري من قول العرب في المرتبة الثالثة بعد الشعر والقرآن، ومن شواهد ذلك قول النابغة[3]:

فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعيدِ كأنّني إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ [الطويل]

وقول النَّمِر:

إذا جئتُ دعَدًا لا أُبينُ كأنني إلى آلِ دعَدٍ من سلامانَ أو نَهْدِ [الطويل]

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 256.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[3] النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلمية، 1996، 28.

سلامان: من طيِّئ، ونَهد: من قُضاعة. وأنشد غيره لطَرَفة [1]:

وإنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِنِي إلى ذروةِ البيتِ الرَّفيعِ المُصَمَّدِ [الطويل]

واستشهد أيضًا بقوله تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ (النازعات: 18) وبقول العرب: «**جَلَسْتُ إلى القَوْمِ**»، أي: فيهم[2].

2. مذهب الكوفيين في استتار الضمير عند أمن اللَّبس

ذهب الكوفيون إلى جواز ترك إبراز الضمير إذا لم يُلبس، واستدلوا على ذلك بعدة شواهد شعرية ونثرية، وكان الشاهد النثري من قول العرب في المرتبة الثانية، ومن هذه الشواهد [3]:

وَإِنَّ امرأً أَسرى إِلَيكِ وَدونَهُ سُهوبٌ ومَوماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لَمَحقوقَةٌ أَن تَستَجيبي لِصَوتِهِ وَأَن تَعلَمي أَنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ [الطويل]

وبقول الآخر[4]:

تَرى أَرْباقَهُم مُتَقَلِّديها إذا صَدئ الحَديدُ على الكُماةِ [الوافر]

ويُروى: حَمِيَ الحديد. وبقول الآخر[5]:

قَوْمي ذُرى المَجْدِ بانُوها، وقَد عَلِمتْ بِكُنْهِ ذلك عَدْنانٌ وقَحطانُ [البسيط]

وحكى الفراء عن العرب: «**كُلُّ ذي عَـيْـنٍ ناظِرَةٌ إِلَيْكَ**»[6].

3. من معاني حرف الجر (في) موافقته (على)

ذهب الكوفيون إلى أنّ من معاني حرف الجر (في) موافقته على، واستدلّ أبو حيان على معنى حرف الجرِّ (في) بعدة شواهد من القرآن والشعر وأقوال العرب، وكان الشاهد من قول العرب في المرتبة

---

[1] طرفة بن العبد، سفيان بن سعيد، **ديوان طرفة بن العبد**، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، 24

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 167.

[3] الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، ت محمد حسين، المطبعة النموذجية، د.ت، 223

[4] ينسب للفرزدق في أكثر كتب النحو، ولم أقف عليه في ديوانه الذي حققه علي فاعور، ووجدته في شرح نقائض جرير والفرزدق، ينظر: اليزيدي، أبو عبد الله، **شرح نقائض جرير والفرزدق**، ت محمد حُوُر ووليد خالص،ط2، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 1998، 3: 893.

[5] هذا الشاهد لم ينسب لقائل معين في كتب النحو، ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 1: 98.

[6] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 20، 21./ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ت أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 2: 277.

الثالثة من الاستشهاد، إذ استشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (طه: 71)، وبقول امرأة من العرب [1]:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا [الطويل]

أي: على جِذع نخلة. وبقول عَنترة[2]:

بَطَلٍ، كَأَنَّ ثِيابَه في سَرْحةٍ يُحْذى نِعالَ السِّبتِ، ليسَ بِتوْأمِ [الكامل]

أي: على سرحة. وبما حكى يونس عن العرب من أنّها تقول: «**نَزَلتُ في أبيك**»، يريدون: على أبيك[3].

3. الاستشهاد بأقوال العرب لمخالفة القاعدة، ورتبة هذه الأقوال

حرص أبو حيان على جعل الشاهد النحوي من أقوال العرب في المرتبة الأولى من الاستشهاد عندما يكون الغرض منه مخالفة القاعدة، إذ الغالب عنده أنْ يصدِّرَ هذا الشاهد ويردِفَه بشواهد متنوعة، ومن أمثلة ذلك ما استشهد به من أقوال في المسائل النحوية الآتية:

1. مسألة حذف (كان) بعد (إنْ)

استشهد أبو حيان على حذف كان بعد (إنْ) بقول العرب: «**افْعَلْ ذَلِكَ إمّا لا**» أي: إن كنتَ لا تفعل غيرَه. فـ (ما) عِوض من الفعل هنا[4]. وذهب أبو حيان إلى أنّه "لا يُحذف الفعل المكسور مُعَوَّضًا منه (ما) إلا في هذا، فلو قُلتَ: «إما كنتَ مُنطلقًا انطلقتُ معك» فـ (ما) ليست بعوض، ولا تُحذف (كان)، وتكون (ما) عِوضًا، فلا تَقول: إمّا أنتَ مُنطلقًا انطلقتُ معك، كما لا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة. ومثلُه حذفُهم الفعل في قولهم: «**آثِرًا ما**» يريدون: آثِرًا افعل كذا، أي: افعله أولَ شيء، فأبدلوا منه (ما) لكثرة الاستعمال، وهو شاذ لا يُقاس عليه"[5].

---

[1] هذا البيت ينسب لامرأة من العرب، وينسب لسويد بن أبي كاهل اليشكري، ينظر: اليشكري، سويد بن أبي كاهل، **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، ت شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، العراق، ط 1، 1972، 45.

[2] ينظر: عنترة العبسي، عنترة بن شداد، **ديوان عنترة**، ت محمد سعيد مولوي، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، مصر، 1970، 212

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 211، 212.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 234.

[5] **المصدر نفسه**، 4: 235.

1. دخول الفاء على خبر المبتدأ جوازًا

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الفاء تدخل على الخبر جوازًا بعد مبتدأ نكرة، واشترط في المبتدأ أن يكون نكرة موصوفة بالظرف، نحو: رجلٌ عنده حزمٌ فهو سعيدٌ، أو مشبهه نحو: عبدٌ لكريمٍ فما يَضِعُ، أو نكرة موصوفة بفعلٍ صالحٍ للشرطية، نحو: نفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيب، وشرط بعضهم في فاعل الفعل الذي يقع صلةً أو صفةً أن يكون عامًّا، فلو كان مُعَيَّنًا لم يَجز؛ لأنّه يُخَصص به الفعل، فيخرج عن الإبهام، ولذلك كانت النكرة ولا بُدَّ عامَّةً. ولم يشترط ذلك بعضهم، وأما ما حكى الكسائي من قولهم: «**الدارُ التي أَسْكُنُها فمُعطاة**» فشاذٌ من وجهين: تعيين الفاعل، ومعهودية الذكر، ويُخَرَّج على زيادة الفاء أو النُّدور[1].

2. عدم ظرفية سَواء ولزومها النصب

خالف أبو حيان ابن مالك في قوله: إنّ الأصح في سوى ألّا تكون ظرفًا، ولا يلتزم فيها النصب، إذ استشهد ابن مالك على ذلك بقول العرب: «**أَتاني سَواؤكَ**»، فاستدرك أبو حيان على هذا الشاهد بقوله:" وأمّا رواية الفراء «**أتاني سَواؤكَ**» فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه، وناهيك أنّ س حكى أنّ سَواءك لا يجري في الكلام إلّا ظرفًا، وأنشد بيت المرّار على أنّه ضرورة، وكذلك عجز بيت الأعشى وصدره:

تَجانَفُ عَنْ أهلِ اليَمامةِ ناقَتي وما قَصَدَتْ مِنْ أهلِها لَسوائكا"[2]. [الطويل]

4- الاستشهاد بقول العرب للردّ على النحاة، ورتبة هذه الأقوال

كثيرًا ما كان أبو حيان يستدرك على النحاة آراءهم مستشهدًا بأدلة شعرية ونثرية، وحرص على الاستشهاد بأقوال العرب للردّ على النحاة، أو لترجيح مذهب على آخر، وجاءت هذه الشواهد من أقوال العرب في المرتبة الأولى في أغلب الأحيان، ومن أمثلة ذلك:

1. مسألة تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبر المبتدأ عليه، سواء أكان مفردًا أم جملة، فالمفرد نحو: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمروٌ، والجملة نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ المفرد والجملة[3].

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 102.

[2] **المصدر نفسه**، 8: 358./ أبو حيان اختصر اسم سيبويه في كتابه بحرف السين، وربما يكون هذا من محقق التذييل والتكميل.

البيت للأعشى، ينظر: الأعشى، **ديوان الأعشى الكبير**، 89.

[3] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 65.

وافق أبو حيان البصريين فيما ذهبوا إليه مستدلًا على ذلك بأقوال للعرب في المرتبة الأولى مقدمة على بقية الشواهد التي استشهد بها، فقال: والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س عن العرب: «**مَشْنوء مَنْ يُشْنَؤُكَ**»، و«**تَميميٌّ أنا**»، و«**خَزٌّ صُفَّتُكَ**»، و«**أرَجُلٌ عُبْدُ اللهِ**»، والتقدير: من يَشْنَؤُك مَشْنوءٌ، وأنا تميميٌّ، وصُفَّتُكَ خَزٌّ، وأعبدُ الله رجل[1].

2. الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض

استدلّ ابن يَسْعُون النحوي[2] على امتناع الإضافة بما وقع في الكتاب من قولهم: «**لا أخا–فاعْلَمْ–لَكَ**» من جهة أنّه لا يسوغ عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزعم أنّ قولهم: «**لا يَدَيْ لَكَ**» إنّما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب[3].

استدرك أبو حيان على ابن يَسعون مستشهدًا بقول من أقوال العرب في المرتبة الأولى، فقال: "وأمّا استدلال ابن يَسْعُون على امتناع الإضافة بقولهم: «**لا أخا–فاعْلَمْ–لَكَ**» من جهة الفصل بالجملة فلا دليل في ذلك؛ لأنَّ الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومن ذلك ما حكاه أبو عبيدة من أنّه سَمِعَ أبا سعيد –وهو أعرابي لقبُه أبو الدُّقَيْش– يقول: «**إنّ الشاةَ لَتَسْمَعُ صَوْتَ–عَلِمَ اللهُ–صاحِبِها، فَتُقْبِلُ إليه، وتَثْغو**» بل الفصل في «**لا أخا–فاعْلَمْ– لَكَ**» أسهل منه في قول أبي الدقيش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أُضيف إليه، فَصار لذلك كأنّه غير مُضاف في اللفظ، وإذا ثَبَتَ ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: «**أَخَذْتُهُ بِأَرى أَلْفِ دِرْهَم**» ففصل بين الباء والمجرور بجملة الاعتراض، فالفصل بين المتضايفين بها أسهل بكثير"[4].

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 352، 353.

[2] هو يوسف بن يبقي بن يوسف بن عبد الرحمن بن يسعون التجِيبي النحوي، من أهل المرية في الأندلس،كان إمامًا بالعربية، مقدَّما في فهم معانيها، وله كتاب سَمَّاهُ (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)،ولم يصلنا هذا الكتاب، وله كتاب آخر شرح فيه كتاب سيبويه ولم يصلنا كسابقه، كان يشارك في قرض الشعر. واختُلِف في وفاته، فقد ذكرت بعض المصادر أنّه توفي سنة 542هـ، وذكرت بعضها أنّه تولّى الحكم في مرية بعد سنة 542هـ . ينظر: ابن الأبار، محمد بن عبد الله البلنسبي، **التكملة لكتاب الصلة**، ت عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995، 4: 207.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 5: 255، 256.

[4] **المصدر نفسه**، 5: 258، 259.

3. توجيه المنصوب بعد أمّا

ذهب النحاة إلى أنّ (أمّا) بالتشديد هي حرف شرط وتفصيل، أما أنها حرف شرط فللزوم الفاء بعدها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ (البقرة: 26)، وأما التفصيل فهو الغالب لحالها كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ (الكهف: 79) وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ (الكهف: 80)[1].

واختلف النحاة في نصب المصدر بعد أمّا، إذ ذهب سيبويه إلى أنّه ينصب على أنّه مفعول له، وذهب الأخفش إلى أنّه ينصب على أنّه مفعول مطلق[2]، وذهب ابن مالك إلى نصبه على أنّه مفعول به، واستدل بقول العرب: «**أمّا قُرَيْشًا فأَنا أَفْضَلُها**»، واستدرك أبو حيان على ابن مالك ورفض مذهبه من عدة وجوه منها توجيهه لقول العرب، إذ قال: "وأمّا ما حكى المصنف من قولهم: «**أمّا قُرَيْشًا فأَنا أَفْضَلُها**»، فالنصب قد منعه س، وإن صحّت حكاية الكسائي ذلك عمن يُحتجُّ بكلامهم من العرب فهو قليل جدًّا، ويُخرَّجُ على إضمار المصدر وإبقاء معموله، والتقدير: أمّا ذكرُك قريشًا فأنا أفضلُها، حُذف المصدر وأبقي معموله"[3].

ومما سبق يتضح أنّ أبا حيان لم يلتزم بمرتبة معينة بالاستشهاد بأقوال العرب، إذ كان غرض القول هو الذي يحدد مرتبته، وعلى نهج النحاة السابقين سار أبو حيان في الاستشهاد بأقوال العرب، في تقديم رتبة هذه الشواهد وتأخيرها حسب الغرض منها، فقد تأتي هذه الشواهد في المرتبة الأولى ويكون الغرض منها التقعيد، أو مخالفة القاعدة، أو الرد على النحاة، وقد تأتي في مرتبة ثانية أو ثالثة أو ما بعد ذلك ويكون الغرض منها الاستئناس، أو الردّ على النحاة، أو مخالفة القاعدة.

إنَّ أبا حيان قد وافق النحاة السابقين له بقبول الاستشهاد بأقوال العرب، ودليل ذلك أنّ هذه الأقوال جاءت في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والشعر، وتمثّل منهجه في عدة أمور:

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار ابن كثير، لبنان، 2015، 1: 78، 79.

[2] ينظر: ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ت محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 ، 232.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 55-56.

1- إسناد أقوال العرب المعروف قائلها إلى قائليها، أمّا الأقوال المجهولة القائل فصدّرها بعبارات خاصة تميّزها عن غيرها من الشواهد النثرية نحو: قالت العرب، قولهم، سُمِعَ عن العرب...إلخ، وفي هذا دليل على عنايته بإسناد الروايات، وعنايته بتمييز الشواهد النثرية بعضها عن بعض.

2- تباين عدد أقوال العرب التي استشهد بها في أبواب النحو كافة، إذ نجد بعض المسائل يستشهد بها بقول واحد من أقوال العرب، وبعضها بقولين، وبعضها بأكثر من ثلاثة أقوال.

3- تختلف رتبة الشاهد النثري من أقوال العرب عند أبي حيان تبعًا للغرض منه، إذ يأتي الشاهد في المرتبة الأولى عندما يكون الغرض منه التقعيد، أو الردّ على النحاة، أو مخالفة القاعدة، ويأتي الشاهد النحوي من أقوال العرب في المرتبة الثانية إذا كان الغرض منه التمثيل، وقد يأتي الشاهد من أقوال العرب في مرتبة ثالثة أو رابعة إذا كان الغرض منه الاستئناس للردِّ على النحاة بأكثر من شاهد نحوي، أو لتوضيح المخالف للقاعدة بعدة شواهد.

المبحث الثاني: منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب

كانت عناية الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب واضحة في المقاصد الشافية، فقد" استكثر الشاطبي من الاستدلال بأقوال العرب كثرة فاق بها كثيرًا من شروح الألفية، حتى بلغ استشهاده في المقاصد أكثر من أربعمئة قول"[1]، استدل بها في أكثر من خمسمئة موضع[2]، والشاطبي يصرّح عن موقفه من الاستشهاد بالنثر، فالشعر وحده لا يعوّل عليه عنده، فيقول ردًّا على ابن مالك: "وأمّا اعتماده على الشعر مجردًا من نثرٍ شهير يُضافُ إليه، أو يوافِقُ لغة مستعملة يُحملُ ما في الشعر عليها– فليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأنَّ الشعر من الضرورات"[3]، وبذلك يتضح موقف الشاطبي الذي يتمثل في موافقته على الاستشهاد بأقوال العرب، وشمل منهج الشاطبي في الاستشهاد بهذه الأقوال عدة أمور، نجملها فيما يلي:

► نسبة الأقوال إلى قائليها

من أساسيات منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب عَزوُ هذه الأقوال إلى قائليها، "إمّا العزوَ مباشرة إلى العرب، أو إلى من حكاه من النحويين أو الرواة، سواء نصَّ على قائله أم لم ينصَّ"[4]. وظهر عَزو الشاطبي المباشر إلى العرب باستخدامه عدة عبارات تحيل لهم ما نقل عنهم نحو: (العرب تقول)، و(قالت العرب)، و(قول العرب)، و(من كلام العرب)، و(قولهم)، و(قالوا)[5].

أمّا في العزو إلى النحاة، فكان الشاطبي لا يتوانى عن إسناد الأقوال إلى النحاة، ومن ذلك قوله: (وقال سيبويه: وحدثنا من يوثق به أنّه سمع من العرب من يقول: «**إنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ**»)[6]، و(قد نُقِلَ عن الكسائي أنّ ربيعة تقول: «**ذَهَبْتُ مَعْ أَخِيكَ**»، وَ«**جِئْتُ مَعْ أبِيك**» [7] بسكون العين في مَعْ)، (فحكى الكسائي: «**هذا غلامُ –والله–زيد**»)[8]، و(سمع الأخفش أعرابيًا يقول: «**قالَهُنَّ حَيٌّ رَباحٍ**»)[9]. وبلغ عدد الأقوال المسندة إلى النحاة مئة وسبعة وأربعين قولًا من مجمل الأقوال البالغ أربعمئة، وفي هذا دليل على حرصه وعنايته بعَزو هذه الأقوال إلى قائليها.

---

[1] العايد، فهد بن محمد، **الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية**، (رسالة ماجستير)، جامعة القصيم، السعودية، 2012، 291.

[2] ينظر: **المرجع نفسه**، 114.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 405.

[4] فهد العايد، **الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية**، 59.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 59.

[6] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 387.

[7] **المصدر نفسه**، 4: 128.

[8] **المصدر نفسه**، 4: 183.

[9] **المصدر نفسه**، 4: 53.

► **التباين في عدد الأقوال**

إنّ ما يميز شرح الشاطبي للألفية إكثاره من الشواهد النحوية "فهو يحشد للمسألة الواحدة من كل أجناس الشواهد النحوية، وقد يورد من كل جنس الشاهدين أو الثلاثة، وقد يصل إلى الخمسة في بعض الأحيان، وإذا اقتصر منها على صنف أو صنفين نراه يورد منها أيضًا العدد الكثير الوفير"[1]، وبَدَت عنايةُ الشاطبي بأقوال العرب في مقاصده، "فقد كان كثير الاستقصاء والبحث عن المسموع من أقوال العرب"[2]. وتباين عدد أقوال العرب التي استشهد بها الشاطبي في مسائل النحو، إذ استشهد ببعضها بقول واحد وهي قليلة، فالشاطبي غالبًا ما يستشهد بقولين أو أكثر حسب ما يقتضيه موطن الاستشهاد[3]، ومن أمثلة ذلك:

*استشهاده بقولٍ واحدٍ من أقوال العرب

يُعَدّ المقاصد الشافية من أكبر شروح الألفية، وأكثرها إسهابًا، وحشدًا للشواهد النحوية المتنوعة، وإنّ الشاطبي في كتابه هذا عُني بأقوال العرب، وبتوجيهها، والاستدراك عليها، والحق أنّ أقوال العرب في مقاصده يمكن أن تدرس في دراسة منفردة لعنايته بها، وكان من منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب أن يكتفي بقولٍ واحد في بعض المواضع، كما سيتضح فيما يأتي:

1. مسألة إعمال (إنْ) المخففة

اختلف النحاة في عمل (إنْ) المخففة النّصب في الاسم، فذهب البصريون إلى أنّها تعمل وحجّتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ (هود: 111) في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير[4]، والبصريون قالوا: لا يجوز أن يُقال بأن: (كلًا) منصوب بليوفينهم، "لأنّا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأنّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها؛ ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول (زيدا لأكرمنَّ، وعمرًا لأضربنَّ) فتنصب زيدًا بـ "لأكرمنَّ" وعمرًا بـ "لأضربنَّ"، فكذلك ههنا: لا يجوز أن يكون (كلا) منصوبًا بليوفينهم"[5]. والذي يدلُّ على صحة ذلك أيضًا أنه قد صَحَّ عن العرب أنهم يقولون: «**إلاّ أنْ أخاكَ ذاهب**»[6].

---

[1] الأنصاري، عائدة، "**مصادر الاستشهاد في المقاصد الشافية**"، مجلة آداب، جامعة الخرطوم–كلية الآداب، ع33، ديسمبر 2014، 135.

[2] فهد العايد، **الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية**، 239.

[3] ينظر: **المرجع نفسه**، 114.

[4] ينظر: البغدادي، أحمد بن موسى أبو بكر ، **كتاب السبعة في القراءات**، ت شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 339.

[5] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 196، 197.

[6] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 197.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وحجّتهم في ذلك أنّ (إنّ) المشددة إنما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنّها مبنية على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به؛ فوجب أن يبطل عملها[1].

وافق الشاطبي البصريين في عمل (إنْ) المخففة واستشهد بقول العرب: «**إنْ زيدًا لقائمٌ**»[2] وأتبع هذا الشاهد بعدة شواهد متنوعة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾(هود: 111).

2. زيادة كان

من مواضع زيادة كان؛ "بين المسند والمسند إليه، نحو قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وهذا كان صاحبُك. وقد حُملَ على ذلك كان في قوله تعالى:﴿قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(مريم: 29) ومنه أيضًا زيادتها في باب التعجب، نحو: ما كان أحسنَ زيدًا. وقد ذكر المؤلف من هذا قول العرب: «**لَمْ يُوجَدْ كان مِثْلُهُم**»"[3].

3. تسمية (كان وأخواتها) بالنواقص

المشهور في الأفعال النواقص أنّها سُمِّيت نواقص لنقصان دلالتها على الحدث، وذلك أنّ الفعل أصلُه أن يدل على أصلِهِ، وهو المصدر، وذلك معنى دلالته على الحدث، وأنّ يدلّ على الزمان الذي وضع له، كضربَ مثلًا: دال على الحدث وهو الضربُ، وعلى الزمان وهو الماضي، وهذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث، وصارت تدلّ على الزمان منفردًا، فصارت ناقصة الدلالة، فسميت نواقص، وابن مالك لم يرتضِ هذا الرأي من تجردها عن الدلالة على الحدث، بل ذهب فيها إلى أنّها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان، إلا ليس فلا تدلّ على حدث كما لا تدلّ على الزمان. وإنما سميت نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع[4].

وذهب ابن مالك إلى بطلان مذهب الجمهور في نقصان دلالتها على الحدث، وفي كونها تدلّ على الزمان منفردًا، واستدلّ على بطلان مذهبهم من عشرة أوجه ذكرها الشاطبي في المقاصد، ومن هذه الأوجه أنّها لو كانت لمجرد الزمان لم يُغنِ عنها اسم الفاعل، كما في الحديث: «إنّ هذا القرآن كائنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ عليكم وزرًا». وحكى سيبويه عن العرب: «**هو كائِنُ أَخِيكَ**» لأنّ الفاعل لا دلالة له على الزمان، وإنما يدلّ على الحدث، وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر"[5].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 196.

[2] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 386.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 201./ والشاطبي أخذ هذا الشاهد عن ابن مالك لذلك قال: ذكر المؤلف.

[4] ينظر: **المصدر نفسه** ، 2: 180./ ابن مالك، **شرح التسهيل**، 1: 328.

[5] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 183.

وقول العرب: «**هو كائنُ أَخِيكَ**» جُرّت فيه كلمة (أخيك) وحقها النصب، وذلك من باب التخفيف، فالمعنى في هذا القول: هو كائن أخاك[1]، ولابن السراج كلام في حذف النون والتنوين للتخفيف يقول فيه: "واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل. وتضيف استخفافًا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافًا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾(المائدة: 95) فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة"[2].

على هذا يؤول هذا القول من أقوال العرب، فكائن نكرة أضيفت إلى معرفة، وفي إضافة اسم الفاعل إلى أخيك تخفيف، والمعنى: هو كائن أخاك.

*الاستشهاد بقولين من أقوال العرب

بلغت عناية الشاطبي بأقوال العرب استشهاده بأكثر من قولٍ في المسألة الواحدة، واستدراكه عليها، وتوجيهه لها، فمن الممكن أن يُعَدَّ المقاصد الشافية مرجعًا شافيًا لأقوال العرب المستشهد بها لكافة أغراض النحو، ومن الأمثلة على استشهاد الشاطبي بأكثر من قولٍ في المسألة الواحدة:

1. مجيء صاحب الحال نكرة

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وذلك لأنّه كالخبر، ولا يصحّ الإخبار عن نكرة، ولكن سمع عن العرب مجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع المسوغات، واستشهد الشاطبي على هذا بقول العرب: «**مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ**»، «**وعَلَيْه مِئَةٌ بَيْضًا**»[3].

2. عمل (لا) النافية للجنس

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) فتنصب الاسمَ، وترفع الخبر نحو: لا أحدَ أرحمُ من الله، "وإنما عملت عملها لأنّها لتأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أنَّ (إنّ) لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه"[4]، ويشترط في عمل (لا) النافية للجنس أربعة شروط، وهي[5]:

أولًا: أن تكون نصًا على نفي الجنسِ، بأن يراد بها نفيُ الجنس نفيًا عامًا.

ثانيها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

ثالثها: ألّا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فلو فُصِلَ بينها وبين اسمها أهملت، ووجب تكرارها.

رابعها: ألّا يدخل عليها حرفُ جرٍّ، فلو دخل عليها حرف جرٍّ أهملت وكان ما بعدها مجرورًا به.

---

(1) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 166.

(2) ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1: 126.

(3) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 448.

(4) الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، ط30، المكتبة العصرية، بيروت، 1994، 2: 330.

(5) ينظر: **المصدر نفسه**، صفحة 330 وما بعدها.

ذهب النحاة إلى أنّ لا النافية للجنس لا تعمل إذا كان اسمها أو خبرها معرفة، فيجب إهمالها حين ذاك، ولكن سمع عن العرب –وهو نادر– مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وذلك في قولهم: «**قَضِيَةُ ولا أبا الحسنِ لها**»، وَ«**لا بَصْرَةَ لَكُم**»[1].

3. المفعول فيه

ظرفا الزمان والمكان يُنصبان بكل فعل كان متعديًّا أو غير متعدٍّ، ومن شروط إعمالهما النصب تضمنهما معنى (في) باطراد[2]، ومعنى هذا أنَّ "كلّ ما كان من الأسماء يُضَمَّن معنى (في) لكن على غير اطّراد فليس بظرفٍ، وذلك أن العربَ تقول: «**مُطِرْنا السَّهْلَ وَالجَبَلَ**»، و«**ضُرِبَ زَيْدٌ الظّهْرَ وَالبَطْنَ**»، فهذه على معنى (في)؛ لأنَّ المعنى: في السهل والجبل، وضرب في الظهرِ والبطنِ، لكنها ليست بظروفٍ؛ لأنّ تضمنها معنى (في) ليس بمطرد فيها، فلو قلت: أخصبنا السهلَ والجبلَ، أو: أجدبنا السهلَ والجبلَ، أو أمطرنا القيعانَ والتلولَ، أو ضُربَ زيدٌ اليدَ والرجلَ، أو الرأسَ والجسدَ لم يَجُزْ، فلما كانت على هذا السبيل لم تستحق بذلك أن تكون ظروفًا"[3].

*استشهاده بأكثر من قول في المسألة الواحدة

اللافت في شرح الشاطبي اهتمامه البالغ بأقوال العرب، فغالبًا ما كان يستشهد بأكثر من قول من أقوال العرب في المسألة الواحدة، فيذكر كل الأقوال التي ذكرت عن العرب في المسألة، حتى بلغت عنايته بأقوال العرب إلى أنه استشهد بستة أقوال في مسألة واحدة[4]. ومن المسائل التي استشهد لها الشاطبي بأكثر من قول:

1. حذف المضاف إليه

ذهب ابن مالك إلى أنَّ المضاف إليه قد يحذف ويقدّر، ويترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف[5]. واستدلّ الشاطبي على ذلك بشاهد للناظم وهو قول العرب: «**قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَها**»، أي: يَد من قالها ورجل من قالها[6]. وبقول العرب: «**أَفْوقَ تَنْام أمْ أَسْفَل**»، أي: أفوق هذا تنام أو أسفله؟ وبقول العرب: «**سَلامُ عَـلَـيكُم**» بغير تنوين، أي: سلام الله عليكم[7].

---

(1) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 414–415.

(2) ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 283.

(3) **المصدر نفسه**، 3: 284–285.

(4) ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 288.

(5) ينظر: ابن مالك الأندلسي ، **شرح الكافية الشافية**، 2: 976.

(6) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 166.

(7) ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 168.

2. اشتقاق اسم المكان

اشترط النحاة باشتقاق اسم المكان أن يتضمن معنى (في)، وشذّ من ذلك بعض الأقوال التي سُمعت عن العرب، نحو: «**هُوَ مِني مَنْزِلَةَ الشَّغافِ**»، وَ«**هُوَ مِني مَنْزِلَةَ الوَلَدِ**»، وَ«**أَنْتَ مِني مَقْعِدَ القابِلَةِ**»، وَ«**هُوَ مِني مَقْعِدَ الإِزَارِ**»، وَ«**هُوَ مِني مَزْجَرَ الكَلبِ**»، وَ«**مَناطَ الثُّرَيا**»، فهذه كلّها ظروف باتفاق مع أنّها لا تتضمن معنى (في) باطراد[1].

3. عمل الحال

الأصل في الحال أنّ يكون نكرة، ومتى وُجدَ الحال معرفة في اللفظ يكون نكرة في المعنى، والتعريف للحال في اللفظ يكون بالإضافة، وبالألف واللام، فمما جاء مُضافًا في لغة أهل الحجاز: «**مَرَرْتُ بِهُم ثُلاثَتِهم وَأَرْبَعَتَهُم**» وكذلك إلى العشرةِ. ومثل ذلك: «**مَرَرْتُ بِهُم قَضَّهُم بِقَضِيضِهُم** »، ومنه: «**رجع عودَه على بدئِه**»، ومعناه عائدًا على بدئِه، أي: راجِعًا على طريقه. وقالوا: «**كَلَمْتُه فاهُ إلى فيِّ**»، يريد مشافهًا له، وحكى ابن خروف عن الفرّاء: «**جانَبْتُه رُكْبَتَه إلى رُكْبَتي**»، وَ«**جاوَرْتُه بَيْتَهُ إلى بَيْتي**»، وَ«**صارَعْتُهُ جُبَّتَهُ عَنْ جُبَّتي**»، وَ«**ناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسي**»، وحكى أبو زيدٍ: «**بِعْتَهُ رَبْحَ الدِّرْهَمِ لِلدرْهَم**»، فهذه جملةٌ من الحال المعرّف بالإضافة، وهو الذي وقع التمثيل به[2].

يتضح لنا من الأمثلة السابقة أنّ الشاطبي يستشهد بأقوال العرب حسب الحاجة، إذ يستشهد بقول واحد، أو قولين، أو أربعة وأكثر حسب الحاجة، والشاطبي يستشهد بأكثر من قول في أغلب الأحيان، وفي هذا دليل على حرصه وعنايته بحشد الشواهد المختلفة في شرحه.

► **رتبة الأقوال وقيمتها**

لقيت الشواهد النثرية من أقوال العرب عناية الشاطبي، إذ جاءت في المرتبة الثالثة في الاستشهاد بعد القرآن الكريم والشعر، واختلفت مرتبة الشاهد النثري من أقوال العرب في مسائل النحو حسب الغرض منه، إذ إنَّ الغرض من الشاهد من شأنه أنْ يحدد مرتبته في الاستشهاد، فالشواهد النثرية من أقوال العرب التي جاءت في المرتبة الأولى كان الغرض من جعلها في هذه المرتبة التقعيد، أو لتوضيح المخالف للقاعدة، أو الردّ على النحاة، والشواهد التي جاءت في المرتبة الثانية وما بعدها كان لهذه المرتبة قيمة تمثّلت في الاستئناس، أو مخالفة القاعدة، أو الردّ على النحاة، وفيما يلي توضيح للعلاقة بين رتبة الشاهد وقيمته.

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 288.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 433-434.

استشهد الشاطبي بأقوال العرب للتقعيد، وجاءت الأقوال التي أوردها بقصد التقعيد في المرتبة الأولى مقدمة على غيرها من الشواهد، وهذا ما يوضح العلاقة بين رتبة هذه الأقوال في الاستشهاد وقيمتها، ومن أمثلة ذلك:

1. <u>الاستشهاد بأقوال العرب للتقعيد، ورتبة هذه الأقوال في الاستشهاد</u>

1- مسألة حذف المبتدأ وجوبًا

يحذف المبتدأ وجوبًا في مواضع ومنها: إذا أُخبرَ عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم، كقول العرب: «**الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ**»، أو إذا كان الخبر مخصوصًا بـ (نعم) أو (بئس) نحو: نِعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ. وإذا كان الخبر نصًّا صريحًا في القسم، نحو قولهم: (في ذمتي لأفعلنَّ)، وإذا كان الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله نحو: صبرٌ جميلٌ[1].

استشهد الشاطبي بقولي العرب: «**الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ**»، وَ«**الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ**»، على حذف المبتدأ وجوبًا إذا كان الخبر نعتًا مقطوعًا[2].

2-مسألة لحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا

تاء التأنيث تلحق الفاعل المؤنث، ولا تلحق الفاعل المذكر، أمّا ما جاء ظاهره ذلك فمؤول كقول القائل: «فلان لغوبٌ، **جاءته كتابي** فاحتقرها. فقيل: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليست بصحيفة» فأنّث الكتاب على معنى الصحيفة[3].

3- مسألة تعداد كان وأخواتها

عدد النحاة أخوات (كان) والمشهور عندهم أنها ثلاثة عشر فعلًا: وهي: كان، وظلّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام[4]، واختلف النحاة في أخوات كان وعددها، فمنهم من ذهب إلى أنّها أكثر من ذلك بكثير، فقال الرضي: "والظاهر أنّها غير محصورة"[5].

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009، 1: 194.

[2] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 100.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 567.

[4] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، 17.

[5] الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ت يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 1996، 2: 1025.

ومن أخوات كان التي عدّدها الشاطبي: جاء، وقَعَدَ، واستشهد الشاطبي على ذلك بكلام العرب، فقال: "وجاء في قولهم: «**ما جاءَتْ حاجُتُكَ**» أي: صارت، وقعد في قولهم: «**شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنّها حَرْبَةٌ** »، أي: صارت. وحكى الكسائي: «**قَعَدَ لا يَسْأَلُ حاجَةً إلا قَضاها**»[1].

2. <u>الاستشهاد بأقوال العرب للتمثيل والاستئناس، ورتبة هذه الأقوال</u>

استشهد الشاطبي بأقوال العرب للتمثيل والاستئناس، وجاءت الأقوال التي كان الغرض منها التمثيل للقاعدة في مرتبة ثانية أو ثالثة وربما رابعة أو بعد ذلك، ومن أمثلة ذلك:

1. مسألة تعدد صاحب الحال

قد يتعدد صاحب الحال، ويتحد عاملها، نحو: (جاءَ زيدٌ وعمروٌ مسرعين)، وقد يكون العامل واحدًا، وعمله مختلفًا، نحو: (لقيتُ زيدًا مسرعين) فالعامل في الحال (التاء في لقيتُ) حال من الضمير المستتر، ومن زيد، وقد يكون العامل متعددًا، والعمل متحدًّا، نحو: (جاءني زيدٌ وأتاك أخوه مسرعين) فالعامل في الحال الفعلين (جاء وأتى).

استشهد الشاطبي على تعدد الحال صاحب الحال، واتحاد عاملها بشواهد متنوعة؛ آيتين وقول من أقوال العرب على النحو الآتي: "فأمّا الأول فقد يتفق فيه أنْ يكونَ العاملُ واحدًا، وعملُه عملًا واحدًا، نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّر لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنَ﴾ (إبراهيم: 33)،﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرُ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ (النحل: 12)، ومنه قولهم: «**هذه ناقةٌ وَفَصِيلُها راتِعَين**»، على جعل الفصيل معرفة"[2]، أما من جعله نكرة على تقدير الانفصال فقال: هذه ناقة وفصيلها راتعان على النعت[3].

2. زيادة (ما) بعد حرف الجر الكاف

أجاز النحاة زيادة (ما) بعد الكاف، وذهب أبو حيان إلى أنّ دخول ما على حرف الجرّ الكاف يبقيها على عملها، وتبقى كما هي –أي حرف جرّ– واستشهد بقول أبي علي القالي:

ونَنْصر مولانا ونعلمُ أنّه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ [الطويل]

بخفض الناس[4]، واستدل الشاطبي على زيادة (ما) بعد الكاف بعدة شواهد، وقال: "وأمّا الكاف، فنحو: أكرم زيدًا كما أكرمت عمرًا. قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٗ كَمَا يَقُولُونَ﴾ (الإسراء: 42) وقال:

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 147.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 483.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 349.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ت رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، 4: 1713.

﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ (البقرة: 198)، وقوله: ﴿كَمَا أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ﴾ (البقرة: 151) وأنشد سيبويه لرؤبة[1]:

لا تَشْتُم النّاس كما لا تُشْتَمُ [الرجز]

قال سيبويه: «وسألتُ الخليل –رحمه الله– عن قول العرب: **انْتَظْرني كَما آتيك**، فزعم أنَّ ما والكاف جُعِلَتا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وصُيِّرَت للفعل كما صُيِّرَت رُبَّما»"[2].

3. من معاني حرف الجر (الكاف) التوكيد

الكاف في اللغة حرف عامل، وغير عامل؛ أما العامل فهو حرف جر، وغير العامل هو: كاف الخطاب.

وكاف الجرِّ قسمان: زائدة ومعناها التوكيد، وغير زائدة ولها عدّة معانٍ، وهي: التشبيه، والتعليل، والاستعلاء، والمبادرة[3].

والكاف الزائدة قد تأتي " لمعنى التوكيد في كلام العرب، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ (الشورى: 11) لأن المعنى: ليس مثله شيءٌ، ولا يجوز أن تكون هنا غير زائدة؛ لأنّه يؤدي معنى إثبات مثل ينفي عنه المثل، وذلك محال مبني على محال آخر. وقال تعالى: ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ ٱلۡمَكۡنُونِ﴾ (الواقعة: 23) ويمكن أن يكون من ذلك قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ (البقرة: 17) وأشباهه. وحكى الفراء قال: قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأَقِطَ؟ قال: «**كَـهَـيِّـن**»، يريد هيِّنًا، فزاد الكاف"[4].

يتضح من الأمثلة السابقة أنّ الشاهد من قول العرب عندما يكون الغرض منه التمثيل والاستئناس يأتي في مرتبة متأخرة بعد الشواهد القرآنية، والشعرية، وهذا ما يوضح العلاقة بين رتبة الشاهد والغرض منه.

---

[1] رؤبة بن العجاج التميمي، من رجّاز الإسلام وفصحائهم، وهو من مخضرمي الدولتين، معنى البيت: (لا تشتم لامتناع النّاس من شتمك) والشاهد في البيت دخول (ما) على الكاف وبقاء عملها. ينظر: الأصفهاني، أبو الفرج، **كتاب الأغاني**، ت علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، 20: 345.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 698./ ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3: 116.

[3] ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، 78، 83.

[4] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 663.

3. <u>الاستشهاد بأقوال العرب لمخالفة القاعدة، ورتبة الأقوال في الاستشهاد</u>

استشهد الشاطبي بأقوال العرب لمخالفة القاعدة وجاءت الشواهد التي أوردها الشاطبي لمخالفة القاعدة في مرتبة أولى وثانية، ومن أمثلة ذلك:

1. تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا

يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا، فيقال: "قامت هند، وندّت الشاةُ، وضلّتِ الأتانُ ولا يُقال: قام هند، ولا ندَّ الشاة، وأنتَ تريد الأنثى–ولا ضل الأتانُ– وما جاء من قولهم: «**قالَ فُلانَة**»، فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه"[1].

2. إضافة كلا وكلتا

يُشترط فيما يضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة، فلا تضافان إلى نكرة، إذ لا يجوز أن نقول: كلا رجلينَ قام، وقد أجاز بعض الكوفيين أن يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا نكرة محدودة مخصّصة، وحكوا عن العرب: «**كِلتا جارِيَتين عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُها**» وقالوا: وقطع اليد هنا: تَرْكُ الغَزْل– وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذ لا يبنى عليه، ولذلك لم يُعَوِّلِ الناظمُ عليه ولا غيرُه[2].

3. حذف الخبر

يحذف الخبر وجوبًا في حالات، وهي[3]:

أ– أن يكون كونًا مُطلقًا والمبتدأ بعد (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ.

ب–أن يكون المبتدأ نصًا صريحًا في القسم، نحو: لعمرُك لأفْعَلَنَّ.

ت–أن يعطف على المبتدأ اسم بواو هي نص المعية نحو: كل رجلٍ وضيعَتُهُ.

ث–أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسم مفسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيدًا قائمًا.

وثمة حالات يحذف الخبر فيها دون وجود قاعدة تحكم الحذف، وهذه الحالات نُقلت ولا يقاس عليها، كونها سمعت عن العرب، والسماع أقوى من المقيس، وفي رتبة مقدمة عليه، وذلك" كقولهم: «**حَسْبُكَ يَنَم الناس**»، فحسبك: مبتدأ، ناب عن خبره الجواب. وقد قال الأخفش: أنّ لا خبر له لتأوّله

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 571.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 104.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 1: 196 وما بعدها.

باكفف. وقالوا: «**لَحَقٌّ أنّهُ ذاهِبٌ**»، تقديره: لحقٌّ ذلك أمرك إلا أنّهم حذفوا الخبر. وقالوا: «**كلاهِما وَتَمْرًا**»، وَ«**كُلُّ شَيء وَلا شَتيمةُ حُرٍّ**»، وما كان نحو هذا من القليل (الذي يُنقل ولا يُقاس عليه)"[1].

وكان من منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب استشهاده بها لتوضيح المخالف للقاعدة، ولعلاقة رتبة الشاهد بالغرض منه يجعل الشاطبي الأقوال المستشهد بها لمخالفة القاعدة في المرتبة الأولى، أو الثانية، إذ يقدم عليها النماذج النحوية أو غيرها من الشواهد.

4. <u>الاستشهاد بأقوال العرب للردّ على النحاة</u>

بلغت عناية الشاطبي بأقوال العرب استشهاده بها للردّ على النحاة، سواء أكان هذا الردّ تأييدًا لهم، أم مخالفتهم والاستدراك عليهم، وإن أقوال العرب التي استشهد بها الشاطبي للردّ على النحاة تمتاز عن غيرها من الشواهد بأنّه كان يسبقها بعبارات تدلّ على أنَّ في هذه الشواهد ردًّا على النحاة، وجاء الاستشهاد بالأقوال للردّ على النحاة في الرتبة الأولى في أغلب الأحيان، ومن أمثلة ذلك:

1. من جموع القلة (أَفْعِلَـةٌ)

يقسم جمع التكسير في اللغة إلى جموع قلة وجموع كثرة، وجموع القلة هي عدد لا يقلُّ عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة، ومن أشهر الصيغ التي سمّيت جموع القلة: أفْعُل، وأفْعَال، وأفْعِلَة، وفِعْلَة، وهي جموع قياسية لها شروط وأحكام[2].

ومن شروط جمع القلة الذي يكون على صيغة (أفْعِلَة) أن يكون الاسم الذي يجمع على وزنه مذكرًا، إذ لو كان مؤنثًا لجمع في القلة على أفعُل نحو: عقاب وأعقُب، يمين وأيمُن، شمال وأشمُل. والنحاة أرادوا بذلك أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث فخصّوا (أفعُل) بالمؤنث، وخصّوا (أفْعِلَة) بالمذكر، "وقد جاء شيء من المؤنث على (أفْعِلَة)، قالوا: عقاب وأعقبة، وسماء وأسمية للسماء بمعنى المطر، وهي مؤنثة. وقد نُقِلَ عن البغداديين أنّه مذكر، وردّ عليهم بقول العرب: «**أَصَابَتْنا السَّماء**»، وقولهم: «**ثلاث أسمية**»"[3].

2. حكم المستثنى في الاستثناء التام المنفي

من أحكام المستثنى في الاستثناء التام المنفي جواز نصبه، وجواز إتباعه على البدلية، وقد أجاز الفراء في المستثنى عندما يكون الاستثناء تامًّا منفيًّا، الإتباع، فقال: "وإنما يرفع ما بعد إلا بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك: ما عندي إلا أبوك"[4]، واستدرك ابن مالك على الفراء وقال في شرح التسهيل: "وإنما رجح الإتباع في غير الإيجاب على النصب لأنّ معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 126.

[2] ينظر: الراجحي، عبده، **التطبيق الصرفي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2008، 103.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 7: 40.

[4] الفراء، **معاني القرآن**، 1: 234.

تشاكل اللفظين"[1]. وأيّد الشاطبي ابن مالك فقال: "والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمرو: أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: «**ما مَرَرَتُ بِأَحَدٍ إلا زَيْدًا**»، وَ«**ما أَتَانِي أَحْدٌ إلا زَيْدًا**» وهو نصٌّ في موضع الخلاف"[2].

3. حذف الفاعل

أجمع النحاة على أنّه لا يوجد فعلٌ لا فاعل له ألبتة، وذهب الكسائي[3] إلى أنّ حذف الفاعل يجوز، واستدلّ على ذلك بقول علقمة[4]:

تَعَفَّقَ بالأَرَطى لها وأرادَها رِجالٌ، فَبَذَت نَبْلَهُم وَكَليب [الطويل]

واستدرك الشاطبي على الكسائي فقال: "وما قاله الكسائي في البيت ونحوه غير صحيح، بل الفاعل مضمر في الفعل، كأنّه قال: تعفق من ثمَّ، ويكون عودُ الضمير–وهو مفرد– على الجماعة مثل قولهم: «**هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيانِ وَأَجْمَلَهُ**»"[5].

ومما سبق يمكننا أن نُجمل منهج الشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، إذ وافق الشاطبي النحاة السابقين له في الاستشهاد بهذه الأقوال، بل إنّه تميّز عنهم بفرط عنايته بها، وكانت هذه الأقوال في المرتبة الثالثة في الاستشهاد بعد القرآن الكريم والشعر، وتمثّل منهجه في الاستشهاد بها في عدة أمور:

1- أنّه صرح بكون الشعر وحده غير كافٍ للاعتماد عليه في الاستشهاد، فالاعتماد على الشعر مجردًا من النثر غير معتمد عند أهل التحقيق لأنّ الشعر محل ضرورات[6].
2- بلغ عدد الأقوال التي أسندها الشاطبي إلى قائليها مئة وسبعة وأربعين قولا من مجمل الأقوال البالغ أربعمئة، وفي هذا دليل على سعة اطّلاعه، وحرصه على إسناد الأقوال إلى قائليها.
3- تباين عدد الأقوال التي استشهد بها الشاطبي في كلِّ مسائل النحو، وقليلًا ما استشهد الشاطبي بقول واحدٍ، ففي أغلب الأحيان استشهد بقولين أو أكثر، وبلغت عنايته بأقوال العرب أنّه حشد ستة أقوال للاستشهاد لمسألة واحدة.
4- ثمّة علاقة واضحة بين رتبة الأقوال والغرض منها، فالشواهد التي جاءت في مرتبة أولى كان الغرض منها التقعيد أو الردّ على النحاة، أو مخالفة القاعدة، والشواهد التي جاءت في مرتبة ثانية أو ثالثة أو بعد ذلك كان الغرض منها الاستئناس، أو الردّ على النحاة، أو مخالفة القاعدة.

---

(1) ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 282.

(2) الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 356.

(3) القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ت محمد البنا، ط1، دار الاعتصام، 1979، 87.

(4) ينظر: علقمة الفحل، علقمة بن عبدة بن ناشرة، **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري**، ت لطفي الصقال ودريّة الخطيب، ط1، دار الكتاب العربي، سورية، 1969، 38.

(5) الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 550.

(6) ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 405.

❖ المبحث الثالث: موازنة بين المنهجين

إنَّ ما يميِّز النحاة بعضهم عن بعض اختلاف مناهجهم في عرض القضايا النحوية، فمنهم من يعرض قضايا النحو بإيجاز، ومنهم من يسهب في الشرح والتفسير والتعليق، ومنهم من يتوسط في شرحه واستدلاله، ولا شكَّ في أنَّ لكل نحويّ طريقةً معينةً في الشرح والتفسير والاستدراك، لذا كثرت الشروح لكتب النحو، وعليه كثرت الدراسات التي تهتم بموازنة مناهج النحاة والشرّاح في شرحهم لكتاب ما، أو في طريقة استشهادهم، وقد نحت هذه الدراسة النحو ذاته في الموازنة بين منهج أبي حيّان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب، وجاءت الموازنة بين المنهجين في أمور تمثّلت فيما يأتي:

1. كثرة الاستشهاد وقلّته.
2. مكانة أقوال العرب لدى كلّ منهما من خلال موافقة الشاطبي أو مخالفته لأبي حيان.
3. المتوافق والمختلف من أقوال العرب بينهما.
4. ما انفرد به كل منهما.

❖ أولًا: كثرة أقوال العرب وقلتها

اعتنى أبو حيان بكلام العرب في التذييل والتكميل؛ إذ كانت شواهده من كلام العرب غزيرة بحيث إذ نقف عليها في كل صفحة من صفحات الكتاب[1]، ويبدو هذا الأمر واضحًا عند مقارنة هذه الشواهد مع شواهد الشاطبي، فعلى الرغم من كثرة شواهد الشاطبي في مقاصده، وما عرف عن المقاصد من أنّه حوى الكثير من الشواهد في أنواعها المختلفة، إلا أنّ شواهد أبي حيان من أقوال العرب في كثير من الأبواب زادت على شواهد الشاطبي، فقد زادت في عدة أبواب منها: باب الابتداء، ونائب الفاعل، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والحال، والاستثناء، والمفعول فيه، والجر، والإضافة، ويتضح من الجدول الآتي عدد الشواهد من أقوال العرب لديهما:

الباب	عدد أقوال العرب في التذييل والتكميل	عدد أقوال العرب في المقاصد الشافية
الابتداء	26	22
كان وأخواتها	17	13
إن وأخواتها	21	11
الفاعل	9	11
نائب الفاعل	7	1
المفعول فيه	11	12

[1] السراقبي، وليد، "**التذييل والتكميل في كتاب التسهيل**"، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، مج43، ع3-4، شوال2007، 195.

المفعول المطلق	10	8
الحال	36	23
الاستثناء	17	11
الجرّ	23	21
الإضافة	29	22

من خلال الجدول السابق نلحظ أن عدد الأقوال عند أبي حيان زادت على الأقوال التي استشهد بها الشاطبي في تسعة أبواب نحوية، وهي وإن زادت عند أبي حيان فذلك لا يعني أنّ الشاطبي قليل الاستشهاد بالأقوال، إذ نجدها في المقاصد بصورة ملحوظة وبكمٍّ يبيّن اعتناءه بها. وبهذا فإنّ أقوال العرب تواجدت في التذييل والتكميل بصورة ملحوظة، إذ زادت أقوال العرب عند أبي حيان على الأقوال التي استشهد بها الشاطبي.

❖ **ثانيًا: مكانة أقوال العرب لدى كل منهما**

ظهرت قيمة أقوال العرب عند أبي حيان في الغرض من الاستشهاد بها، إذ استشهد بها لتقعيد القاعدة النحوية، والتمثيل والاستئناس، والردِّ على النحاة، وترجيح مذهب نحوي، وللأغراض ذاتها استشهد الشاطبي بأقوال العرب في مقاصده، ولكن الذي يهمنا في هذا المضمار ما ترتب على اختلاف الشاطبي عن أبي حيان في توجيه أقوال العرب.

من خلال تتبع ثبت أقوال العرب الموجود في المقاصد الشافية، والموازنة بين الأقوال المستشهد بها في التذييل والتكميل والمقاصد الشافية نجد أنّ التوافق بينهما كان في مئة وخمسة وسبعين قولًا من أقوال العرب، أي ما نسبته (43%)، ومن خلال البحث في منهج كل منهما تبيّن أنّ لكلّ منهما منهجًا مغايرًا في الاستشهاد، فثمّة شواهد استشهد بها أبو حيان لتقعيد القاعدة، وكانت عند الشاطبي للتمثيل، وترتب على اختلاف الغرض من الشاهد بينهما اختلاف مرتبة الشاهد في الاستشهاد، وثمّة شواهد استشهد بها أبو حيان في باب المبتدأ واستشهد بها الشاطبي في باب المصدر، ما ترتب على هذا اختلاف موقع الشاهد، وثمّة شواهد اتفقا في الاستشهاد بها للغرض ذاته، فقد جارى الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بأقوال العرب للغرض ذاته في بعض أبواب النحو، ونتج عن هذا توافقهما في الشاهد، ومكانته، والغرض منه، وتوجيهه، وخالفه في الاستشهاد ببعض أقوال العرب، ونتج عن هذا اختلاف رتبة الشاهد من أقوال العرب، وقيمة هذا القول في التقعيد النحوي، وهذا سيتضح في عرض أمثلة للمتوافق والمختلف بينهما.

❖ **ثالثًا: المتوافق والمختلف من أقوال العرب بينهما**

وافق الشاطبيُّ أبا حيان في الاستشهاد بأقوال العرب للغرض ذاته في بعض أبواب النحو، ونتج عن هذه المجاراة التوافق في رتبة هذه الأقوال، فكان لها القيمة ذاتها عندهما، ومن الأقوال التي اتفقا في الاستشهاد بها في الباب ذاته، والغرض ذاته، والتوجيه ذاته:

1- «ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها»، وَ«ما أَمْسى أَدْفَأَها»

أجاز النحاة زيادة كان لتأكيد الكلام، وذهبوا إلى أنّها عند زيادتها لا تحتاج إلى اسم وخبر، واستشهدوا بقول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بَكْرٍ تَسامى على كان المُسوَّمَةِ العِرابِ [الوافر]

أراد المسومة، وألغى كان[1].

واشترط النحاة في زيادتها أن تكون ماضية، فلا تُزاد مضارعة، وأن تكون متوسطة أو متأخرة[2]. وأجاز قوم من النحويين زيادة (أصبح وأمسى)، قياسًا على كان، واستدلوا على زيادة (أصبح، وأمسى) بقول العرب: «**ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها**»، وَ«**ما أَمْسى أَدْفَأَها**»، ومنع ذلك جماعة كابن السّراج في أصوله[3].

ردّ السيرافي على من أجاز زيادة (أصبح، وأمسى) بأنّ هذا غير جائز في كلام العرب، وليس هذا من كلام سيبويه، ومن جعل (أصبح) بمنزلة (كان) فقد ردّ عليه السيرافي بأن (أصبح) لا تشبه (كان) في هذا الموضع من وجهين؛ أحدهما: أن أصبح لا تكون زائدة مثل (كان)، والوجه الثاني: أنّ كان تدل على الماضي ولا توجب في الحال شيئًا، بينما أصبح توجب دخول الحال فيه، وبقاءه عليه، فقولك: كان زيد غنيًا لا توجب له الغنى في حال إخبارك، بينما قولك: أصبح زيدٌ غنيًا، يوجب له الدخول في الغنى والخروج عن الفقر[4].

رفض أبو حيان زيادة (أصبح، وأمسى) وما يؤكد رفضه قوله في باب التعجب، في مسألة زيادة غير (كان) بين (ما) و(أَفْعَلَ): "وحمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع"[5]. وقد سار أبو حيان في رفضه زيادة (أصبح وأمسى) على نهج البصريين، وذهب إلى أن

---

[1] ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، 142.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[3] ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1: 106.

[4] ينظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، ت أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، 1: 359.

[5] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 10: 218.

زيادتهما هي منهج الكوفيين، وقال في باب كان وأخواتها في توجيه القول ذاته: "وهذا عند البصريين إذا ثبت من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ ألاّ يُزاد"[1].

وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه هذا القول، إذ قال في مسألة زيادة غير (كان): "وفي قولهم: «**ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها!**»، وَ«**ما أَمْسى أَدْفَأَها!**» ثبت في الكتاب، وليس من كلام سيبويه. وهو من الشاذّ، فلم يَعبأْ به"[2]، وما يؤكد رفضه زيادة (أصبح وأمسى) قوله في باب التعجب: "وأمَّا: «**ما أَصْبَحَ اَبْرَدَهَا**»، و«**ما أَمْسى أَدْفَأَهَا**»، فيُشَكُّ في كَونِه محكيًا من كلام العرب، فإن ابن السَّراج والسِّيرافي لم يُورِداه على أنه مسموع، ولكن على أن قومًا من النحويِّين أجازوا ذلك، ورَدَّاه"[3].

2- «إِنْ يَزينُكَ لَنَفسُكَ، وإِنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ»:

ذهب النحاة إلى أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تدخل على الجملتين: فإنْ دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيين، وحكى سيبويه (إنْ عَمْرًا لمنطلقٌ) ويكثر إهمالها، نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ (الزخرف: 35)[4]، وإن دخلت على الجملة الفعلية وجب إهمالها، والأكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾ (البقرة: 143) ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ﴾ (الإسراء: 73)، ومضارعًا ناسخًا كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾ (القلم: 51)، و﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾(الشعراء: 186) وقد ندر أن يليها فعل مضارع غير ناسخ كقول العرب: «**إِنْ يَزينُكَ لَنَفسُكَ، وإِنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ**»[5].

ذهب أبو حيان إلى أنّ في قول العرب: «**إِنْ يَزينُكَ لَنَفسُكَ، وإِنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ**» شذوذين، ونسبهما للمصنف، "أحدهما أنّ الفعل مضارع، والثاني أنّه من غير النواسخ، وهذا عند البصريين غير الأخفش من القلّة بحيث لا يقاس عليه"[6].

ووجه الشاطبي هذا القول من أقوال العرب توجيهًا مطابقًا لتوجيه أبي حيان، إذ قال بعد أن استشهد بقراءة ابن مسعود: ﴿إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (المؤمنون: 114)، وبقول امرأة من العرب: «**والذي يَحْلِفُ**

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 215.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 197.

[3] **المصدر نفسه**، 4: 504.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 1: 318-321./ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 1: 44.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 1: 318.

[6] ذكر محقق التذييل والتكميل أنّه لم يقف على هذا التوجيه لابن مالك في أي مؤلف له. ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 5: 142.

بِهِ إنْ جاءَ لَخَاطِبًا»، وقول بعض العرب: «**إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسكَ، وإنْ يَشينُك لهِيَهْ»**، وهذا كله لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه[1].

يتضح لنا من الأمثلة السابقة أنّ ثمة أقوالًا وافق الشاطبي أبا حيان في توجيهها، وهما بهذه الموافقة سارا على نهج من سبقهما واتبعا توجيه النحاة السابقين لهما.

3- «انتظرني كما آتيك»

قد تدخل (ما) الكافة على حرف الجرّ الكاف وتخرجه من معنى التشبيه إلى التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ (البقرة: 151) وفي قوله تعالى:﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾(البقرة: 198)[2]، وكما في قول العرب: «**انْتَظِرْني كَما آتيكَ»**.

جاء هذا الشاهد من قول العرب عند أبي حيان في المرتبة الثالثة بعد الشواهد القرآنية والشعرية، وكان الغرض منه الاستئناس، فأبو حيان بعد عرضه الشواهد القرآنية والشعرية يقول: "وزعم الخليل أنّ الكاف إذا لحقتها (ما) الكافّة قد تجعلها العرب بمعنى لعلّ، وتصيّرها (ما) للفعل كما صيّرت رُبَّما للفعل، وجعل من ذلك قولهم: «**انْتَظِرْني كَما آتيكَ»**، قال: (والمعنى: لعلي آتيك)"[3].

واستشهد الشاطبي بهذا القول في المرتبة ذاتها، إذ جاء هذا القول بعد الشواهد القرآنية والشعرية، وكان الغرض منه الاستئناس، فالشاطبي يقول بعد عرضه الشواهد القرآنية والشعرية: "قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ -رحمه الله- عن قول العرب: «**انْتَظِرْني كَما آتيكَ»**، فزعم أنَّ ما والكاف جُعِلتا بمنزلة حرفٍ واحد، وصُيِّرَت للفعل كما صُيِّرَت رُبَّما)"[4].

مما سبق يتبيّن أنّ أبا حيان والشاطبي أخذا هذا القول من أقوال العرب من سيبويه، واعتمدا على توجيه سيبويه لهذا القول، وجعلاه في المرتبة ذاتها وللغرض ذاته وهو الاستئناس.

4- «ما أنا بالَّذي قائِلٌ لَكَ شَيْئًا»

اختلف النحاة في الضمير العائد على الموصول، إذا كان في محل رفع مبتدأ، إذ أجاز الكوفيون حذف الضمير العائد، نحو: جاءني الذي هو فاضِلٌ، فيجيزون حذف (هو) في فصيح الكلام، أمّا البصريون فيجوز عندهم حذف الضمير العائد على الموصول مع (أي) نحو: يعجبني أيّهم هو قائمٌ، فيجيزون حذف (هو) مع (أي) فقط دون غيرها من الموصولات، ولا يجيزون حذف الضمير إنْ كان

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 395.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 195.

[3] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 271.

[4] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 698.

الموصول غير (أي) إلا عند استطالة الصلة، نحو قول بعض العرب: «**ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا**»، أي: ما أنا بالذي هو قائِلٌ لك شيئًا[1].

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في المرتبة الأولى، ثم أردفه بشواهد قرآنية وشعرية، وكان الغرض من هذا القول التقعيد، فقال: "وإن كان الموصول غيرَ (أي) فلا يجوز ذلك عند البصريين إلا بشرط الاستطالة في الصلة، نحو ما رُوي عن العرب: «**ما أنا بالَّذي قائِلٌ لَكَ شَيْئًا**»، يريد: بالذي هو قائل لك شيئًا"[2].

وفي المرتبة ذاتها وللغرض ذاته استشهد الشاطبي بهذا القول من أقوال العرب في مقاصده، والشاطبي يقول في إجازة حذف الضمير العائد على الموصول مع (أي) إذا كانت الصلة طويلة: "فإن أيًّا حسُنَ الحذف المذكور فيها بسبب طول صلتها بما لزمها من الإضافة، فإذا وُجِدَ سببُ الحُسنِ في غيرها جرى فيه ما جرى فيها. فإذا قلت: أنا الذي هو ضاربٌ زيدًا غدًا، حسُنَ هناك حذفُ (هو) فتقول: أنا الذي ضاربٌ زيدًا غدًا، وعليه حكاية الخليل: «**ما أنا بالَّذي قائِلٌ لَكَ سوءًا**» أراد بالذي هو قائلٌ لك شيئًا"[3].

يتضح من الأمثلة السابقة أنَ ثمّة توافقًا بين أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب للغرض ذاته، وفي المرتبة ذاتها، وتوجيه القول التوجيه ذاته.

❖ المخالفة في الغرض:

خالف الشاطبي أبا حيّان في الاستشهاد ببعض أقوال العرب، وكانت المخالفة على شقين؛ تمثّل الشقّ الأول في توجيه أقوال العرب، ونتيجة لهذه المخالفة كان لأقوال العرب قيمة مختلفة في الاستشهاد كاستشهاده مثلا بقول العرب: «**هُنَّ حَوّاجُ بَيْتَ اللهِ**» إذ استشهد به الشاطبي في باب إعمال المصدر، بينما استشهد به أبو حيان في باب العدد، وقول العرب: «**رُوَيْدَ ما الشعْر**»، استشهد به الشاطبي في باب أسماء الأفعال والأصوات بينما استشهد به أبو حيان في باب الموصول، وهذا ما سيتضح من خلال الموازنة بين الأقوال الآتية:

1- «هذا عَيُّوقٌ طالِعًا»

استشهد النحاة بهذا القول في أبواب نحوية مختلفة، كباب العَلَمْ، وباب المفعول فيه، وباب المعرف بأل التعريف، ومن استشهد به في **باب العلم**، تحدّث عن أنواع العلم، فمن أنواع العلم؛ العلم ذو الغَلَبَةِ، "وذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا، وهو على ضربين:

---

[1] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح الكافية الشافية**، 1: 295./ أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 86.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 86.

[3] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 518.

مضاف كابن عمر وابن رألان، وذو أداة كالأعشى والنابغة"[1]. وقال ابن مالك في هذين الضربين: " فحق ابن عمر وابن رَألان أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحًا لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصًا بابن عمر. وجابرا مختصًا بابن رَألان، حتى إذا قصد غيرهما لم يفهم إلا بقرينة. وكذلك الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذي عشى ونبوغ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين"[2].

ولا يشترط في هذه الأعلام ذات الأداة أن تستعمل بالألف واللام مُطلقًا، فقد تجرّد هذه الأعلام من الأداة، وقد تستعمل بها، ومعناها في الحالتين واحد، إلّا أنّ تجريد هذه الأعلام من الأداة قليل، ومن ذلك ما "حكى ابن الأعرابي أنّهم يقولون: «**هذا العَيُّوقُ طالِعًا**» و«**هذا عَيُّوقٌ طالِعًا**[3]»، وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة، ومن ذلك: هذا النابغة ونابغة، بمعنى واحد"[4].

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في باب العلم كشاهد على العلم ذي الغلبة المسبوق بالألف واللام، إذ إنَّ الألف واللام قد تجرّد من الأعلام ذات الغلبة، وقد تستعمل بها، وقد نقل أبو حيان هذا الشاهد من ابن مالك في شرحه للتسهيل، وللغرض ذاته استشهد معظم النحاة بهذا القول من أقوال العرب.

ومما انفرد به أبو حيان في الاستشهاد بهذا القول، استشهاده به في **باب المفعول فيه**، إذ إنّ النحاة اختلفوا في كلمة سَحَر. فمن ذهب إلى أنّه معرب علَّل حذف التنوين منه؛ لأنه لا ينصرف، فـــ(سحر) جاء غير مصروفٍ للتعريف والعدل، فتجريده من الألف واللام والإضافة لأنّه يراد به سَحَرُ يومٍ بعينه، وإن كان كذلك فلا يكونُ إلّا ظرفًا: كجئتُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ. فلأنه أريد به معين كان معرفة، وأما كونه معدولًا، فإنّه معدول عن (السحر) بالألف واللام، فإن التقدير: (جئتُ يوم الجمعة السحر)[5].

ومنع أبو حيان تعريف (سحر) بأل التي عدل عنها؛ لأنّ أل التي يعدل عنها الاسم لا تعرّفه؛ ألا ترى أنّهم لما عدلوا أُخر عن (ال) التعريف استعملوه نكرة؛ بدليل وصف النكرة في نحو: مررت بنسوةٍ

---

(1) ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل**، 1: 174.

(2) **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

(3) ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد الأعرابي كان راوية لأشعار القبائل، كثير الحفظ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، ومن تصانيفه: النوادر، وكتاب الأنواء، وكتاب الخيل، وكتاب الألفاظ، وكتاب معاني الشعر، وكتاب تاريخ تفسير الأمثال، توفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وقد جاوز الثمانين. ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986، 3: 128.

العيوق هو نجم يلي الثريا إذا طلع عُلِمَ أنّ الثريا قد طلعت، وسمي بذلك لأنّه يعوق الثريا عن لقاء الدبران، والدبران هو نجم يلي الثريا إذا طلع عُلِمَ أن الثّريا قد طلعت. ينظر، ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عوق).

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 2: 321.

(5) ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، 2: 218.

أُخر، ومنع تعريفه تعريف العلمية؛ لأنّه في معنى السّحر، وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف أل، وذهب إلى أنّ تعريفه تعريف غلبة؛ والتعريف بالغلبة في معنى التعريف بأل لاستعمالهم الأسماء الغالبة بأل تارة وبغير أل تارة، ومعناهما في الحالين واحد، حكى ابن الأعرابي: «**هذا العَيُّوقُ طالِعًا**»، و«**هذا عَيُّوقٌ طالِعًا**»، وكذلك سائر الأسماء الغالبة[1].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في **باب المعرّف بأل التعريف**، إذ ذهب إلى أنّ أل التعريف تحذف مع النداء والإضافة والغلبة، فلا يجوز أن تقول: يا الأعشى، ولا يا الأخطل، وإنّما تقول: يا أعشى ويا أخطل. ولا يجوز أن تقول: يا الأخطلُ القوم، ولا يا الأعشى هَمْدان، وإنّما تقول: أخطلُ القومِ، وأعشى همدان، ونابغة ذُبيان، وأعشى قيس[2]. وقد تحذف أل التعريف للغلبة، ولكن هذا قليل، ومثال ذلك ما حكى سيبويه من قولهم: «**هذا يَوْمُ اثْنَيْن مُبارَكًا فِيهِ**»، وحكى ابن الأعرابي أنّ من العرب من يقول: «**هذا عَيُّوقٌ طالِعًا**» وزعم أن ذلك جائزٌ في النجوم[3].

اختلف النحاة في موضع هذا الشاهد في كتب النحو، فمنهم من استشهد به في **باب العَلَمْ** كابن مالك[4]، وأبي حيان[5]، والسيوطي[6]. ومنهم من استشهد به في **باب المعرف بأداة التعريف** كابن الناظم[7]، وابن الوردي[8]، والشاطبي[9]، وبهذا فإنّ أبا حيان انفرد عن بقية النحاة في الاستشهاد بهذا القول في **باب المفعول فيه**. ولم يتفق الشاطبي معه في الاستشهاد بهذا القول في أي باب من أبواب النحو.

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 7: 264.

[2] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 583-584.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 588.

[4] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل**، 1: 176.

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 2: 966.

[6] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 1: 250.

[7] ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، 73.

[7] ينظر: ابن الوردي، زين الدين، **شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)**، ت عبد الله ابن علي شلال، ط1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، 2008، 1: 165.

[7] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 588.

[8] ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك**، 1: 165

[9] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 588

2- «رويد ما الشعر»

استشهد النحاة بهذا القول في **باب أسماء الأفعال**، ففي رويد أربعة أوجه، هو في أحدها مبني وهو إذا كان اسمًا للفعل نحو: «**واللهِ لَوْ أَرَدْتَ الدّراهِم لأَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ ما الشعر**»، وفي الأوجه الثلاثة الأخرى يكون مُعربًا، وذلك أن يقع صفة، نحو: ساروا سيرًا رويدًا، ووضعه وضعًا رويدًا، وحالًا نحو: ساروا رويدًا، ومصدرًا في معنى إرواد مضافًا، نحو: رُوَيْد زيدٍ[1]. ولهذا الغرض استشهد الشاطبي بهذا القول من أقوال العرب، إذ قال في باب أسماء الأفعال: "وأمّا (رُوَيْدَ): فمعناها: أمْهِلْ، نحو: رُوَيْدَ زيدًا، وأنشد سيبويه للهذلي:

رُوَيْدَ عَلِيًا جُدَّمَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلَيْنَا ولَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمايِنُ [الطويل]

قال: وسمعنا من العرب من يقول: «**واللهِ لَوْ أَرَدْتَ الدراهِمَ لأَعَطْيَتُكَ، رُوَيْدَ ما الشِّعْر**»، يريد: أَرْوِدِ الشعرَ، كقول القائل: لو أردتَ الدراهم لأعطيتُكَ فَدَعِ الشِّعْرَ"[2].

أمّا أبو حيان فقد استشهد بهذا القول في **باب الموصول**، إذ إنَّ الأخفش أجاز وقوع (أيّ) نكرة موصوفة قياسًا على (مَنْ) و(ما) من قول العرب: «**رَغِبْتُ فيما خَيْرٍ مما عِنْدي**»، وقول حسان بن ثابت:

كفى بنا فضلًا على مَنْ غيرِنا حبُّ النَّبِي مُحَمَّدٍ إيانا [الكامل]

ذهب أبو حيان إلى أنّ ذلك ضعيف في القياس، لأنه يجوز أن تكون (ما) زائدة بين حرف الجر والمجرور، واستدل على كون (ما) زائدة بما سمع عن العرب ولو كان قليلا، كقول المهلهل[3]:

لَوْ بِأبانَيْنِ جاءَ يَخْطُبُها ضُرِّجَ ما أنفُ خاطِبٍ بِدَمِ [المنسرح]

وفي قولهم: « **رُويدَ ما الشِّعْرَ**»[4].

وعلى هذا فإن أبا حيان استشهد بقول العرب: رويد ما الشعر لغرض مغاير للغرض الذي استشهد به بقية النحاة، فالنحاة استشهدوا به على كون رويد اسم فعل مبنيًا، وأبو حيان استشهد به على كون ما زائدة، ولم يستشهد أحد غيره من النحاة بهذا القول لهذا الغرض.

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 243: 1./ الزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصل في صنعة الإعراب**، ت علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، 193./ ابن يعيش، موفق الدين الأسدي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001، 3: 26.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 5: 505-506.

[3] ينظر: المهلهل، عدي بن ربيعة التغلبي، **ديوان مُهلهل بن ربيعة**، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، د.ت، 81.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 144-145.

3- «هُنَّ حَـواجُّ بَيْت اللهِ»

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في مسائل نحوية متعددة، فسيبويه والسيرافي وابن يعيش والشاطبي استشهدوا بهذا القول في باب **عمل اسم الفاعل**، إذ إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، لذا يجوز تثنيته وجمعه، وله عند التثنية والجمع ما للمفرد من أحكام وعمل، فإذا عُرّف بالألف واللام عمل بلا شرط، وإذا جرد منها لم يعمل بمعنى الماضي، وعمل بمعنى الحال والاستقبال ومن ذلك ما حكاه سيبويه: «**هُنَّ حَواجُّ بيتَ اللهِ**»، بنصب (بيت) بحواج جمع (حاجّة)[1].

واستشهد المبرّد وأبو حيان بهذا القول في باب **(ما يضاف من الأعداد المنونة)**، إذ إنّ إضافة العدد توجب حذف النون والتنوين منه، نحو: هذه عشروك وثلاثوك وأربعوك، ورأيت ثلاثيك وأربعيك، وإنّ العدد المضاف يُنكّر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره كذلك، تقول: هذه مائة درهمك وألف دينارك، وهذه خمسة عشرك تقدر حذف ما فيه من التنوين في النِّيَّة كما تقول: «**هُـنَّ حَـواجّ بَيتَ الله**» إذا نويت التنوين، و«**هُنَّ حَواجُّ بيتِ اللهِ**» إذا نويت طَرحه لأنّ فواعل لا ينصرف فإنّما يقع التنوين في النّيّة[2].

يتضح ممّا سبق تعدد أوجه الاستشهاد بقول العرب: «**هُنَّ حَـواجّ بَيت الله**»، واختلاف الغرض من هذا الشاهد عند أبي حيان والشاطبي، وعلى الرغم من اختلاف الغرض من هذا الشاهد واختلاف الباب النحوي المستشهد له بهذا القول إلّا أنّ ثمّة ترابطًا قويًّا بين الأبواب التي استشهدوا بها بهذا القول، إذ إنّ حواجّ اسم فاعل على صيغة (فواعل) يجوز إعماله، وعند ذلك ننصب (بيت) ونسقط التنوين؛ لأنّه لا ينصرف، ويجوز إهماله وعند ذلك نجرُّ (بيت) ونسقط التنوين للإضافة لا لمنع التصريف[3]، وهو عند إهماله يجري مجرى ما يضاف من الأعداد، ذلك أنّك إذا أضفت عددًا حذفت منه النون والتنوين[4]، وإذا أضفت اسم الفاعل (حواج) حذفت منه التنوين، وبذلك يتضح لنا أهمية الإعراب في الإفهام من القائل والفهم من السامع، فقولنا: «**هُنَّ حَواجُّ بيتَ الله**»، يقصد به أنّهنّ أردْن الحجَّ، و«**هُنَّ حَواجُّ بيتِ اللهِ**» يقصد به أنّهنّ قد حَجَجْنَ[5]، وبهذا تتبين العلاقة بين أبواب النحو المستشهد بها بهذا القول.

---

(1) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 109./ السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 1: 439./ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، ت محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 1974،1 : 217./ ابن يعيش، **شرح المفصل**، 4: 98./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 293-294.

(2) ينظر: المبرد، أبو العباس محمد، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994، 2: 176./ أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 328.

(3) ينظر، السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 1: 439.

(4) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 2: 176.

(5) ينظر: الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ت عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993، 197.

4- «بِالْفَضْلِ ذُو فَضلكُمْ الله بِهِ والكرامة ذَات أَكْرمكُم الله بَهْ»

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في أبواب نحوية متعددة، **كباب الموصول، وباب المعرفة والنكرة، وباب الوقف**، ويرجع السبب في تعدد وجوه الاستشهاد بهذا القول إلى اختلاف موضع الشاهد فيه، فمن استشهد به في باب **الموصول**[1] جعل (ذو) و(ذات) موضع الاستشهاد، فـ (ذو) و(ذات) في قول العرب: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضلكُمْ الله بِهِ والكرامة ذَات أَكْرمكُم الله به» اسمان موصولان بمعنى الذي والتي، وقد وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بهذا الشاهد من قول العرب في باب الموصول، وهما في هذا وافقا النحاة في موضع هذا الشاهد، والغرض منه.

ومن استشهد به في باب **المعرفة والنكرة** جعل موضع الشاهد فيه (بالفضل ذو) و(الكرامة ذات) إذ اختلف النحاة في أيهما أعرف من المعارف؛ الموصول أم ذو الأداة، فمن استشهد بهذا القول جعل الموصول من قبيل ما عُرِّف بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش، ودليله على تساوي الموصول وذي الأداة بالتعريف أنّه يجوز أن يوصف الموصول بذي الأداة كما في قول العرب: «**بِالفَضْلِ ذُو فَضَلكُمْ الله بِهِ وَالكَرَامَة ذات أَكْرَمَكُم الله بَهْ**». وقد انفرد أبو حيان دون الشاطبي في الاستشهاد بهذا القول في هذا الباب في كتابيه التذييل والتكميل، والارتشاف[2]، فقال: ومن كلام العرب: «بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به»، فـ (ذو) موصول على لغة طيئ، و(ذات) كذلك، وقد وُصِف بهما ذو الأداة"[3].

ومن استشهد بهذا القول في باب **الوقف** كالشاطبي جعل موضع الشاهد (به) الثانية، إذ إنّ به أصلها (بها) باء الجر المكسورة وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الكرامة، وقد نُقلت حركة الهاء وهي الفتحة إلى باء الجرِّ بعد سلب حركة الباء ثم حذف ألف (ها) ووقف بالسكون[4]. "وقضية مجيء هذا في النثر، ألاّ يمتنع أن يقال في منها وعنها: منه وعنه: وفي فيها: فيه، والوجه التوقف في هذا، حتى يُسمَع"[5]. وفي هذا قال الشاطبي: فإنه لم يأتِ حذفُ صلة الفتح في ضرورة ولا غيرها، وإنما جاء في لغة طيئ

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 1: 195-196./ ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، 60./ أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 40-41.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 2: 124. / أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 4: 1918.

[3] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 2: 124.

[4] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2: 567./ ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ت محمد كامل بركات، ط1، جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة) 4: 307./ناظر الجيش، محمد بن يوسف ابن أحمد، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ت علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، مصر، 2007، 10: 5292./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 8: 18.

[5] ابن عقيل، **المساعد في تسهيل الفوائد**، 4: 307

حذفها، ونقل حركة الضمير إلى ما قبله، قال خطيب وفد طيئ: «**بِالفَضْلِ ذُو فَضَلَكُم الله بِهِ وَالكَرَامة ذات أَكْرَمَكُم الله بَهْ**» أراد بها، وهذا ليس بضرورة، ولا اعتراض بها –أيضا– على الناظم لقلّتها"[1].

وقد انفرد الشاطبي دون أبي حيان في الاستشهاد بهذا القول في باب الوقف، وبهذا يكون ثمة موافقة بينهما في استشهادهما بهذا القول في باب الموصول، وثمة مخالفة في انفراد أبي حيان في الاستشهاد بهذا القول في باب المعرفة والنكرة، وانفراد الشاطبي في الاستشهاد بهذا القول في باب الوقف.

5– «ما في السماءِ مَوْضِعَ رَاحَةٍ سَحابًا»

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في أبواب نحوية متعددة؛ كباب التمييز، وباب المبتدأ والخبر، وباب الفاعل، وباب الصفة المشبهة، وباب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام.

تكرر هذا القول في **باب التمييز**، إذ عرّف النحاة التمييز بأنّه اسم نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيِّنٌ لإبهام، يؤتى به ليوضّح كلمة مبهمة أو ليفصّل معنى مجملًا. وقد وضح النحاة المقصود بالاسم المبهم، والنسبة المبهمة؛ فالاسم المبهم –وهو ما يعرف بتمييز الذات أو المفرد أو الملفوظ– أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف: 4).

والثاني: المقدار، وهو إمّا مساحة، كـ (شبر أرضًا) وكقول العرب: «**ما في السماءِ مَوْضِعَ رَاحة سَحابًا**»، أو كيل كـ (قفيز بُرًّا)، أو وزن كـ (منوين عسلًا).

والثالث: ما يشبه المقدار، نحو: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7). فمثقال هنا ليس اسمًا لشيء يوزن به، ولكنه شبيه بالوزن.

والرابع: ما كان فرعًا للتمييز، نحو: (خاتمٌ حديدًا)، فإن الخاتم فرع الحديد[2].

جعل بعض النحاة قول العرب: «**ما في السماءِ مَوْضِعَ رَاحةٍ سَحابًا**» من المقادير الدالة على المساحة، كسيبويه[3]، والسيرافي[4]، وابن يعيش[5]، والشاطبي[6]، بينما جعله ابن خروف في شرح

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 8: 18

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 306./ دعكور، نديم، **القواعد التطبيقية في اللغة العربية**، ط2، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، 304.

[3] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 172.

[4] ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 2: 498.

[5] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 40.

[6] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 535.

الجمل[1] وأبو حيان في التذييل والتكميل من التمييز الشبيه بالمقدار، قال أبو حيان في هذا: "وقال بعض أصحابنا: الذي يأتي عن تمام الاسم يفسِّر عددًا أو مقدارًا أو شبيهًا بالمقدار. وذكروا شبيه المقدار في نحو: «ما في السماء موضعُ راحة سحابًا»، وعليه شَعرُ كلبين دَينًا، وتقديره: مِثلُ شعر"[2].

وقد انفرد الشاطبي دون أبي حيان في الاستشهاد بهذا القول في باب **المبتدأ والخبر**، إذ من الواجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا، نحو: (في الدار رجلٌ)، وحجة من ذهب إلى تقديم الخبر أنّه لو بقي مؤخرًا نحو: (درهم عندي)، لأوهم كونه صفة للنكرة، فلا تحصل الفائدة، وكذلك عند تقديم الخبر شبه الجملة يصبح موضع العناية فتحصل الفائدة بالتقديم، واستدرك الشاطبي على الشلوبين الذي ذهب إلى أنّ التقديم لتحصيل الابتداء بالنكرة[3]، فقال: "ويدلّ على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثمّ مسوغٌ آخر بحيث لو لم يقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق، نحو: ما في الدار رجل، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به، لأنه الذى أوقع الفائدة بتعريفه، ولذلك كثر في كلامهم نحو: «**ما لَهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ**»، وَ«**ما لَهُ ثاغِيةٌ/ وَلا راغِيةٌ**»، وَ«**ما في السماءِ مَوْضِعَ رَاحِةٍ سحابًا**»، و«**ما في الدارِ أَرِمُ**»"[4].

❖ **رابعًا: ما انفرد به كلٌّ منهما:**

أما فيما يتعلق بمخالفة الشاطبي أبا حيان في الأقوال المستشهد بها فبالمقارنة بين الأقوال المستشهد بها في التذييل والتكميل والمقاصد الشافية نجد أن ثمة أقوالًا انفرد بها أبو حيان، وثمة أقوالًا انفرد بها الشاطبي، وهذه الأقوال لم تكن مما استأثر به كل من أبي حيان والشاطبي عن النحاة، فقد استشهد بها النحاة من قبلهم، ولكنّ نعرضها هنا ليتضح ما انفرد به كل منهما عن الآخر.

---

[1] ينظر: ابن خروف الإشبيلي، علي بن محمد، **شرح جمل الزجاجي من الأول حتى نهاية باب المخاطبة**، ت سلوى عرب، جامعة أم القرى، 1000.

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 214.

[3] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 84.

[4] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

الأقوال التي **انفرد بها أبو حيان** عن الشاطبي في التذييل والتكميل على سبيل التمثيل لا الحصر

القول	الباب
إِنْ أَيْنَ الماءَ وَالعُشْبَ	* تعدي الفعل ولزومه *كم وكأين وكذا
أفلا قُماصَ بِالعَيْرِ	الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
ضَعِيفٌ عادَ بِقَرْمَلَةٍ	المبتدأ
لا أَفْعَلُ ذَلِكَ ما أنَّ حِرَاءً مَكانَه	*الموصول * الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
أرى ذُو تَرُون	الموصول
فَلا وَذُو في السَّماءِ بَيْتُهُ	الموصول
إِنَّما العامِرِيُّ عُمامَته	المبتدأ
الدَّارُ الّتي أَسْكُنَها فَمُعْطاة	المبتدأ
بِحَسْبِكَ دِرْهَم	*المبتدأ * النائب عن الفاعل * المفعول معه
أَنْتَ مِني مَرْأى وَمَسْمَع	المبتدأ
حُكْمُكَ مُسَمَّطًا	*المبتدأ *الفاعل
امْرَأَةً نِصف، وَنساء أنصاف، ورجل نصف، ورجال أنصاف ونصفون	إعراب المثنى والمجموع على حده
افْعَلْه آثرًا ما	* الموصول * الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر *المفعول فيه *كم وكأين وكذا

الأقوال التي **انفرد بها الشاطبي** عن أبي حيان على سبيل التمثيل لا الحصر:

القول	الباب
النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلا بَنِي مَرْوَانَ	أفعل التفضيل
مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَخيكَ	النعت
دُونَكُمُوه	أسماء الأفعال والأصوات
رُوَيْدَ نَفْسه	أسماء الأفعال والأصوات
أصابتنا السماء، ثلاث أسمية	جمع التكسير
مِنَ اليَوْمِ إلى غَدٍ	حروف الجر
غَبِنَ فُلانٌ رَأْيَهُ، وَوَجَعَ بَطْنَهُ وَرَأَسَهُ	التمييز
هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ هاتَيْنِ	اسم الإشارة الموصول التمييز
رَأَيْتُ زَيدْ	التنازع في العمل المفعول المطلق الاستغاثة الترخيم إعراب الفعل الحكاية الوقف
اللهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الحَقَّ	المفعول المطلق
ما أَعْرِفُ لَأَحَدٍ يَصْرَعُنِي	المفعول المطلق

يتبيّن من الجدولين السابقين أنّ لأبي حيان أقوالًا انفرد بالاستشهاد بها عن الشاطبي، وأنّ للشاطبي كذلك أقوالاً انفرد بها عن أبي حيان في الاستشهاد بها، ولكن هذا الانفراد لم يخرج في مجمله عن الشواهد التي استشهد بها النحاة الذين سبقوهم.

يتبين من خلال الموازنة بين منهج أبي حيان والشاطبي في الاستشهاد بأقوال العرب ما يلي:

*زادت أقوال العرب عند أبي حيان على الأقوال التي استشهد بها الشاطبي في مقاصده.

*وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بأقوال العرب بنسبة بلغت (43%) من الأقوال.

*كان لكثير من أقوال العرب المكانة ذاتها عند الشاطبي وأبي حيان في موضع الاستشهاد، وفي رتبة هذا الشاهد من الشواهد، وفي توجيه الشاهد.

*ثمة أقوال وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بها، وفي توجيهها، وثمة أقوال استشهد بها في باب مغاير، ووجهها توجيهًا مختلفًا، وترتّب على مخالفة الشاطبي لأبي حيان في الاستشهاد بأقوال العرب في أبواب نحوية مغايرة اختلاف قيمة القول من أقوال العرب، واختلاف الغرض منه، وباختلاف هذين الأمرين اختلفت قيمة هذه الأقوال في التقعيد النحوي.

الفصل الثاني: تَوْجِيهُ أَقْوال العَرَبِ في بعض المرفوعات.

المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الابتداء

❖المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الابتداء

1- مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعون، مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ

2- مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وتَميميٌّ أنا

3- الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ

4- تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرادَةٍ

5- حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ

❖**المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الفاعل**

1- ضَرَبُوني قَوْمُكَ، وضَرَبانِي أَخَواكَ

2- قالَ فُلانَةٌ

3- جَاءَتْه كِتابي فاحْتَقَرَها

المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الابتداء

استشهد أبو حيان بستة وعشرين قولًا من أقوال العرب في مسائل متفرقة في باب الابتداء، وجه بعضها في الغالب، وسكت عن بعضها، وخالف النحاة في توجيه بعضها، واستشهد ببعضها لتقعيد القاعدة النحوية، أمّا الشاطبي فقد استشهد باثنين وعشرين قولًا من أقوال العرب في هذا الباب، ولقيت هذه الأقوال عنايته وتوجيهه واستدراكه عليها.

وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد ببعض أقوال العرب في باب الابتداء، وبلغ عدد الأقوال التي توافقا في الاستشهاد بها في هذا الباب اثني عشر قولًا، وموافقتهما في الاستشهاد بالأقوال نفسها لا تعني الموافقة في توجيه هذه الأقوال، فلكلّ نحوي منهج في الاستشهاد بالشواهد وتوجيهها، وهذا ما سيتضح بالمقارنة بين الأقوال الآتية:

1- **«مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُون»، «مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ»**[1]

استشهد النحويون بهذين القولين في بابين من أبواب النحو على الأغلب وهما؛ باب الابتداء[2]، وباب النعت[3]، وأول من استشهد بهما سيبويه في بابين من كتابه، وهما: (باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة) و(ما يكون من الأسماء صفة منفردًا وليس بفاعل ولا صفةٍ تشبَّه بالفاعل كالحَسن وأشباهه)[4].

يختلف موضع الشاهد في هذين القولين في بابي الابتداء والنعت، إلا أن ثمة رابطًا في الموضعين، ففي باب **الابتداء**، استشهدوا بهما عند توضيح أنواع خبر المبتدأ، إذ إنّ خبر المبتدأ يكون

---

[1] القاع: أرض سهلة مطمئنة، قد انفرجت عنها الجبال والآكام. والعرفج: نبت من النبات السهلي، وقيل هو من شجر الصيف، وهو لين أغبر له ثمرة خَشناء كالحسك، واحدته عرفجة. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عرفج)./ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ت مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، مادة (قاع).

[2] من النحويين الذين استشهدوا بهذين القولين في باب الابتداء: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، 38./ ابن الأثير، مجد الدين، **البديع في علم العربية**، ت فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999، 1: 69./ ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1: 341./ أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 13./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 653.

[3] من النحويين الذين استشهدوا بهذين القولين في باب النعت: سيبويه، **الكتاب**، 2: 31./ ابن السراج، **الأصول في النحو**، 2: 28./ السيرافي، **شرح الكتاب**، 2: 360./ ابن الناظم، **شرح الألفية**، 352.

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 24، 31.

على ضربين؛ مفرد وجملة، والخبر المفرد يكون على ضربين: أحدهما اسم لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ نحو: بكرٌ غُلامُكَ، وعبدُ الله أخوك، والثاني ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ يشترط فيه أن يكون الخبر مشتقًا، وذلك في الأسماء المشتقة من الأفعال والصفات المشبهة بها نحو: عبدُ الله ذاهبٌ، وبكرٌ ضاربٌ، ففي الأسماء الجارية على الفعل نحو: ذاهب وضارب، والصفات المشبهة بها ضمير يعود إلى المبتدأ، وذلك الضمير مرتفع بأنّه فاعل[1].

أمّا إذا كان الخبر جامدًا، نحو: أخوك زيدٌ، وعمروٌ غلامك، ففي تحمّله الخبر للضمير خلاف؛ " فالبصري لا يُحَمّله الضميرَ؛ لأنَّ ما تحمَّل الضَّمير من الأسماء؛ إنّما تحمَّلَه لمشابهة الفعل، كالأسماء المشتقة من الأفعال، والصِّفات المشبَّهة بها؛ فلما لم يكن بينه وبين الفعل مشابهة؛ بقي على أصله"[2]، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ أخوكَ) كان أخوك دليلًا على الشخص الذي دلّ عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرو[3].

أمّا الكوفي؛ فيقدّر فيه معنى، ويحمّله الضمير؛ فالاسم الجامد عند الكوفيين يتضمن ضميرًا وإن كان اسمًا غير صفة لأنّه في معنى ما هو صفة، فقولك: زيد أخوك: في معنى مؤاخيك، وفي قولك: هندٌ أمُّك: في معنى والدتك[4].

عطفًا على ما سبق يتبين أن الخبر المفرد المشتق يشترط فيه وجود ضمير يعود إلى المبتدأ، أمّا الخبر الجامد فاختُلِفَ في مسألة وجود ضمير فيه يعود للمبتدأ؛ فالبصريون ذهبوا إلى أنّه لا ضمير فيه، والكوفيون ذهبوا إلى تضمّن هذا الخبر الجامد ضميرًا، واستدلوا على ذلك بقولي العرب: «**مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُون**»، وَ«**مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ**»، ففي هذين القولين ارتفع كل من: (أجمعون) و(كلُّه) لوجود ضمير عائد للنعت الجامد؛ (عرب، وعرفج) تقديره: عرب هم أجمعون، وبقاعٍ خشن هو كلُّه، أو صلب هو كلُّه، فلولا وجود الضمير المرفوع العائد إلى الموصوف ما جاز أن يرتفع (أجمعون، وكلُّه) لأنه ليس في هذا الكلام شيء يصح أن يحمل عليه الرفع غير هذا الضمير[5].

أمّا فيما يتعلق بالاستشهاد بهذين القولين في باب **النعت** فقد ذهب النحاة إلى أنَّ الوصف بالأسماء لا يَطَّرد وإن كان قد جاء منه شيء نحو قولهم: «مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه» و«مررت بقومٍ عربٍ

---

[1] ينظر: الفارسي، أبو علي، **الإيضاح العضدي**، 37./ العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1: 136.

[2] ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 68.

[3] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 56.

[4] ينظر: **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

[5] ينظر: الفارسي، أبو علي، **الإيضاح العضدي**، 38./ ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 69-70.

أجمعون»، فالنحويون أدخلوا (عرفج، وعرب) في حيز المشتق، إذ ضمنوهما معنى (خشن، وفصحاء) ولا يقاس على هذا، فلا ينعت بالجامد على تأوّله بالمشتق لأنّ ذلك موقوف على السماع فقط[1].

على هذا فالرابط بين موضعي الاستشهاد في بابي الابتداء والنعت هو الاسم الجامد (عرب، وعرفج) إذ إنّ الاسم الجامد في باب الابتداء تحمّل ضميرًا كان هذا الضمير سببًا في رفع التوكيد: (أجمعون، وكلُّه) فلولا وجود الضمير في القولين السابقين لما جاز أن يرتفع (أجمعون، وكلُّه) لأنّ ليس في الكلام شيء يصح أن يحملا به على الرفع غير هذا الضمير المستتر[2]. وفي باب النعت موضع الشاهد أيضًا كلمتا (عرب، وعرفج) إذ هي أسماء جامدة لا ينعت بها، ولكن النحاة نعتوا بها وأوّلوها بـ: (فصحاء، وخشن).

استشهد أبو حيان في هذين القولين في باب **الابتداء**، إذ اشترط في تحمّل الخبر المفرد الجامد ضميرًا وجوب تأويل هذا الخبر بمشتق، فأبو حيان يشرح قول ابن مالك: "ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا ما لم يؤول بمشتق[3]"، فيقول: "وقولُه ولا يتحمل غيرُ المشتق ضميرًا مثاله: هذا أسد، تشير إلى السبع، فأسد جامد لا ضمير فيه. وقولُه ما لم يُؤَوَّل بمشتق يعني: فيتحمل إذْ ذاك الضمير، ويرتفع به، فإذا قلت: زيدٌ أسدٌ، تريد معنى «شجاع» فإنه فيه ضمير يعود على المبتدأ. ومن ذلك قول العرب: «**مررت بقوم عرب أجمعون**»، و«**مررت بقاع عرفج كلُّه**»، فعربٌ وعَرْفَجٌ جامدان إلا أنهما مؤوّلان بالمشتقِّ، فعربٌ أُوِّلَ بِفُصَحاءَ، وعَرْفَجٌ أُوِّلَ بِخَشِنٍ، فلذلك تَحملا ضميرًا، وأُكِّدَ ذلك الضميرُ المرفوع بقولهم: (أجمعون) وبقولهم: (كُلُّه)، وهما مرفوعان، فعلى هذا تقول: هذا القاعُ عَرْفَجٌ كلُّه، فيكون كلُّه تأكيدًا للضمير المستكن في عَرْفَجٍ لأنّه ضُمِّن معنى خَشِنٍ. وكذلك: هؤلاء عَرَبٌ أجمعون؛ لأنه ضُمِّن معنى فُصحاء"[4].

ومما سبق يتضح أن أبا حيان كغيره من النحويين اشترط في الخبر الجامد المفرد تأويله بمشتق، فقد استشهد على كون الخبر جامدًا بـ: هذا أسدٌ، فأسد خبر جامد لا ضمير فيه، ولكنّه يتحمّل ضميرًا ويرتفع به إذا قلت: زيد أسد، تريد به معنى "شجاع"، فأسد الجامد هنا أوّل بالمشتق (شجاع) فتحمل ضميرًا يعود إلى المبتدأ (زيد)، ومن أمثلة تحمّل الجامد الضمير لتأوله بالمشتق قول العرب: «مَرَرْتُ بِقومٍ

---

[1] ينظر: العكبري، أبو البقاء العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ت عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986 ، 299./ ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1: 341./ الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ت صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 8: 536./ الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، 3: 228.

[2] ينظر: أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، 37./ ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 69.

[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 1: 306.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 4: 12، 13.

عَرَبٍ أَجْمَعون»، و«مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرفَجٍ كُلُّه»، فعرب وعرفج جامدان إلا أنهما تحملا ضميرًا وذلك لأنهما أوّلا بمشتق، فكان هذا الضمير المستكن سببًا في رفع (أجمعون) و(كلّه).

وافق الشاطبي أبا حيان وغيره من النحويين في الاستشهاد بهذين القولين في باب الابتداء، وكان موضع الاستشهاد عنده، عند شرحه لقول ابن مالك[1]:

وَالمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ وإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُوْ ضَميرٍ مُسْتَكِنْ

فالخبر كما قسّمه ابن مالك؛ جامد ومشتق، والجامد لا يتحمل ضميرًا عنده، دلّ على ذلك قوله: (والمفرد الجامد فارغٌ) وذهب الشاطبي إلى رفض مذهب ابن مالك في عدم تحمّل الجامد الضمير، وقال: وهذا الاقتضاء غير صحيحٍ، بل هي متحملةٌ لضمائر كالصفات المشتقة لكونها في معناها، وهي أنواع[2]، منها ما كان نحو: عرب وعرفج وخَزّ في قولهم: «مررت بِقومٍ عربٍ أجمعون»، فـــ(عرب) فيه ضميرٌ جَرَى عليه أجمعون توكيدًا، وكذلك: «مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه»، وكذلك قالوا: «مررتُ بسرجٍ خَزّ صُفته»، و«مررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمها»، وما أشبه ذلك رفعوا الظّاهر بهذه الأسماء إجراءً لها مجرى المشتق[3].

خالف الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بهذين القولين في باب **إعمال اسم الفاعل**، إذ استشهد بهما لإثبات قاعدة نحوية وهي أنّ الظاهر لا يقاس بالضمير، فقال: "وأيضًا لو صَحَّ قياس الظاهر على الضمير لصحَّ في نحو: «**مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ**»، وفي: «**مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُون**»، وبابُه أن يرفع الظاهر"[4]. فالشاطبي ردّ على من ذهب إلى أن اسم الفاعل الماضي يعمل الرفع في الضمير المنفصل، بقوله إنّ هذا الضمير المنفصل بمنزلة الضمير المتصل؛ لأنه إنما أبرز لضرورة اللبس فقال: "وأما رفعُه للضمير المنفصل إذا جَرى على غير من هو له فإنما أُبرز لضرورة اللَّبس"[5]، وإذا كان كذلك فلا ضير

---

(1) ينظر: ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك**، 16.

(2) ذكر الشاطبي ستة أنواع لجوامد محتملة لضمائر كالصفات المشتقة لكونها في معناها، وهي:
أحدها: المنسوب نحو تميمي وقرشي، فإنه يتحمل ضميرًا مثل المشتق ويوصف به، نحو: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوه. والثاني ما كان نحو: عرب وعرفج. والثالث: العلم المنزل منزلة المشتق نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيدٌ زهيرٌ، وهو كثير، ففيه ضمير أيضًا. والرابع: المصدر المنزل منزلته نحو: ما أنت إلّا سيرٌ. والخامس: اسم الجنس المنزل منزلته أيضًا نحو: زيدٌ أسدٌ. والسادس: الخماسيُّ من الصفات نحو: همرجل وشمردل وجحمرش فإنها صفات تتحمّل الضمّائر كسائر الصفات فما وقع منها خبرًا للمبتدأ فهو ذو ضميرٍ مستكنٍّ مع أنها غير مشتقة، لأنَّها خماسية الأصول والخُماسي لا يدخله اشتقاق ألبَتَّة حسب ما تقرَّر في عمله، فليس بداخلٍ تحت ترجمة المُشتق، فهذه الأنواع جامدةٌ مع أنها ذوات ضمائر من غير إشكالٍ. ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 1: 652-654.

(3) ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 652-653.

(4) **المصدر نفسه**، 4: 272.

(5) **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

في أنَّ اسم الفاعل يعمل بالضمير المستتر وذلك لا كلام فيه؛ لأنّه لازم لكل الصفات[1]، وبذلك يكون اسم الفاعل الماضي لا يعمل الرفع والنصب، وهو ما أراد أن يبيِّنه.

ويتضح ممّا سبق أهمية هذين القولين من أقوال العرب، إذ استُشهد بهما في أبواب نحوية متعددة، وقد استشهد أبو حيان بهما في باب الابتداء ووافقه الشاطبي، بينما خالف الشاطبي أبا حيان وغيره من النحويين في الاستشهاد بهما في باب اسم الفاعل، وذلك ليثبت أنّ الظاهر لا يقاس بالضمير، وبذلك تتبين أهمية هذين القولين عن العرب، إذ استشهد بهما النحويون أكثر من عشرين مرة في أبواب متعددة من أبواب النحو كباب الابتداء والنعت واسم الفاعل، ويرجع سبب اعتناء النحويين بهذين القولين إلى كونهما دليلًا مسموعًا عن العرب في مسألة جواز تحمّل الخبر المفرد الجامد ضميرًا، وفي جواز النعت بالاسم الجامد إذا ما أوّل بمشتق، وفي إثبات قاعدة مفادها أن الظاهر لا يقاس بالضمير.

تجدر الإشارة الى أن أحدًا من النحويين لم يستشهد بهذين القولين في باب التوكيد –بحسب تتبعي–، على الرغم من ارتباطهما المباشر بذلك الباب فـ (أجمعون، وكلُّه) توكيد ظاهر من مضمر، إذ هما توكيد للمضمر على تقدير عرب هم، وخشن هو، ويبدو أن سبب ذلك هو أنَّ (كل، وأجمع) من التوكيد المعنوي الذي لا خلاف عليه بين النحويين، ولذلك لم يستشهد بهما، ويكشف من جهة أخرى أن أقوال العرب إنما تساق في المواضع التي تجري العناية بتوضيحها، والاحتجاج لها، فالأقوال لا تُذكر كيفما كانت، وإنما تذكر بحسب أهمية المادة النحوية المراد توضيحها.

2– «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»[2]، وَ«تَميميٌّ أنا»

استشهد النحويون بهذين القولين في باب الابتداء[3] في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ اتساعًا، وأول من استشهد بهذين القولين هو سيبويه[4] في الباب ذاته، ففي مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ اتِّساعًا خلاف؛ فالبصريون يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ اتِّساعًا، والكوفيون يمنعون ذلك، ولكلٍّ منهم أدلةٌ وحججٌ للإجازة والمنع.

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**: 4: 270.

[2] مَشنوء: اسم مفعول من شنأ، ومعناه المُبْغضُ، شنأ فلانًا: كرِهه وأبغضه وتجنَّبه، (مشنوء من يشنؤك) [مثل]: مُبْغَضٌ مَنْ يَعيبُك. ينظر: الأزدي، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، ت رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، مادة (ش ن أ) ./ ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ش ن أ)./ أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مادة (ش ن أ).

[3] من النحاة الذين استهدوا بهذين القولين في باب الابتداء: سيبويه، **الكتاب**، 2: 127./ السيرافي، **شرح الكتاب**، 2: 457–458./ ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 55–70./ ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 58./ العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1: 142./ ابن يعيش، **شرح المفصل**، 1: 234–235.

[4] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 127.

أجاز البصريون تقديم خبر المبتدأ عليه، واستدلّوا على جواز ذلك بأدلّة سماعية وقياسية، أما السماع فقد جاء كثيرًا في كلام العرب؛ نثرهم وشعرهم؛ وما جاء من ذلك في النثر في أمثال العرب نحو: (في بيتِه يُؤتى الحكمُ)، و(في أكفانِه لُفَّ الميتُ)، وفي أقوال العرب نحو: «**مشنوء من يشنؤك**» و«**تميميٌّ أنا**» فهذه المواضع كلّها قد تقدّم الضمير فيها على الظاهر، لأن التقدير فيها: الحكمُ يؤتى في بيتِه، والميتُ لُفَّ في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميميٌّ[1].

أما ما جاء من ذلك في أشعار العرب من أدلة سماعية فقول مالك الهذلي:

فَتًى ما ابْنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنا وَحَبَّ الزّادُ في شَهْرَي قُماح [الوافر]

وتقديره: (ابنُ الأغر فتًى ما إذا شَتَوْنَا)، وقول الفرزدق[2]:

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا، وَبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعدِ [الطويل]

ويروى (الأكارم) وتقديره: بنو أبنائنا بنونا.

أمّا القياس فمن وجهين:

الأول: أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدّم ويتأخر.

والثاني: أنّ الخبر يشبه المفعول لأنّه قد يصير مفعولًا في قولك: ظننت زيدًا قائمًا، والمفعول يجوز تقديمه. وكذلك خبر (كان) يتقدَّم على اسمها، وخبر (إنّ) يتقدّم على اسمها إذا كان ظرفًا، فكذلك هٰهُنا[3].

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبر المبتدأ عليه، وحجّتهم في ذلك أنّ تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى تَقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، فقولك: (قائمٌ زيدٌ) في (قائم) ضمير زيد، وقولك: (أبوه قائمٌ زيدٌ) الهاء في (أبوه) ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب ألا يجوز تقديمُه عليه[4].

وعارض بعض النحويين–كابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش– ما ذهب إليه الكوفيون من منع تقديم خبر المبتدأ عليه، فالخبر وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنّه متأخر في التقدير، فتقديم الخبر وإن كان إضمارًا قبل الذكر إلا أنّ هذا غير مانع من التقديم، وذلك لأن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظًا ومعنًى، أما إذا تقدّم لفظًا والنية به التأخير فلا بأس به، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى:

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 65–66./ العكبري ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، 1: 246–248.

[2] نسبه البعض للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، واستشهد به أكثر النحاة، ينظر: ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، 1: 109.

[3] ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1: 142.

[4] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 56.

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ (طه: 67) فـ (الهاء) في (نفسه) عائدة إلى موسى وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير[1].

وافق أبو حيان البصريين فيما ذهبوا إليه في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، وقال: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س عن العرب: «**مَشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ**»، و«**تَميميٌّ أنا**»، و«خَزٌّ صُفَّتُكَ»، و«أَرَجُلٌ عبدُ الله»"[2]، ووجه هذه الأقوال على تقدير تقديم الخبر على المبتدأ، فقال: "التقدير: من يشنؤك مَشنوء، وأنا تميميٌّ، وصُفَّتُكَ خَزٌّ، وأعبدُ الله رجُلٌ"[3].

عرض أبو حيان رأي ابن الطراوة في توجيهه لقول العرب: «مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»، إذ وجهه على أنّه دعاء، أي كأنه قيل: شُنئَ من يشنؤك، فكأنك ابتدأت بفعل[4]، وردّ هذا التوجيه بما استدركه الأُبَذي[5] على ابن الطراوة، فقال: "وردَّ هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س"[6].

وكذلك وجه ابن الطراوة قول العرب: (تميميٌّ أنا) على أنّه "جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميٌّ على معنى: أنا تميميٌّ وحذف المبتدأ، ثم جاء بأنا توكيدًا"[7]، فردّ أبو حيّان هذا التوجيه نقلًا عن الأبذي أيضًا، فقال: "وردّ بأنّ قوله: (إنّه جواب) دَعوى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكد للتناقض"[8]. فأبو حيان نقل هذه التوجيهات لابن طراوة ليردّها عليه بما استدركه الأبذي عليه، وليبين رفضه لهذه التوجيهات.

أما الشاطبي فقد ذهب إلى أن قول ابن مالك[9] في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

إلى أنّ الضمير في (جوزوا) إما أن يعود على العرب، أو على النحويين، وهو إن كان عائدًا على النحويين فالمراد بهم نحويو البصرة، وذلك لأن أهل الكوفة منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه، وحجتهم في ذلك أن تقديم الخبر يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. "وإن كان عائدًا على العرب فهو إشعار بوجود ذلك سماعًا، وقيام الحجة به على الكوفيين، وذلك قد أتى في النظم والنثر، فقد قالوا: «**مَشْنوءٌ مَنْ**

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 68./ العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، 1: 248./ ابن يعيش، **شرح المفصل**، 1: 235.

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 352.

[3] **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

[4] ينظر: سعيد الأسمري، **شرح الجزولية للأبذي** (السفر الثاني (حروف الخفض) حتى نهاية (المبتدأ)، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003، 914.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 914-915.

[6] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 354.

[7] ينظر: سعيد الأسمري، **شرح الجزولية للأبذي**، 914-915.

[8] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 354.

[9] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك**، 16.

يَشنؤكَ»، فـمشنوء خبر المبتدأ الذي هو: من يشنؤك، وقد عاد منه الضمير على متأخر، وكذلك قالوا: «**تَميميٌّ أنا**»"[1].

يتضح ممّا سبق أن الشاطبي وافق أبا حيان في توجيه أقوال العرب: «**مَشنوءٌ من يشنؤك**» و«**تَميميٌّ أنا**»، وهما بهذا وافقا النحويين من قبلهما في الاستشهاد بهذين الشاهدين في باب الابتداء في مسألة جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، ووافقا النحويين في توجيه هذين القولين على أنّ الخبر فيهما تقدّم على المبتدأ، ولكن ما انفرد به أبو حيان هو عرضه مذهب ابن الطراوة في المسألة ونقله توجيهه لهذه الأقوال، وردّه لتوجيه ابن الطراوة، وأبو حيان بهذا يهدف إلى عرض كل الأقوال في المسألة النحوية موضع الخلاف، وتأييد المذهب النحوي بالحجج والأدلة.

تكمن قيمة هذين القولين في مسألة جواز تقديم خبر المبتدأ عليه في كونهما سُمِعا عن العرب، والسماع "من أهم أصول النحو العربي، والأساس الذي بُنيت عليه أغلب قواعد اللغة"[2]، ولهذا السبب كثر الاستشهاد بهما في كتب النحو حتى استشهد النحويون بهما ما يزيد عن ثلاثين مرة، فالأساس في كثرة الاستشهاد بهما في كونهما يؤسسان لفكرة تقديم الخبر وهو على خلاف الأصل، وإثبات خلاف الأصل يحتاج إلى كثرة الشواهد.

كان توجيه هذين القولين توجيهًا واحدًا في أغلب مواطن الاستشهاد إلا فيما ندر كابن الطراوة، ويرجع السبب في تماثل التوجيه عند النحويين إلى طبيعة المسألة المستشهد لها بالقول، ولم يوجه أحد من النحويين الذين رفضوا تقدم خبر المبتدأ عليه هذين القولين توجيهًا يخرجهم من سؤال مهم، وهو ماذا عن الأقوال التي سمعت عن العرب: «**مَشنوء من يشنؤك**» و«**تميمي أنا**».

3- «**الحَمدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ**»

استشهد النحويون بهذا القول في بابين من أبواب النحو على الأغلب وهما؛ باب الابتداء[3]، والنعت[4]، وأوّل من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب (ما ينتصب على التعظيم والمدح)[1]، ففي هذا القول وجهان: الرفع والنصب وسيأتي الكلام عليهما.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 56.

[2] إبراهيم شويحط، محمود خريسات، "**حقيقة السماع ومراحل تقعيد اللغة**"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، ع4، مج44، ملحق2، 2017، 158.

[3] من النحويين الذين استشهدوا بهذا القول في باب الابتداء: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 1: 193./ أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 313./ أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 3: 1086./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 100./ السيوطي، **همع الهوامع**، 1: 319.

[4] من النحويين الذين استشهدوا بهذا القول في باب النعت: ابن هشام الأنصاري، **حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك دراسةً وتحقيقًا**، ت جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة

استشهاد النحويون بهذا القول في **باب الابتداء**، إذ استشهدوا به في مسألة حذف المبتدأ وجوبًا، فالمبتدأ يحذف في مواضع، أشهرها[2]:

أ- أن يكون الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذمّ، ومثال المبتدأ المخصوص بالمدح: (نعم الرجل الصادقُ) فـ (الصادق) مخصوص بالمدح، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو، ومثال النعت المخصوص بالذم، بئس الرجل الكاذبُ، فـ (الكاذب) مخصوص بالذم، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا.

ب- أن يكون الخبر نصًّا مشعرًا في القسم، نحو: (في ذمتي لأسافرَنَ).

ت- أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله، نحو: (صبرٌ جميلٌ) فالمبتدأ محذوف تقديره: صبري صبرٌ جميل، وحذف المبتدأ وجوبًا لأن الخبر مصدر يؤدي معنى فعله.

ث- أن يكون الخبر نعتًا مقطوعًا لمدح أو ذمّ أو ترحم، والنعت المقطوع هو مخالفة المنعوت بالعلامة الإعرابية، ومثال النعت المقطوع لمجرد مدح قول العرب: «**الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ**»، ومثال الذم: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفاسِقُ)، أو تَرَحُّم: (مَرَرْتُ بِبكرٍ المسكينُ).

استشهد النحويون بقول العرب: «**الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ**» في موضع حذف المبتدأ وجوبًا، فهذا القول شاهدٌ على حذف المبتدأ وجوبًا لكون الخبر نعتًا مقطوعًا، فـ (أهل) صفة خالفت الموصوف (الله) بالحركة الإعرابية، إذ كان حقها الجرّ ولكنها سمعت عن العرب مرفوعة، فقطعت عن موصوفها بالإعراب وأعربت خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو، أي: الحمدُ للهِ هو أهلُ الحمد.

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب **الابتداء**، فقد شرح قول ابن مالك: "ويحذف المبتدأ أيضًا جوازًا لقرينة، ووجوبًا كالمُخبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم..."[3]، فقال في وجوب حذف المبتدأ: "وقوله لمجرد مدح أو ذمٍ أو ترحّم مثاله: «**الحَمْدُ للهِ أهلُ الحَمْدِ**»، ومَررتُ بِزَيْدٍ الفاسِقُ، ومَرَرْتُ بِبكرٍ المسكين"[4]، إنّ أبا حيان ككثير من النحاة استشهد بهذا القول في المرتبة الأولى في هذه المسألة ، وبهذا تتضح أهمية هذا الشاهد في التقعيد النحوي في كونه جاء في المرتبة الأولى في كثير من كتب النحو، وفي كونه تكرر ما يزيد على عشرين مرة.

المنورة، المملكة العربية السعودية، 2018، 2: 987./ ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 7: 3348./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 675.

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 62.

[2] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1: 360./ ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 1: 193.

[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 1: 286.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 313.

وقد وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول في باب **الابتداء**، في المسألة ذاتها، فقد استدرك على ابن مالك ذكره لحالات حذف الخبر وجوبًا وتجاوزه عن حالات حذف المبتدأ، فقال: "إنّ كلامه يوهم [أن] الحذف الواجب يختص بالخبر، ويشعرُ بذلك ذكره جواز الحذف في الجزأين، فلما ذكر وجوب ترك التنبيه على ذلك في المبتدأ، فأوهم هذا أن المبتدأ لا يُحذف وجوبًا، بل جوازًا، وليس كذلك بل يحذف وجوبًا في مواضع جملة، منها: في النعت المقطوع إلى الرفع إذا كان للمدح أو الذم أو الترحم، نحو قولهم: الحمد لله الحميدُ، **وَ«الحَمْدُ للهِ أَهْلُ الحَمْدِ»**، وكذا في الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، وفي الترحُّم نحو: مررتُ به المسكينُ"[1].

اعتذر الشاطبي عن ابن مالك في تركه لحالات وجوب حذف المبتدأ في باب الابتداء، وذلك لأنّه ذكر هذا الحذف في باب النعت، فقال:" فكان الأولى أن يذكر هذا النوع كما ذكر الآخر، من جهة إيهام كلامه خلاف الحكم المستقيم، ومن جهة أن المسألة من جلائل النحو، لا من غرائبه. وقد يعتذر عنه بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت فقال[2]:

وَارْفَعْ أَو انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهرا "[3] [الرجز]

انفرد الشاطبي عن أبي حيان في استشهاده بهذا القول في باب **النعت**، فقد استشهد الشاطبي بهذا القول في باب النعت، فمن شروط النعت المفرد أن يتبع للمنعوت، ولكن أجاز بعض النحويين في النعت المفرد القطع دون أن يتقدمه إتباع ومنهم الشاطبي فقال في ردّه على من ذهب إلى اشتراط تقدّم الإتباع قبل القطع: "وهذا غير مَرْضِيٍّ، فقد حكى سيبويه: الحمدُ للهِ الحميدَ، **و«الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ»**، بالقَطْع ولم يتقدم مُتْبَع"[4]. ويؤكد كلام الشاطبي في جواز القطع دون أن يتقدم النعت المقطوع نعتًا متبعًا قول أبي حيان في الارتشاف: "والنعت في المعرفة إن كان لمدح، أو ذم، أو ترحم، جاز فيه القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ واجب الحذف، وإلى النصب على إضمار فعل مناسب واجب الحذف، فإذا قلت: جاء زيدٌ العالم جاز اتباعه، وقطعه على إضمار هو، ونصبه على إضمار أمدح، وفي الذم يقدر أذم، وفي الترحم أرحم"[5]. ويتضح من مثال أبي حيان إجازته القطع دون أن يسبقه الإتباع، ولكن الشاطبي أكّد ذلك باستشهاده بقول العرب: الحمدُ للهِ أهلَ الحمد، وبهذا تتضح قيمة أقوال العرب لدى الشاطبي في الردّ على النحاة، بالحجة والبرهان القاطع المسموع عن العرب.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 100.

[2] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح ألفية ابن مالك**، 41.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 102.

[4] **المصدر نفسه**، 4: 675.

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 4: 1926.

4- «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»:

استشهد النحاة بهذا القول في باب الابتداء على الأغلب، وأوّل من استشهد بهذا القول هو السهيلي (581هـ) في كتابه نتائج الفكر، في حديثه عن مسوغات الابتداء بنكرة[1]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمس وعشرين مرة في كتب النحو، ما يؤكّد قيمة هذا الشاهد، كونه سمع عن العرب.

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وإلّا فلا فائدة في الإخبار عنه[2]، وأجاز النحاة الابتداء بالنّكرة في مواضع، منها:

أ. أن يكون المبتدأ موصوفًا كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة: 221).

ب. أن يتقدم عليه خبر شبه جملة؛ ظرفية أو جار ومجرور نحو: (في الدار رجلٌ)، و(عندي امرأةٌ).

ت. أن يسبق باستفهام، نحو: (هل فتى فيكم؟)، فـ (فتى) مبتدأ، و(فيكم) خبره.

ث. أن يسبق بنفي، نحو: (ما رجلٌ عندي).

ج. أن يكون المبتدأ النكرة عاملًا فيما بعده، نحو: (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ)، فـ (أمرٌ) مبتدأ، وهو مصدر عامل في المجرور النّصب محلًا، و(صدقة) خبر.

ح. أن يكون المبتدأ نكرة مصغّرة، نحو: (رُجَيِّلٌ في الدار).

خ. أن يكون المبتدأ نكرة دالة على عموم، كقول ابن عباس: «**تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ**».

وذهب النحاة إلى أنّ مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة جدًا تزيد على ثلاثين، وقد نظم عبد الرحيم ابن محمد الطواقي الدمشقي أرجوزة لهذه المسوغات[3]، وهي متفاوتة في كتب النحو لكثرتها، ولكن ثمّ ما هو متعارف منها، كالمسوغات التي ذكرت.

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الابتداء، في مسوغات الابتداء بالنكرة، فأبو حيان يستدرك على ابن مالك ذكره لمسوغات الابتداء بالنكرة في شرح التسهيل، ويرى أنّه غفل عن بعضها، فيقول: "والمصنف لم يسْتَوفِ المسوغات لجوازِ الابتداء بالنكرة، وسنذكر ما أغفله منها"[4]، ومن الطبيعي أن يغفل ابن مالك عن ذكر بعض المسوغات لكثرتها وتنوعها، ولأنّه اتّبع أسلوب الإيجاز في شرحه للتسهيل،

---

[1] ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، ت عادل الموجود وعلي معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 316.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 315.

[3] ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 3: 348.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 325.

وأبو حيان اتّبع أسلوب الإسهاب في شرحه ولم يغفل حتى عن المسائل الثانوية فما كان منه إلا أن يستدرك على ابن مالك بثمانية عشر مسوغًا مستشهدًا في أغلبها بشواهد من أقوال العرب.

من مسوغات الابتداء بالنكرة التي ذكرها أبو حيان: العموم، "والمقصود به العموم قول ابن عباس: «**تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ**»، وقول العرب: «**خُبَأَةٌ خَيْرٌ من يَفَعِة سَوْءٍ**»"[1]. وأبو حيان يجعل هذين الشاهدين من أقوال العرب في الرتبة الأولى، بل يكتفي بهما ويستغني بهما عن بقية الشواهد الأخرى، وبهذا يتبيّن لنا قيمة هذه الأقوال عنده في التقعيد النحوي، ولكنه ليس كعادته فقد اكتفى بالاستشهاد بهما دون توجيه لهما.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الابتداء، في المسألة ذاتها، وقد أورد الشاطبي هذا القول في أكثر من مسوغ للابتداء بالنكرة، دون أن يصرح برأيه إلى أي المسوغات ابْتُدِئَ بالنكرة في هذا القول، والمسوغ الأوّل عنده: كون المبتدأ نكرة لم يُرَد واحدٌ من جنسه دون غيره، "وذلك أنّ قولهم: «**تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ**»، ورجلٌ خيرٌ من امرأة لم يُريدوا فيه واحدًا معينًا، ولا أيضًا الجنسَ كُلَّه، وإنّما أرادوا أنّ واحدًا من هذا الخبر –أيَّ واحدٍ كانَ– خيرٌ من واحدٍ من هذا الجنسِ، أيَّ واحدٍ كانَ. فالنكرةُ لمّا كانت المرادة بغير عينها في القصدِ الأولِ، كانت في الإخبار عنها كالمعرفةِ إذا كانت مرادةً بعينها، فحصلت الفائدة، وأيضًا لما لم يكن المرادُ واحدًا بخصوصه، أشبه الاسم العام، فأفاد الإخبار"[2]. والشاطبي يقصد بكلامه هذا كون المبتدأ نكرة عامّة.

والمسوغ الثاني عنده: الدلالة على العموم، فقال: "وقد جعل قولهم: «**تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ**»، مما قصد به العموم، وبه قال المؤلف في الشرح، وهو سبب الإفادة على قوله"[3]. والمسوغ الثالث الذي ذكره للابتداء بالنكرة في هذا القول هو المفاضلة، فقال: "وقال غيره، إن سبب الإفادة هنا قصد المفاضلة بين نوعين، فهو الموجب لذكر واحدٍ لا يدلُّ على العموم"[4].

وذكر ابن الحاجب في أماليه[5] توجيهات متعددة لهذا القول، ووجهه الأشموني على أنّ مسوغ الابتداء بالنكرة فيه الدلالة على الحقيقة[6].

---

[1] أبو حيان، **التذييل والتكميل**، 3: 328.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 44.

[3] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[4] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[5] ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، ت فخر قدارة، دار عمار–الأردن، دار الجيل– بيروت، 1989، 2: 582.

[6] ينظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955، 1: 97.

يتبيّن من خلال الموازنة بين توجيه أبي حيان والشاطبي، توافقهما في جعل هذا الشاهد من قول العرب من المرتبة الأولى، وتوافقهما في جعل هذا الشاهد من مسوغات الابتداء بالنكرة في الدلالة على العموم، ولكن الشاطبي ذكر وجوهًا أخرى للابتداء بالنكرة دون موافقته أيًّا منها.

5- «حسبُكَ ينَم الناسُ»[1]

استشهد النحاة بهذا القول في باب الابتداء، في مسألة حذف الخبر وجوبًا، وأول من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب: (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي)[2]، واستشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على أربعين مرة في كتب النحو، ما يبيّن عنايتهم بالمسموع من كلام العرب، وتظهر قيمة هذا الشاهد في كونه لا يندرج تحت القاعدة العامّة التي يحكمها القياس، بل يخرج عنها في كونه سُمِعَ عن العرب كما سيتضح.

أجمع النحاة على أنّ الخبر يحذف وجوبًا في أربعة مواضع، وهي:

أ. أن يكون المبتدأ بعد كلمة (لولا) كقولنا في الدعاء: (اللهم لولا أنتَ ما اهتدينا).

أن يكون المبتدأ نصًّا في القسم، كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر: 72).

ب. أن يعطف المبتدأ على اسم آخر بواو تدلّ على المصاحبة -بمعنى مع- كقول النحاة: كلُّ رجلٍّ وضيعته.

ت. أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسدّ الحال مسده، مثل: (ضربي زيدًا قائمًا)[3].

استشهد النحاة بقول العرب: «**حَسْبُكَ يَنَم الناس**»، في باب الابتداء في مسألة حذف الخبر وجوبًا، فذهبت جماعة من النحاة إلى أنّ (حسبك) معربٌ، وهو مبتدأ وخبره محذوف، ومن ذهب إلى هذا يرى بأنّ حذف الخبر حسن لأمرين؛ أحدهما: أنّ حسبك بمنزلة (اكفف). والآخر أنك لا تكاد تقول ذلك

---

[1] معنى (حسبك) الأمر، أي: اكْتَفِ، واقْطَع، وقول العرب حسبك ينم الناس معناه كأن إنسانًا قد كان يكثر الكلام ليلًا، ويصيح بحيث يقلق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتفِ واقطعْ من هذا الحديث، فإن تفعل ينمِ الناس، ولا يسهروا، وذلك لا يقال لشيء إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغًا فيه كفايةٌ، فيقال له هذا ليكفَّ ويكتفي بما قد علمه المخاطب. ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 4: 276.

[2] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3: 100.

[3] ينظر: ابن عقيل، **شرح الألفية**، 1: 118./ عيد، محمد، **النحو المصفّى**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1971، 233، 234.

عند معرفة المخاطب بالمراد، فحذف الخبر للعلم به[1]، ومن النحاة من ذهب إلى أنّه مبتدأ لا خبر له؛ لأنّ معناه اكفف، ومنهم من ذهب إلى أنّ (حسب) اسمٌ مبنيّ على الضم؛ لأنّها اسم مسمّى بها الفعل مثل رويد، والكاف حرف خطاب[2].

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الابتداء، في مسألة حذف الخبر وجوبًا، فأبو حيان بعد عرضه لمواضع حذف الخبر وجوبًا، يقول: "ومما اختلفوا فيه الناس قولُ العرب: «**حسبُكَ ينم الناسُ**»"[3]، ويذكر وجوه إعراب النحاة لهذا القول، فيقول:" فقيل: الضمة في (حسبك) ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعل، والكاف حرف خطاب، وبُنيت على الضم لأنَّ حَسْبًا كان مُعربًا قبل ذلك، فحملت على قبلُ وبعدُ ويا حَكَمُ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، نقله عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني. وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا، فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُكَ السكوتُ يَنَمِ الناسُ. وذهب جماعة إلى أنّه مبتدأ لا خبر له لأنّ معناه: اكْفُف، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر"[4]. واكتفى أبو حيان بذكر الأوجه المحتملة لهذا القول دون أن يرجح أيًّا منها.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في الباب ذاته، وفي المسألة ذاتها، وذهب إلى أنّ مواضع حذف الخبر أربعة، "وهي التي اشتهر ذكرها، وثبت قياسُها. وثمَّ أشياء أُخر غير قياسيةٍ لم يتعرضَّ لها من حيث لم تكن من قصده، كقولهم: «**حَسْبُكَ يَنَمِ الناس**»، فـحسبك: مبتدأ، ناب عن خبره الجواب. وقد قال الأخفش: إنَّ لا خبر له لتأوّله باكفف. وقالوا: «**لحقٌّ أنّه ذاهب**»، تقديره: لحقٌّ ذلك أمرك إلا أنهم حذفوا الخبر. وقالوا: «**كلاهما وتمرًا**». وكل شيء ولا شَتيمةُ حُرٍّ، وما كان نحو هذا من القليل (الذي ينقل ولا يقاس عليه)"[5]. وبهذا فإنّ الشاطبي أخذ بالوجه الذي يقول إنّ حسبك ينم الناس على تقدير خبر محذوف والدليل على هذا قوله: وما كان نحو هذا من القليل الذي ينقل ولا يقاس عليه، فقد ارتضى هذا الوجه.

ويتبين من خلال الموازنة بين استشهاد أبي حيان والشاطبي بقول العرب: «**حَسْبُكَ يَنَم الناس**» أن أبا حيان ذكر التوجيهات المحتملة لهذا القول، بينما اقتصر الشاطبي في توجيهه لهذا القول على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، وهو مما يسمع ولا يقاس عليه.

يتبين بمقارنة أقوال العرب في باب الابتداء بين أبي حيان والشاطبي، ما يلي:

---

[1] ينظر: النحوي، أبو علي، **المسائل العسكريات في النحو العربي**، ت علي المنصوري، ط2، جامعة بغداد، العراق، 1982، 97.

[2] ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 2: 877.

[3] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 3: 286.

[4] **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

[5] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 126.

1- أنّهما توافقا في الاستشهاد ببعض الأقوال، إذ بلغ عدد الأقوال التي استشهدا بها في هذا الباب اثني عشر قولا، توافقا في توجيه بعضها، كتوجيههما لقولي العرب: «**مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ**»، وَ«**تَميميٌّ أنا**» في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وكقولي العرب: «**مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعون**»، وَ«**مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ**» في مسألة جواز مجيء الخبر المفرد جامدًا على أن يؤوّل بمشتق، وكقول العرب: (الحَمْدُ لِلهِ أَهْلُ الحَمْدِ) على وجوب حذف المبتدأ في النعت المقطوع.

2- انفرد الشاطبي عن أبي حيان في استشهاده بقولي العرب: مَررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، ومررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه في إثبات قاعدة وتقعيدها في باب إعمال اسم الفاعل مفادها أن الظاهر لا يقاس بالضمير، ولو صحّ قياس الظاهر على الضمير لصحّ في نحو: «**مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ**»، وَ«**مَرَرْتُ بِقَومٍ عَرَبٍ أَجْمَعون**»، ومن الجدير بالذكر التنويه أنّ أحدًا لم يستشهد بهذا القول في هذا الباب أو في هذا المقام – في حدود اطّلاعي– سوى الشاطبي.

3- انفرد الشاطبي عن أبي حيان في الاستشهاد بقول العرب: الحمدُ للهِ أهل الحمد في باب النعت، وذلك لإثبات قاعدة نحوية وتقعيدها مفادها جواز القطع دون أن يتقدم النعت المقطوع نعتًا متبعا.

4- وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بقول العرب: «**تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ**»، وفي جعل هذا الشاهد في الرتبة الأولى، في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة، والشاطبي ذكر عدة أوجه من الممكن أن يقع هذا الشاهد ضمنها دون أن يوافق أو يخالف أيًّا منها، بينما اكتفى أبو حيان بالاستشهاد بهذا القول دون توجيهه.

5- ذهب الشاطبي إلى أنّ قول العرب: «**حَسْبُكَ يَنَمِ الناس**»، مما حذف فيه الخبر وجوبًا سماعًا عن العرب، وهو مما يسمع ولا يجوز القياس عليه، بينما اكتفى أبو حيان بذكر توجيهات عدة دون ترجيح أحدها على الآخر.

المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الفاعل

استشهد أبو حيان بتسعة أقوال من أقوال العرب في باب الفاعل، واستشهد الشاطبي بأحد عشر قولًا، توافقا في الاستشهاد بثلاثة منها في هذا الباب، وهذا المبحث يدرس توجيههما هذه الأقوال دراسة موازنة لمعرفة مدى توافقهما في توجيهها، ومعرفة موطن استشهاد كل منهما بالقول ذاته، وأهمية القول نفسه عندهما.

1- «ضَرَبُوني قَوْمُكَ»، وَ«ضَرَباني أَخَواك»

مثّلَ النحويون في هذين القولين في **باب الفاعل** على الأغلب، في مسألة إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنّى، وإلحاق الفعل علامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعًا، فمن المتفق عليه في النحو أن الفعل لا يثنّى، ولا يجمع، فلا يقال: (قاما الرجلان) و(قاموا الرجال)، ولكن ثمة من يلحق الفعل علامات تَدُلُّ على التثنية والجمع، وهذه لغة طيئ وأزْد شَنوءة[1]، فيقولون: «**ضَرَبوني قومُكَ**»، و«**ضَرَباني أخواك**»، وإلحاق الفعل علامة التثنية أو علامة الجمع إن كان الفاعل ظاهرًا يعرف عند النحويين بلغة: (أكلوني البراغيث)[2]، أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[3].

وأوّل من استشهد بهذين القولين هو سيبويه، وقد استشهد بهما في أكثر من موضع[4]، وقد لاقى هذان القولان من أقوال العرب اهتمام الدارسين والنحويين، فقد استشهد بهما النحاة ما يزيد عن سبع عشرة

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 84./ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 2: 36.

[2] ذهب بعض اللغويين إلى أنّ (أكلوني البراغيث) من أقوال العرب، وقد ذكر أبو عبيدة في مجاز القرآن ذلك وقال: (العرب تجوّز فى كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيث، قال أبو عبيدة: سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقه، وكان وجه الكلام أن يقول: أكلني البراغيث وفى القرآن: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» المائدة: 71). وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه مصطلح من تسمية النحويين.

ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 2: 256./ أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، 1961، 1: 101-102.

[3] ذكر مالك بن أنس (179هـ) في كتابه الموطأ حديثًا شريفًا عن الرسول (ﷺ) يدل على أن الرسول تحدث بهذه اللغة وهو: (حدثنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون) والشاهد في هذا الحديث قول النبي: (يتعاقبون فيكم ملائكة) بالواو، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، وملائكة بدل من الضمير المتصل.

ينظر: ابن أنس، مالك، **موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري المدني**، ت بشار عواد معروف، محمود محمد خليل، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991، 1: 221.

[4] سيبويه، **الكتاب**، 1: 19، 20، 78./ 2: 41./ 3: 209.

مرة، وقد درس الباحثون المحدثون هذين القولين في بحوث كاملة، تحت عناوين تتحدث عن لغة أكلوني البراغيث أو لغة يتعاقبون فيكم ملائكة.

واختلف النحاة في هذه اللغة؛ فمنهم من أجازها، وخرّج عليها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: 3) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ (المائدة: 71) كسيبويه[1]، والأخفش الأوسط في معاني القرآن[2]، وأبي علي الفارسي[3]، ومنهم من ضعّف هذه اللغة وذهب إلى أنّها لغة قليلة كابن عصفور[4]، وأبي حيان[5]، والمرادي[6]، وكثرت أقوال المعاصرين على هذه اللغة إلا أن محمد محيي الدين عبد الحميد جمع شواهد مختلفة من الشعر على هذه اللغة، وأكّد أنّ هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال، ولا بعيدة عن الفصاحة[7].

ولما كان الإعراب فرع المعنى، وأهل اللغة لا يتساوون في فهم الكلام على معنى واحد، نتج عن اختلافهم في فهم المعنى اختلاف وجوه الإعراب[8]، ونتج عن تعدد وجوه الإعراب تعدد الأقوال في هذه اللغة بين مجيز، ومضعّف، وكانت الأوجه الإعرابية لهذه اللغة ثلاثة أوجه، وهي:

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 41.

[2] ينظر: الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، ت هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، 1: 286.

[3] ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ت عوض بن حمد القوزي، ط1، مركز النخبة العلمية، 1990، 1: 244.

[4] ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 1: 104.

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **منهج السالك**، ت علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار الطباعة المحمدية، مصر، 2013. 2: 10.

[6] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 171.

[7] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 89.

[8] ينظر: الطيار، مساعد بن سليمان، **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**، ط1، دار ابن الجوزي، 2010، 147.

أولها: على التقديم والتأخير؛ فالفعل وضمير الرفع –الفاعل– في محل رفع خبر مقدم، والاسم التالي للفعل والفاعل في محل رفع مبتدأ مؤخر. وضعّف النحويون هذا الوجه كابن الناظم وأبي حيان[1].

ثانيها: أن الألف والواو والنون أسماء –ضمائر فواعل بالفعل– والأسماء الظاهرة بعدها بدل منها؛ بدل كل من كل، وإلى هذا الوجه ذهب أكثر النحاة[2].

ثالثها: أن الألف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع، والاسم الظاهر بعدها فاعل، كما كانت التاء في (قامتْ هند) علامة على تأنيث الفاعل، فالألف والواو والنون ليست إلا علامات على التثنية والجمع لا محل لها من الإعراب. وإلى هذا الوجه ذهب سيبويه فقال: "واعلم أن من العرب من يقول: «ضربوني قومُك، وضرباني أخواك»، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[3].

استشهد أبو حيان بهذين القولين في باب الفاعل، في مسألة إلحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان مثنى أو مجموعًا، وجعل هذين الشاهدين في الرتبة الأولى من الشواهد، لما لهما من أثر في تقعيد النحو، وقد وافق أبو حيان سيبويه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الألف والواو والنون هي أحرف تدل على التثنية والجمع، وما بعدها فاعل، فقال: "والمختار أنّها علامات كتاء التأنيث، تدلُّ على تثنية الفاعل وجمعه كما دلّت التاء على تأنيثه، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)، واختلف النحويون في تخريجها: فذهب بعضهم إلى أنّها ضمائر، وأن ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنّها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك الجملة السابقة في موضع الخبر. والراجح ما قدمناه من أنّها حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية واتفاقهم على أنّها لغة لقوم من العرب مخصوصين، قال س: (واعلم أن من العرب من يقول: «**ضربوني قومُك، وضرباني أخواك**»)"[4].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذين القولين في الباب ذاته، وفي المسألة ذاتها، ووافق الشاطبي أبا حيان في توجيههما وقال: "اعلم أنّ من العرب من يقول: قاما أخواك، وقاموا إخوتُك، وقامتا الهندان، وقُمْنَ الهنداتُ، فُيلحقُ الفعلُ علامة التثنية والجمع... قال سيبويه: واعلم أنّ من العرب من يقول:

---

[1] رفض ابن الناظم الوجه الإعرابي الذي يحمل لغة أكلوني البراغيث على المبتدأ والخبر وقال: "ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على التقديم والتأخير، لأن الألف والواو والنون لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين وكل ذلك باطل، لا يقول به أحد". ورفض أبو حيان هذا الوجه ورجح الوجه القائل إن الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه، والاسم الظاهر بعدها فاعل، وقال: والمذهب الأول هو الصحيح. ينظر: ابن الناظم، **شرح الألفية**، 160./ أبو حيان الأندلسي، **منهج السالك على ألفية ابن مالك**، 2: 11.

[2] من النحويين الذين أجازوا هذا الوجه: الفراء، **معاني القرآن**، 1: 316./ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1: 582.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 2: 40.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 6: 203.

ضربوني قومك، وضرباني أخواك"[1]. وهو كأبي حيان جعل علامات التثنية والجمع كتاء التأنيث، وذلك لأنّ تاء التأنيث حرف لا محل له من الإعراب، لذا قال في ترجيح وجه لهذه الضمائر: "فالصحيح أنّها في هذه اللغة علامات حرفية"[2]، ولا شكّ أنّ للحروف فوائد دلالية، فهذه الحروف هنا تدلّ على المؤنث، وتفرّق بين المذكر والمؤنث.

يتبين ممّا سبق أن الشاطبي قد وافق أبا حيان في الاستشهاد بهذين القولين في الموطن ذاته، وتوافق معه في توجيههما، إذ استشهد بهما ليؤكد أنّ إلحاق الفعل علامات تدلّ على التثنية والجمع مع كون الفاعل ظاهرًا لغة بعض العرب، ووافق الشاطبي أبا حيان في توجيه هذين القولين على أنّ الضمائر المتصلة بهما هي حروف لها فوائد دلالية وليست إعرابية.

2- «قالَ فُلانَـة»

استشهد النحويون بهذا القول في **باب الفاعل**، في مسألة لحاق تاء التأنيث الفعل الماضي وجوبًا، وأول من استشهد به هو سيبويه في باب: **(**ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعده الأسماء أو أضمرتَها**)**[3]، وتتضح قيمة هذا القول من أقوال العرب في استشهاد النحويين به، إذ استشهدوا به أكثر من ستين مرة في كتب النحو.

انقسم النحاة في توجيه هذا القول إلى مؤيدين له كونه سُمع عن العرب، ورافضين له كونه مخالفًا للقياس الذي يقتضي لزوم التاء إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا. فتاء التأنيث تلحق الفعل الماضي وجوبًا في حالتين هما[4]:

أ. إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، نحو: قامت هند.

ب. إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على مؤنث حقيقي أم مجازي، نحو: هند قامت، والشمس طلعت.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 556.

[2] **المصدر نفسه**، 2: 558، 559.

[3] وملخص هذا الباب أنّ سيبويه تحدّث فيه عن توحيد الفعل عندما يكون الفاعل مثنى أو مجموعًا، فالفعل لا يثنى ولا يجمع، وتحدث فيه عن تثنية المضاف على الأصل وجمعه كما في قوله تعالى: **(**أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم**)** يونس: 23، فوحد البغي وهو مضاف إلى جماعة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلّا أَن قَالُواْ**)** آل عمران: 147 فأضاف القول الموحد إلى جماعة. ولمزيد من بسط القول حول هذا الباب ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 38.

[4] ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، 2: 588./ ابن الناظم، **شرح الألفية**، 162./ ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، 2: 87.

ولا يجوز حذف تاء التأنيث في الحالتين السابقتين، وما سمع من حذف التاء إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا في قول العرب: «**قالَ فُلانة**»[1]، فيؤخذ ولا يقاس عليه، وقد أجاز ابن الأثير حذف التاء من المؤنث تأنيثًا مجازيًا حملًا على المعنى، فتقول: حسنت دارك، وحسن دارك، ولكن إثباتها أولى[2]، وأجاز ابن مالك حذف التاء إذا كان الفاعل المجازي التأنيث مضمرًا وخصّ ذلك في الشعر فقط[3]، نحو قول عامر بن جوين[4]:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ ودْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقَالها [المتقارب]

فحذفت التاء في (أبقل) والقياس: أبقلت.

أما لحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي جوازًا ففي ثلاث حالات، وهي[5]:

أ. إذا كان الفاعل مجازي التأنيث مثل: طلعت الشمس.

ب. إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث مفصولًا عن الفعل بفاصل نحو: أتت اليوم هند. أما إذا كان مفصولًا بـ (إلا) فالتذكير أفصح، مثل: ما حضر اليوم إلا فاطمة.

ت. إذا كان الفاعل مقصودًا به الجنس، (أي: فعل نعم وبئس)، نحو: نعمت المرأة حفصة، وبئست المرأة النمّامة.

استشهد أبو حيان بهذا القول في **باب الفاعل**، وكرر استشهاده به في المسألة ذاتها عدة مرات، وجاء هذا القول في المرتبة الأولى، وكان الغرض منه التقعيد، إذ ذهب ابن مالك إلى أنّ تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث، ولا تحذف غالبًا إن كان ضميرًا مُتصلًا، أو ظاهرًا متصلًا حقيقي التأنيث[6]، ونقل عنه أبو حيان معنى قوله: (تحذف غالبًا) فقال: "واحترز بقوله (غالبًا) من قولهم: «**قال فلانة**» حكاه سيبويه، وردّه المُبرد، وأجازه الأخفش والرماني"[7].

قصد أبو حيان في قوله حكاه سيبويه ما ذهب إليه سيبويه من أنّ العرب أجازت حذف علامة التأنيث من الحيوان، فبعض العرب قال: «**قال فُلانَة**»[8]، ونوّه سيبويه أنّ حذف التاء من الفعل الماضي

---

(1) ينظر: ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، 163.

(2) ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 103.

(3) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 596./ ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ت عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، 1: 265.

(4) هذا البيت لعامر بن جؤين الطائي، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2:46.

(5) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، 2: 588./ ابن الناظم، **شرح الألفية**، 162./ ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، 2: 87.

(6) ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح التسهيل**، 2: 110.

(7) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 6: 196.

(8) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 38.

المسند إلى حقيقي التأنيث قليل في الحيوان، فقال: "وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في المَوات كثير، فرقوا بين المَوات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم"[1].

بينما ردّ المبرد ما ذهب إليه سيبويه من إجازة ذلك فقال: وهذا خطأ، لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر، ولكنه يجوز في الموات أن تقول: أعجبني دارك، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ولا تذكير، وإنما يجري على اسمها، ولا فصل بينها وبين قولك: منزل، فمن ذلك قوله جل وعز: ﴿فَمَن جَآءَهُ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ (البقرة: 275) لأنّ الموعظة والوعظ واحد، لأنّه تأنيث الجماعة "والجماعة" والجميع سواء، ولم يجز هذا في الحيوان لأنّ معناه التأنيث، ولو سميت امرأة أو شاة أو كلبة باسم مذكر (قلبته إلى التأنيث) لمعناهن، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ (قاسم) و(جعفر) لقلت جاءتني قاسم، وجاءتني جعفر، وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى، وقال جرير[2]:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ عَلَى باب اسْتِها صُلُب وشامُ [الوافر]

لأن الأم في الأصل صفة، ولأنه قد فصل بينهما وبين الفعل [3].

وقد ردّ النحويون على المبرد (285هـ) ورفضوا ما ذهب إليه، فابن ولاد (332هـ) يقول مستدركًا عليه: "هذا كلام ظاهر الفساد بيّن الاختلال، وذلك أنّه حكى عن سيبويه أنّه روى عن بعض العرب: «**قال فلانة**»، ثم خطأه في ذلك، وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة، لأنّه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ويُخَطَّأ فيه، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"[4].

ورفض السيرافي ما ذهب إليه المبرد فقال: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر، والذي قاله سيبويه أصحّ؛ لأنّه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته ... وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر، ولأبي العباس مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره"[5].

ووافق أبو حيان سيبويه فيما ذهب إليه في جواز حذف علامة التأنيث من الفعل الماضي المسند إلى المؤنث حقيقي التأنيث، ويدلّ على موافقته لسيبويه قوله: "وبعض أصحابنا جعل ما حكى س من

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 2: 38.

[2] ينظر: جرير، ابن عطية الكلبي اليربوعي، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، ت نعمان طه، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت، 1: 283.

[3] ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ت زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، 1996، 123-124.

[4] **المصدر نفسه**، 124.

[5] السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 2: 368.

قولهم «**قال فلانة**» شاذًّا، ولا يجوز إلا حيث سمع، ولا يقاس عليه. وإنْ ثبت أنّها لغة فينبغي أنْ يُقاس وإنْ كان قليلًا"[1]. وفي هذا الكلام دليل على مكانة أقوال العرب في التقعيد النحوي عند أبي حيان؛ إذ أكّد ضرورة أخذ المسموع من أقوال العرب بعين الاعتبار واعتباره لغة ينبغي القياس عليها.

وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول في **باب الفاعل**، وقد استشهد بهذا القول عدة مرات في الباب ذاته، وجاء هذا الشاهد من أقوال العرب في المرتبة الثانية عنده، فكان الغرض منه التمثيل والاستئناس، فالشاطبي يشرح قول ابن مالك[2] في مسألة لزوم تاء التأنيث مع الفعل الماضي:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ [الرجز]

ويذهب الشاطبي إلى أنّ قوله: (إنما تلزَمُ)، أراد اللزوم القياسي خاصّة، وإلا فقد جاء السماعُ بخلاف ذلك، كبيت عامر بن جُوَيْن:

..... ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالها [المتقارب]

وكذلك قولُ بعضهم: «قال فلانة» في الموضع الثاني، وما أشبهها من النظائر. وقال نبّه على ذلك الناظم بعدُ، فإنّما مقصوده أن ذلك شاذٌّ، وإن القياس لزوم التاء[3].

على هذا فإن الشاطبي استشهد بقول العرب: قال فلانة ليبين لنا أنّه قول شاذ ومخالف للتقعيد النحوي، وذلك لأنّ تاء التأنيث تلزم الضمير المؤنث الحقيقي والمجازي، ولكنها لم تلزم الفعل (قال) في قول العرب: قال فلانة على الرغم من تأنيث كلمة (فلانة) تأنيثًا حقيقيًا، وقد جعل الشاطبي قول العرب في المرتبة الثانية من الاستشهاد لذا قال: (في الموضع الثاني)، ولم تلزم الفعل (أبقل) في العجز السابق على الرغم من تأنيث كلمة (أرض) تأنيثا مجازيًا، فاعتبر الشاطبي عدم لزوم التاء في المتقارب وفي قول العرب: قال فلانة من الشاذ، وذلك لأن التاء تلزم قياسًا، ولم يؤخذ بعين الاعتبار ما سُمِعَ عن العرب وضرورة قبوله كما هو، وبهذا فإن الشاطبي وافق المبرد في ردّ قول العرب: قال فلانة، وهنا يتجلّى لنا الفرق في توجيه كل من أبي حيان والشاطبي للقول ذاته، فأبو حيان جاء بقول العرب لتقعيد القاعدة وتوضيحها، بينما الشاطبي جاء بهذا القول ليبين أنّه مخالف للقاعدة، وأنّه من الكلام الشاذ، وأنّ القياس أولى من السماع بدليل قوله: "وأنّ القياس لزوم التاء"[4].

تكمن أهمية هذا القول من أقوال العرب في كونه مخالفًا للقاعدة النحوية التي تنصّ على أنّ تاء التأنيث تلزم الفعل الماضي المسند إلى ضمير مؤنث متصل، إذا كان التأنيث حقيقيًا، فالتاء لازمة للمؤنث الحقيقي نحو: قامت هند، وللمؤنث المجازي نحو: الشمس طلعت، ولا تحذف هذه التاء من الماضي إذا

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 6: 197.

[2] ينظر: ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، 23.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 569.

[4] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، وما جاء من قول العرب: «**قالَ فُلانَة**» شاذّ وقليل، وذلك لأنّه مخالف للقياس، وقد وافق أبو حيان سيبويه في قبول هذا القول، ولأنّه سمع عن العرب، وخالف الشاطبي سيبويه، ورفض هذا القول، وذهب إلى أنّه شاذ، فيحفظ ولا يقاس عليه[1].

3- «جَاءَتْهُ كتابي فاحتقرها»:

استشهد النحويون بهذا القول في باب الفاعل، في مسألة لحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي المسند إلى مذكر، وأول من استشهد به هو ابن جني في خصائصه، إذ استشهد به في بابين من أبواب كتابه؛ الأول هو (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها)[2]، والثاني (هو في شجاعة العربية)[3]، ولهذا القول مكانة واضحة بين الشواهد النحوية، فقد استشهد به النحويون ما يزيد عن عشرين مرة في كتب النحو، ويرجع سبب استشهادهم به إلى كونه نوعًا من أنواع المؤنث التي يجوز فيها تأنيث الماضي، فتاء التأنيث الساكنة تلحق الفعل الماضي المؤنث وجوبًا؛ إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، نحو: قامت هند، وإذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على مؤنث حقيقي أم مجازي، نحو: هند قامت، والشمس طلعت، وتلحق الفعل الماضي جوازًا؛ إذا كان الفاعل مجازي التأنيث مثل: طلعت الشمس، وإذا كان الفاعل حقيقي التأنيث مفصولًا عن الفعل بفاصل نحو: أتت اليوم هند. أما إذا كان مفصولًا بـ (إلا) فالتذكير أفصح، مثل: ما حضر اليوم إلا فاطمة. وإذا كان الفاعل مقصودًا به الجنس، (أي: فعل نعم وبئس)، نحو: نعمت المرأة حفصة، وبئست المرأة النمّامة[4].

وإن لحاق التاء للفعل الماضي مرتبط بنوع المؤنث المسند إليه الفعل، فللمؤنث أنواع[5] وهي:

1- المؤنث الحقيقي: وهو الذي يدلّ على أنثى من طبيعتها أن تلد أو تبيض، وتتناسل، ولو كان تناسلها عن طريق البيض والتفريخ، وإن انتهى المؤنث الحقيقي بعلامة تأنيث؛ كالتاء أو الألف، نحو: فاطمة، ليلى، وعلياء، سمي مؤنثًا لفظيًا ومعنويًا. وإن لم ينتهِ بعلامة تأنيث سمي مؤنثًا معنويًا، نحو: سعاد، هند. والمؤنث الحقيقي يجب تأنيث فعله إذا كان الفعل ماضيًا، فنقول: عائشةُ جاءتْ، وسعاد قالتْ.

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 571.

[2] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 1: 237 وما بعدها.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 360-411.

[4] ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، 2: 588.

[5] ينظر: النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001، 4: 147./ عباس حسن، **النحو الوافي**، 4: 587.

2- المؤنث المجازي: وهو الذي لا يلد، أو لا يبيض، ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة، أم مقدرة؛ مثل: دار، وشمس، وجهنم.

ويعرف المؤنث المجازي عن طريق السماع الوارد عن العرب، وهذا النوع من أنواع التأنيث له أحكام تتعلق بتأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثا تأنيثًا مجازيًا، وهي:

أ- يجب تأنيث الفعل الماضي إذا كان المسند إليه (الفاعل) ضميرًا متصلًا (مستترًا) يعود إلى المؤنث مجازي التأنيث، نحو: السفينةُ غَرِقتْ، والشمسُ طَلعتْ، والدار اتسعتْ، فالفاعل في غرقت، وطلعت، واتسعت مستتر يعود إلى المؤنث المجازي: السفينة، والشمس، والدار.

ب- يجوز تأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل ظاهرًا ومجازي التأنيث، نحو: غرقتِ السفينة، وطلعتِ الشمس، واتسعتِ الدار، فالتأنيث هنا جائز لا واجب، فيجوز لنا القول: غرق السفينة، وطلع الشمسُ، واتسع الدارُ.

3- المؤنث اللفظي: وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة، مع أن معناه مذكر، نحو: حمزة، أسامة، طلحة، ولا يؤنث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثًا لفظيًا، فلا يقال: حضرت حمزة، ولا يقال قامت أسامة، وذلك لمراعاة معناه.

4- المؤنث التأويلي: وهو ما كانت صيغته مذكرة في أصلها اللغوي، ولكن يراد تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدي معناها؛ ومن ذلك ما جاء عن العرب قولهم: «**جاءته كتابي فاحتقرها**». فكتاب المراد به (رسالة) أو (صحيفة). وهذا النوع من المؤنث يصح فيه مراعاة اللفظ من ناحية عدم تأنيث فعله المسند إليه، ويصح مراعاة المعنى الذي يؤول به بشرط وجود قرينة تمنع اللبس.

5- المؤنث الحكمي: وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث؛ بسبب الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ (ق: 21) فكلمة (كل) مذكرة في أصلها، ولكنها أضيفت إلى (نفس) المؤنثة فاكتسبت التأنيث.

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب **الفاعل**، في مسألة لحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي، فتاء التأنيث الساكنة تلحق الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثًا مؤوّلًا بمذكر، وهذا ما أطلق عليه النحويون المؤنث التأويلي، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل، فقال: "وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث، أو مؤول به ... تاء ساكنة"[1]، فمثال الماضي المسند إلى مؤنث: قامتْ هند، أما قول ابن مالك:

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**: 2: 110.

أو مؤول به، فشرحه أبو حيان فقال: "وقوله أو مؤول به يريد: أو مذكر مؤول بمؤنث، مثاله: «فلان لغوب أتته كتابي فاحتقرها، قيل للعربي الناطق بهذا: كيف تقول **جاءته كتابي؟** فقال: أوليس الكتاب بصحيفة» فأوّل المذكر بالمؤنث لما كان بمعناه. وهذا الذي ذكر أنه إذا أول المذكر بمؤنث فإنه تلحق الفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملًا على معنى التأنيث، وتذكيره هو المعروف"[1].

أما الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في الباب ذاته، وفي المسألة ذاتها، فقد بيّن أن تاء التأنيث تلحق الماضي إذا كان الفاعل مؤنثًا، وهذه التاء لا تلحق إلا المؤنث، أمّا ما كان مذكرًا نحو: "قام زيدٌ وخرج عمرو، لا تلحق فعله علامةٌ أصلًا، فإن جاء ما ظاهره ذلك فمؤول، كما قال القائل: «فلان لغوبٌ، **جاءته كتابي فاحتقرها**. فقيل: أتقول: جاءته كتابي؟! فقال: أليست بصحيفة». فأنّث الكتاب على معنى الصحيفة[2].

وجّه أبو حيان هذا القول على أنه حملٌ على المعنى، وتأويل المذكر بمؤنث قليل في كلام العرب، وبما أنّ الحمل على المعنى كثير في كلام العرب أخذ أبو حيان بهذا القول، وقد وافق أبو حيان من سبقه من النحاة في الاستشهاد بهذا القول كابن الأنباري في الانصاف[3]، والسيوطي في همع الهوامع[4]، أما الشاطبي فوافق أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول في الباب ذاته وفي الموطن ذاته، ولكنه اكتفى بالاستشهاد به دون أي توجيه، وذكر أنّه يجوز تأنيث المذكر كقول العرب: جاءته كتابي فاحتقرها، وفي استشهاده بهذا القول، وسكوته عن توجيهه دليل على قبوله.

ومن خلال المقارنة بين هذه الأقوال يتبيّن ما يلي:

1- وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بقولي العرب: «**ضَرَبوني قومُكَ، وضَرَباني أخواك**» إذ استشهدا بهذين القولين في باب الفاعل في مسألة إلحاق الفعل علامات تدل على التثنية والجمع مع كون الفاعل ظاهرًا، وهذه لغة عرفت عن بعض العرب، وقد وافق الشاطبي أبا حيان في سكوته عن توجيه هذين القولين، وفي صمتهما دليل على قبولهما هذين القولين، وفي استشهادهما دليل قبول كذلك.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 6: 186.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 567.

[3] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2: 763.

[4] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 2: 63.

2- خالف الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**قَالَ فُلاَنَة**» فأبو حيان ذهب إلى جواز حذف علامة التأنيث من الفعل الماضي المسند إلى المؤنث الحقيقي، واستشهد بقول العرب: قال فلانة، وأكّد أن هذا القول لا يجوز إلا حيث سمع، ولا يقاس عليه، ولكن يؤخذ به كونه سمع عن العرب، بينما رفض الشاطبي هذا القول وقال: إنّه شاذ، وإن القياس لزوم التاء.

3- يجوز تأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مذكرًا، ولكنه يؤول بمؤنث، وذلك كما جاء في قول العرب: «**جَاءَتْهُ كتابي فاحتقرها**» ولكن يشترط في المذكر المراد تأويله بالمؤنث سماع ذلك عن العرب منعًا لحدوث لَبْس في الكلام، وقد استشهد بهذا القول أبو حيان، وذهب إلى أنّه من باب الحمل على المعنى، وإلى أنّ تأويل المذكر بمؤنث قليل في كلام العرب، أمّا الشاطبي فاستشهد بهذا القول دون أن يوجهه أو يعلّق عليه، ولكن بإمكاننا اعتبار استشهاده به قبولًا له.

➢ الفصل الثالث: توجيه أقوال العرب في بعض المنصوبات

❖**المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الحال**

1- جَاءَتِ الخَيْلُ بَدَادِ

2- شَتّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ

3- قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ

4- مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ، وَعَلَيهِ مِئَةٌ بَيْضًا

5- خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها

❖**المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الاستثناء**

1- أَتاني سِوَاؤُكَ

2- اللّهُمَ اغْفر لي ولِمَنْ سَمِعَني حاشا الشَّيطانَ وابنَ الأصْبَغ

3- لو كانَ مَعَنا أَحَدٌ إلا زَيْدٌ لغُلِبْنا

4- أَقَلَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلا زَيْدٌ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقولُ ذاكَ إلاّ زَيْدٌ

5- ما لِيَ إلاّ أَبُوكَ

المبحث الأوّل: توجيه أقوال العرب في الحال

استشهد أبو حيان بستة وثلاثين قولًا من أقوال العرب في باب الحال، بينما استشهد الشاطبي بثلاثة وعشرين قولًا في هذا الباب، وربما يرجع السبب في زيادة عدد أقوال العرب عند أبي حيان إلى أنّه يتوسع كثيرًا، ويسهب في شرحه للمسائل النحوية، ولا يترك أي شاهد قرآني، أو شعري، أو نثري من كلام العرب، وأمثالهم إلا ويستشهد به، ويعلّق عليه، وهو وإن زادت أقوال العرب عنده إلّا أنّه يوجهها التوجيه ذاته الذي ذهب إليه النحاة الذين سبقوه، إلّا في القليل النادر فيعارضهم ويستدرك عليهم.

والشاطبي كذلك، فقد أولى أقوال العرب عناية واضحة، فالأقوال التي استشهد بها هي ذاتها عند غيره ممن سبقه من النحاة، والتوجيه عنده يتوافق في الأغلب في قبول القول أو اعتباره شاذًا، أو في الاستشهاد به للتمثيل والاستئناس مع من سبقوه من النحاة، ومع أبي حيان كذلك.

والواضح أن المشترك بين أبي حيان والشاطبي عنايتهما بالمسموع من كلام العرب، فلا يرد قولٌ من أقوال العرب إلا ويحاولان التأكيد على قبوله كونه سمع عن العرب، حتى وإن خالف هذا القول القاعدة العامة، فهو عندهم يؤخذ ولا يقاس عليه، ففي قول العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**» على سبيل المثال ذهب أبو حيان إلى أن سماعه عن فصحاء العرب صحيح، فهو حجة عليهم[1]، وذهب الشاطبي إلى أنّ السماع يدل على الجواز[2]، ويتضح هذا بمقارنة بين بعض الأقوال التي توافقا في الاستشهاد بها في هذا الباب، لتلمَّس عنايتهما في توجيه أقوال العرب، .

1- «جاءَتِ الخيل بَدادِ»[3]

استشهد النحويون بهذا القول في باب الحال على الأغلب، في مسألة وجوب تنكير الحال، إذ الأصل في الحال أن تكون نكرة، وأن يكون صاحبها معرفة، ولكن وقعت الحال معرفة في كلام العرب، وذلك قليل، حصره النحاة في حالات معينة[4] فقد جاءت الحال علم جنس في قول العرب: «**جاءتِ الخيلُ بَداد**».

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 2: 259.

[2] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 2: 472.

[3] جاء في جمهرة اللغة: (البَدَد: تباعُد الفخذين من كثرة لحمهما. ويُقال: جَاءَت الخَيلُ بَدادِ، إذا جاءَت متفرّقة) ينظر: الأزدي، **جمهرة اللغة**، مادة (بَدد).

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 26.

وأوّل من استشهد بهذا القول هو الخليل بن أحمد الفراهيدي في باب الخفض بالبنية[1]، وقد استشهد النحاة به أكثر من ثلاثين مرة في كتب النحو، وقد لاقى هذا القول عناية كبيرة من النحويين، وذلك لأنّه الشاهد الوحيد من مختلف الشواهد الذي وقعت فيه الحال معرفة لأنّها جاءت علم جنس.

الأصل في الحال أن تكون نكرة، لأنّها كالخبر، أو هي خبر في المعنى، والخبر نكرة، والأصل في صاحبها أن يكون معرفة، لأنّه مخبر عنه، لذا أُلزمت التنكير لئلا يتوهم كونهما نعتًا ومنعُوتًا[2]، ومن دواعي تنكيرها أيضًا أنّها جواب من سأل بـ (كيف)، وكيف سؤال عن نكرة، وكذلك الحال صفة للفعل في المعنى فقولك: (جاء زيدٌ راكبًا) يفيد أنّ مجيئه على هيئة مخصوصة، والفعل نكرة فصفته نكرة، وتنكير الحال مذهب الجمهور، وقد خالف بعضهم هذا المذهب، وحُصرت آراء النحاة في مسألة جواز تعريف الحال في ثلاثة مذاهب، وهي:

أ. مذهب الجمهور: أنّ الحال لا تكون إلا نكرة، وأنّ ما ورد منها مُعرَّفًا لفظًا فهو مُنَكّرٌ معنى: كقولهم: اجتهد وحدك، فتأويلها: اجتهد منفردًا.

ب. مذهب يونس والبغداديين: يجوز تعريف الحال، وقال يونس: (مررتُ به المسكينَ)[3].

ت. مذهب الكوفيين: فصّل الكوفيون فقالوا:" إن تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها، وإلّا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط: (زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ) فـ (الراكب والماشي): حالان، وصحّ تعريفهما لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: (زيدٌ إذا رَكب أحسنُ منه إذا مشى)، فإن لم تُقدر بالشرط لم يصحّ تعريفها، فلا تقول: (جاء زيدٌ الراكبَ)؛ إذ لا يصحّ (جاء زيدٌ إن ركب)"[4].

ومن أمثلة مجيء الحال معرفة قولنا: ادخلوا الأول فالأول، الأول حال ودخلت عليها (ال) التعريف فهي معرفة، فتؤولها بنكرة أي: مترتبين، و(جاءوا الجماء الغفير) أي جميعًا، وعلى هذا فالحال نكرة، وإذا جاءت معرفة وجب تأويلها بنكرة[5].

---

(1) ذكر الخليل بن أحمد في كتابه الجمل مبحثًا تحت عنوان الكسر بالبنية وهي أسماء لا تأتي إلا مكسورة، كحذام، وقطام، وبداد، فهذه الأسماء مبنية على الكسر دائما، وقد منع سيبويه كسر الساكن الذي بعد ألف الوصل بحذار وبداد ونظار؛ لأنه كان عنده أن نظار وحذار آخرهما ساكن وأنه اجتمع ساكنان في ذلك فكسر آخره لاجتماع الساكنين، ولم يكن ذلك في حذام لأن العرب تختلف في كسر حذام، ولم تختلف في نظار وحذار. ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، ت فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة، 1995، 199./ السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 5: 21.

(2) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 225–226.

(3) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 1: 318./ ابن عقيل، **شرح الألفية**، 2: 112.

(4) ابن عقيل، **شرح الألفية**، 2: 112.

(5) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 3: 271.

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**جاءَتِ الخَيْلُ بَدَادِ**» في باب الحال، في مسألة وقوع الحال معرفة، فالحال قد تجيء معرفة، وتؤول بنكرة، فقال: "وقد يجيء المؤوّل بنكرة علمًا قالت العرب: «**جاءَتِ الخيلُ بَدادِ**»، وبَدادِ عَلَم جنس، وإنما جاز أن يقع حالًا لتأوُّله بنكرة، ومعناه: جاءت الخيلُ مُتَبَدِّدةً"[1].

وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول من أقوال العرب في هذا الباب، فقال: "وقد يكون التعريف بالعلميَّة نحو: «**جاءَتِ الخيلُ بَدادِ**»، أي: مُتَبَدَّدةٌ، ومنه: (ذُو الرُّمة ذا الرُّمَّةِ أشهرُ منه غيلان)، والمعنى: ذو الرّمة مُسمَّى بهذا الاسم أشهر منه مُسمَّى بالآخر. فهذه كلُّها على خلاف الأصل؛ فلذلك أمر باعتقادِ كونِها في المعنى نكراتٍ"[2].

والشاطبي يقصد بقوله التعريف بالعلمية، أي علم جنس، وذلك لأن الأعلام باعتبار الشيوع والتخصص تقسم إلى علم شخص، وعلم جنس، وقد ذهب الشاطبي إلى رفض مجيء الحال معرفة، ولذلك قال: "فهذه كلها على خلاف الأصل؛ فلذلك أمر باعتقاد كونها في المعنى نكرات"[3]، فهو رفض الأخذ بهذا القول وقبوله، والدليل على رفضه قوله: (هذا على خلاف الأصل)، أمّا مقصد الشاطبي من قوله في توجيه هذا القول: (فلذلك أمر باعتقاد كونها في المعنى نكرات)، فهو يقصد علم الجنس؛ وذلك لأن علم الجنس نكرة في المعنى، لأنّه وُضِع للدلالة على الجنس كلّه لا على تحديد فرد معين، كونه غير مختص بواحد، وعلم الجنس وإن كان نكرة في المعنى إلا أنّه معرفة في اللفظ، لذا يعامل معاملة علم الشخص، فيصح الابتداء به، نحو: (أسامة قويٌّ)، ويجيء منه الحال نحو: (هذا أسامة مقبلًا)، ولا يسبقه التعريف، فلا يقال: (الأسامة)[4]، ولا يقال: (البداد)، لذا كلمة (بداد) في القول السابق معرفة من جهة اللفظ، فالشاطبي رفض مجيء الحال علم جنس كونها في المعنى نكرة، بينما أبو حيان لم يرفض هذا القول بل اكتفى بالاستشهاد به على مجيء الحال نكرة مؤولة بمعرفة، وفي استشهاده دليل قبول.

وبهذا يتبيّن أن أبا حيان والشاطبي كغيرهما من النحاة ذهبا إلى وجوب تنكير الحال في الأصل، ولكن ثمة حالات تجيء فيها الحال معرفة، منها ما سمع من قول العرب: «**جاءَتِ الخيل بَدادِ**» فقد جاءت الحال معرفة كونها علم جنس، وقد أخذ أبو حيان بهذا القول، بينما خالف الشاطبي أبا حيان ورفض الأخذ بهذا القول، واعتبره على خلاف الأصل.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 43.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 435.

[3] **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

[4] ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، 1: 112 وما بعدها

2- «شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ»[1]

استشهد النحويون بهذا القول في باب الحال، في مسألة تقديم الحال على العامل فيها، وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين كما سيتضح، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسألة: (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها)[2]، وقد استشهد النحاة بهذا القول أكثر من ثلاثين مرة في كتب النحو، وتكمن أهمية هذا القول في كونه من الشواهد المسموعة عن العرب في مسألة تقديم الحال على العامل فيها، والعامل في الحال على ضربين[3]:

عامل متصرّف؛ والتصرف هو التنقل في الأزمنة، ويضم اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، والعامل المتصرّف قد يكون فعلًا متصرفًا، نحو: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، نحو: (مُسرِعًا ذا راحلٌ)، وكقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (القمر: 7).

وعامل غير متصرّف؛ كأن يكون فعلًا غير متصرف، كفعل التعجب الجامد، نحو: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا). أو يكون العامل في الحال صفة تشبه الجامد كأفعل التفضيل نحو: (محمدٌ أفصح الناس متحدِّثًا)، وقد يكون العامل في الحال اسم فعل نحو: (نزال مسرعًا)، أو قد يعمل في الحال عامل معنوي، وهو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه، نحو: أسماء الإشارة، وحرف التمني (ليت)، وحرف التشبيه (كأنّ)، والظروف، والجار والمجرور، نحو: (ليتَ عليًّا زائرنا مُخلصًا)، و(إبراهيمُ في الدار جالسًا)، و(خالدٌ عندك منصتًا) "فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك ولا فيما أشبهه"[4].

أجاز البصريون تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل في الحال متصرفًا، سواء أكان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، نحو: (راكبًا جاء زيد)، أو مضمرًا، نحو: (راكِبًا جئتُ)، ومنعوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل غير متصرف، نحو: (زيدٌ قائمًا في الدار)، فسيبويه لا يجيزه، لأنّ العامل غير متصرّف[5]، وحجّتهم في إجازة تقديم الحال على العامل المتصرّف؛ السماع والقياس؛ أما السماع فقد سُمِع عن العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**» فـ (شتى) "حال من الحلبة الواقعة فاعلًا لتؤوب، وقد

---

[1] ومعناه أنّ الرعاة يجتمعون عند ذهابهم لحلب الإبل، فإذا عادوا تفرقوا، فيؤوب الأول، فالأول منهم، ويضرب هذا المثل لتفرق الناس. ينظر: الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ت جماعة من المختصين، دار الهداية، مادة (ح ل ب).

[2] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 250.

[3] ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 198./ العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، 1: 288./ابن عقيل، **شرح الألفية**، 2: 120.

[4] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 2: 274.

[5] ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، 206.

تقدمت الحال على صاحبها وعلى العامل فيها أيضًا، وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلًا متصرفًا، فهو من القوة بحيث يعمل متأخرًا أو متقدمًا"[1]، وأمّا القياس فلأن العامل متصرف وجب أن يكون عمله متصرفًا، قياسًا على المفعول، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[2].

وأجاز الكوفيون تقديم الحال على العامل فيها إذا كان صاحب الحال مضمرًا، نحو: (راكبًا جئت)، ومنعوا تقديم الحال إذا صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، وحجّتهم في ذلك أنّ تقديم الحال على الاسم الظاهر يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، واستدرك ابن الأنباري على الكوفيين فقال: وهذا فاسد، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾(طه: 67) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وهو وإن كان مؤخرًا في اللفظ، إلا أنّه كان في تقدير التأخير جاز التقديم[3].

استشهد أبو حيان في قول العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**» في مسألة تقديم الحال على عاملها، فقد أجاز أبو حيان تقديم الحال على عاملها متّبعًا في ذلك مذهب البصريين، واستدلّ على جواز تقديمها على عاملها بالقياس والسماع، أمّا القياس فلشبه الحال بالمفعول فيه، وهو الظرف[4]، "وأمّا السماع فقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (القمر: 7) وخشعًا حال، وذو الحال الضمير في يخرجون، والعامل يخرجون، وقد تقدمت الحال عليه، وقالت العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**»، فـ (شتّى) حال من الحلبة، وقد تقدَّمت على تؤوب، وهو العامل فيها"[5].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول من أقوال العرب في المسألة نفسها، إذ إنّه اتّبع مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان صاحب الحال مظهرًا أو مضمرًا، وردّ على الكوفيين في قولهم إن الحال لا يجوز تقديمها على العامل فيها مع الاسم الظاهر، فقال: "ولا يمنع تقديم المضمر على المظهر إذا كان المضمر مؤخرًا في الرتبة على المظهر"[6]، "وأيضًا فإذا كان العاملُ متصرفًا في نفسه وجب أن يكون مُتصرفًا في معموله ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا فوجب الحكم بالجواز. وإلى هذا فالسماع يدل على الجواز. كما في المثل السائر: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**»[7].

---

[1] ابن الخباز، **توجيه اللمع**، 206.

[2] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 250./ العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، 383.

[3] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 251.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 84.

[5] ينظر: **المصدر نفسه** والصفحة نفسها.

[6] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 471.

[7] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 471-472.

وافق الشاطبي أبا حيان في جواز تقديم الحال على العامل فيها سواء أكان هذا العامل مظهرًا أو مضمرًا، وهذا مذهب البصريين وحجّتهم في ذلك القياس، فكما أن المفعول يجوز تقديمه على الفعل جاز تقديم الحال على عامله، ودليلهما على ذلك السماع فقد سمع عن العرب قولهم: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**»، وهما بهذا يوافقان غيرهما من النحاة في قبول هذا القول لتقعيد القاعدة.

3- «قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الحال، في مسألة دخول الواو على الفعل المضارع إذا كانت الحال جملة فعلية، فقد منع النحاة دخول الواو على المضارع إذا كان صدر الجملة خاليًا من (قد)، فلا يجوز: (جاء زيدٌ ويضحك)، فمثل هذه الجملة تُحمل على أنّ الفعل (يضحك) خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة على جملة اسمية، ومن ذلك قول العرب: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**» أي: (وأنا أصكُّ عينه)، فالجملة الفعلية (أصكّ عينه) في محل رفع خبر مبتدأ محذوف.

أوّل من استشهد بهذا القول هو ابن الأثير في كتابه البديع في علم العربية، في فصل أحكام الحال[1]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على أربع وعشرين مرة في كتب النحو، وفي هذا تتضح عنايتهم بالمسموع من كلام العرب.

الأصل في الحال أن تكون مفردة، نحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، وقد تأتي جملة؛ اسمية أو فعلية، ولكن بشروط،" فإذا وقعت الجملة حالًا، فلا بدّ فيها ممّا يعلّقها بما قبلها، ويربطها به، لئلا يتوهم أنّها مستأنفة"[2]، وقد يكون هذا الرابط في جملة الحال الواو، نحو: (جاء زيدٌ ويده على رأسِهِ)[3]، أو الضمير كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ﴾ (البقرة: 36) فجملة (بعضكم لبعض عدو) في محل نصب حال مشتملة على ضمير، وهو ضمير المخاطب في (بعضكم) أو قد يكون الرابط الواو

---

[1] ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 196.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 26.

[3] ينظر: الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي، **الكناش في فني النحو والصرف**، ت رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، 1: 185.

والضمير معًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [1] (البقرة: 187) وبالإضافة إلى وجود رابط في جملة الحال، يشترط فيها أن تكون خبرية خالية من استقبال أو تعجب[2].

لا بدّ من وجود رابط في جملة الحال، والرابط قد يكون الواو، أو الضمير، أو كليهما، ولكن هل ثمة قاعدة تحدد نوع الرابط الداخل على جملة الحال الاسمية أو الفعلية؟ أمّا الجملة الاسمية، فلا يشترط تحديد نوع الرابط فيها، فقد يكون الرابط الواو، نحو: (زارني صديقي والشمسُ طالعة)، وقد يكون الرابط الضمير، نحو: (جاء رجلٌ هو صاحبي)، وقد يكون الرابط الواو والضمير معًا نحو: (جاء رجلٌ وهو صاحبي)[3]، ولكن تجب الواو في الجملة الاسمية التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال، نحو: (جاء الرجل والشمس طالعة)[4].

أمّا الجملة الفعلية فإذا كان الفعل مضارعًا مثبتًا فإنّه يجب فيها أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال، نحو: (جاء رجلٌ يجرُّ ثوبَه)، فالهاء في (ثوبه) تعود على صاحب الحال وهو الرجل، والغالب في الجملة الفعلية إذا كان فعلها مضارعًا مثبتًا أن يكون الرابط الضمير، ويمنع دخول الواو على الجملة الفعلية كرابط إذا حذف الضمير، وذهب النحاة إلى أنّ دخول الواو على المضارع دون دخول الضمير يشترط فيه أن يسبق المضارع بـ (قد)، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ﴾ (الصف: 5)، أمّا إذا لم يسبق المضارع بـ (قد) فلا تكون الجملة في محل نصب حال، بل تكون الجملة في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، فتصير الجملة اسمية[5]، وقد ذهب النحاة إلى هذا التأويل؛ لأن الواو لا تدخل على الاسم، فلا نقول: (جاء زيدٌ وضاحكًا)، فكما لا تدخل على الاسم لا تدخل على المضارع لشبه المضارع بالاسم[6].

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**» في باب الحال، في مسألة دخول الواو على الفعل المضارع في الجملة الحالية، فكما مرّ فإنّ الأصل في الرابط في الجمل الحالية هو الضمير، أمّا الواو فتدخل على الجملة الفعلية إذا سبق الفعل المضارع بـ (قد)، ولكن دخول الواو دون (قد) يجعل ما بعدها جملة في محل رفع خبر المبتدأ، ولذا قال ابن مالك: وقد تصحب الواو المضارع المثبت... فيجعل

---

[1] ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك**، 1: 340.

[2] ينظر: السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000، 2: 295.

[3] ينظر: ابن العثيمين، محمد بن صالح، **شرح ألفية ابن مالك**، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 2012، 2: 531، 432

[4] ينظر، ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 294.

[5] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 24. وما بعدها./ ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 292 وما بعدها./ ابن العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، 2: 526. وما بعدها.

[6] ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، 580./ الحازمي، أحمد بن عمر، **شرح ألفية ابن مالك**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، الدرس السادس والستون، 10.

على الأصح خبر مبتدأ مقدّر[1]، فاستشهد أبو حيان على هذا فقال: "مثاله ما حكاه الأصمعي عن بعض العرب: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**»"[2].

واستدرك النحاة على قول ابن مالك: (فيجعل على الأصح خبرًا مقدرًا) كابن عقيل، الذي ذهب في شرحه للتسهيل إلى أنّه: "قيل: لا حاجة إلى التقدير، وقيل: الواو عاطفة"[3]، وكناظر الجيش الذي ذهب إلى أن ابن مالك قصد بقوله: (على الأصح): "أن بعضهم لا يقدر مبتدأ، ويجعل الواو مباشرة المضارع على قلَّة"[4].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بقول العرب: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**» في باب الحال، في المسألة ذاتها، ولكنه خالف النحاة في دخول الواو على الفعل المضارع المثبت، فقد ذهب النحاة إلى أنّ الأكثر دخول الضمير على المضارع المثبت، والواو يجب دخولها إذا سبق المضارع بـ (قد) وتكون الجملة اسمية والمبتدأ محذوف إذا لم يسبق المضارع بـ (قد)، ولكن الشاطبي أجاز أن تكون الجملة الفعلية المصدرة بالواو في محل نصب حال، فقال: "وأمّا المصدرة بالواو فمن الناس من يمنع القياس فيها، فلا تقع عندهم حالًا إلّا أن يُتَلَقَّى مسموعًا لقلة ما جاء من ذلك؛ لأنّ القياس يأباه، فإنّ المضارع في تقدير اسم الفاعل، وأنت لو قلتَ: (جاء زيدٌ وضاحكًا) لم يستقمْ، فكذلك ما كان في تقديره. وأجازَ ذلك ابن مالك في التسهيل لكن قليلًا... واستدلَّ على ذلك بالقياس، والسماع. فالسماع نحو ما رواه الأصمعي من قولهم: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**»"[5] ..."فقوله: (وأصك عينه) جملة في موضع الحال... وأمّا القياس فكما تقع سائر الجمل الفعلية حالًا فكذلك هذه، وما ألزموه من التقدير الفاسد فلا يلزم؛ فإنّه كما تقدّر الجملة الاسمية ذات الواو بغير واو، فكذلك تقدّر الجملة الفعلية ذات الواو بغير واو"[6].

يتبين ممّا سبق أنّ أبا حيان ذهب إلى أن الواو قد تدخل على جملة الحال المضارعة ولكن يشترط في دخولها أن يسبقها (قد)، أما إذا دخلت على الجملة المضارعة دون أن يسبقها (قد) فتعتبر الجملة اسمية خبرها محذوف، أما الشاطبي فقد أجاز أن تكون الجملة الفعلية المصدرة بالواو في محل نصب حال، ولا داعي لاعتبارها جملة اسمية.

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 367.

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 180.

[3] ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 2: 47.

[4] ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 4: 2339.

[5] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 498.

[6] **المصدر نفسه**، 3: 499.

4- «**مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ**»، و«**عليه مئة بيضًا**»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الحال، في مسألة تنكير صاحب الحال، وأوّل من استشهد بهذين القولين هو سيبويه في باب: (ما لا يكون الاسم فيه إلّا نكرة)[1]، واستشهد النحاة من بعده بهذين القولين ما يزيد على عشرين مرة، ما يدلّ على عنايتهم الملحوظة في المسموع من كلام العرب.

ذهب النحاة إلى أن الأصل في الحال أن تكون نكرةً، وأن يكون صاحبها معرفةً، وعلّة كون صاحب الحال معرفةً هي أنّ الحال كالخبر، وصاحب الحال كالمبتدأ، لذا كان صاحب الحال معرفةً كالمبتدأ، والحال نكرة كالخبر، وكما وضع النحاة مسوغات للابتداء بالنكرة، وضعوا مسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة، فلم يجئ صاحب الحال نكرة في اللغة إلا بمسوغٍ[2]، ومن مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة[3]:

أ. تخصيصه بوصف: نحو: (جاءني رجلٌ من قومك شاكيًا)، أو بالإضافة كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (الدخان: 4).

ب. تقديم الحال عليه نحو: (جاءني راكبًا رجلٌ).

ت. اعتماده على نفي أو نهي، ومثال اعتماده على نفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (الحجر: 4)، فواو (ولها كتاب) واو حالية، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال، وصاحب الحال (قرية)، ومثال اعتماده على نهي، قول قطري بن الفجاءة [4]:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجام يومَ الوغى مُتَخَوِّفا لحِمامِ [الكامل]

إن وضع النحاة هذه المسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة يقصد منه حصر حالات مجيئه نكرة، كي لا يعتبر مجيئه نكرة هو الأصل، وقد جاء في كلام العرب صاحب الحال نكرة دون أن يكون لمجيئه نكرة مسوغ من هذه المسوغات، وذلك فيما سُمِعَ عن العرب: «**مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ**»، و«**عليه مئة بيضًا**».

---

(1) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 112.

(2) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 740.

(3) ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 737.

(4) ينسب هذا البيت لقطري بن الفجاءة، وذكر ابن الناظم أنه للطرماح بن حكيم، ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح الكافية الشافية**، 2: 739.

استشهد أبو حيان بهذين القولين في باب الحال، في مسألة مجيء صاحب الحال معرفة، فابن مالك قال في شرح التسهيل: (لا يكون صاحبُ الحال في الغالب نكرةً)، وشرح هذا أبو حيان فقال: "وقوله في الغالب احتراز من قولهم: عليه مئةٌ بيضًا، وفيها رجلٌ قائمًا، فإنّ ذا الحال نكرة، وليس فيه شرط مما ذكر المصنف"[1]، وأبو حيان يقصد بهذا الكلام إخراج قولي العرب من مسوغات تنكير صاحب الحال، لذا قال وليس فيه شرط مما ذكر المؤلف، فهذان القولان جاء صاحب الحال فيهما نكرة دون وجود مسوغ لتنكيره، وهو جعلهما شاهدين في المرتبة الأولى، واستثناهما من القاعدة التي تقتضي وجود مسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة.

واستدرك أبو حيان على جماعة من العرب ذهبوا إلى أنّ مجيء صاحب الحال نكرة من شأنه أن يجعل النصب على الحال ضعيفًا جدًّا إذا قدِّمت الحال على صاحبها، نحو: فيها قائمًا رجلٌ، وهذا قائمًا رجلٌ، فأصل الجملة: (فيها رجلٌ قائمٌ)، و(هذا رجلٌ قائمٌ)، وإذا كان كذلك فالأصل أن يجري قائمًا نعتًا على رجل، وإن جاز فيه النصب، فالنعت أقوى، فقال: "والقياس قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ من العرب منها: «**بِهِ داءٌ مُخالِطُه**»، وَ«**مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ**»، أي: مَمْسوحًا بذلك، وَ«**وقعَ أمرٌ فُجاءةً**»، وَ«**عليه مئةٌ بيضًا**»"[2]. وهو بهذا يوضح أنّ مجيء صاحب الحال نكرة دون وجود مسوغ جائز، والدليل على ذلك القياس، فقد ذهب يونس والخليل إلى جواز القياس، وإن لم يكن بمنزلة الإتباع، والسماع عن العرب، وهو بهذا أجاب النحاة في مسألة مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ، فجعل من كلام العرب دليلًا بالمنزلة الأولى.

أما الشاطبي فقد استشهد بهذين القولين في باب الحال، في المسألة ذاتها، وقد ذهب الشاطبي إلى أنّ مجيء صاحب الحال نكرة يكون على القياس والسماع، والقياس هو المسوغات التي ذكرها النحاة، ومجيئه على السماع نادرٌ، وسيبويه أجازه على قلّة، "ومن ذلك قولهم: «**مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ**»، وَ«**عَلَيهِ مِئَةٌ بَيْضًا**»"[3]. وهو بهذا يقبل هذين القولين من أقوال العرب في هذه المسألة، ويؤكد جواز مجيء صاحب الحال نكرة سماعًا عن العرب، وإن كان قليلًا.

وافق الشاطبي أبا حيان في مسألة مجيء صاحب الحال نكرة قياسًا وسماعًا عن العرب، ووافقه في الاستشهاد بهذين القولين، وبجعلهما في المرتبة الأولى لجواز مجيء صاحب الحال نكرة، وهما بهذا يجعلان من المسموع من أقوال العرب مصدرًا أساسيًا في التقعيد النحوي المعتمد على أهم أصول النحو، وهو السماع.

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 60.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 9: 60، 61.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 449.

5- «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»

استشهد النحاة بهذا القول في أبواب عدة، منها باب الحال، في مسألة اشتقاق الحال وانتقاله، وأول من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب (من الفعل يستعمل في الاسم)[1]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على أربع وأربعين مرة في كتب النحو، ما يؤكد قيمة هذا القول.

من أوصاف الحال أن تكون مُنْتَقِلَةً، والمقصود بالانتقال التغيّر الدائم، وعدم الثبات، والأصل في الحال أن تكون منتقلة، "أي: تفارق صاحبها ويكون متصفًا بغيرها، لأنّ لفظ الحال نفسه ينبئ عن ذلك ويدلّ عليه"[2]، فالحال معناها الانتقال لذلك كانت وصفًا لمتغير، نحو: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا)، فـــــ(ضاحكًا) وصف منتقل، لجواز انفكاكه عن زيد، فقد يجيء باكيًا، أو مسرعًا، أو غاضبًا، أو حزينًا... وثمة حالات محددة يجيء فيها الحال لازمًا ثابتًا غير منتقل، وهي[3]:

أ. أنْ تكون مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ (البقرة: 91)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ (مريم: 33).

ب. أنْ يَدلَّ عاملها على تجدد صاحبها، كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ (النساء: 28)، وكقول العرب: «**خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا**»، فـــ(يديها) بدل من الزَرافة، و(أطول) حال مُلازمة للزرافة.

ت. ما سُمِعَ عن العرب دون وجود قياس يحكمه، ودليل ذلك السماع، كقوله تعالى: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ (آل عمران: 18) ، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ (الأنعام: 114).

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في باب الحال، في مسألة توضيح انتقال الحال، فمن أوصاف الحال الانتقال، وقد استشهد أبو حيان بأمثلةٍ تدلّ على معنى هذا الوصف، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ (الأنعام: 114). وذهب أبو حيان إلى أن نصب (مفصلًا) قد يكون على كونه نعتًا لمصدر محذوف، أي: إنزالًا مفصلًا، وكقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ (النساء: 28)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ (مريم: 33)، و﴿طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ (الزمر: 73)، ومن كلام العرب: «خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»(4). وقال أبو حيان في توجيه هذا القول: "وجعلوا ما

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 155.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 249.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 249، 250./ ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، 2: 109.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، **9**: 10.

ورد من قولهم: «خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» ... محمولًا على التأكيد لأنّه في حكم المعلوم"[1].

فأبو حيان جعل الحال ثابتة في هذا القول لأنّها مؤكدة، بينما جعلها غيره من النحاة وصفًا ثابتًا لأنّ عامل الحال (خلق) يدلّ على تجدد صاحبها[2]. وأيّا كان سبب مجيئها ثابتة إلا أنّه لم يخالف هذا الرأي من جواز مجيء الحال ثابتة في حالات محددة.

وقد حمل بعض النحاة هذا القول من أقوال العرب على الرفع، فقال: «**خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَاها أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا**» فجعل (يداها) مبتدأ مرفوعًا، و(أطول) خبر المبتدأ[3].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بقول العرب هذا في باب الحال، في المسألة ذاتها، وذهب إلى أنّ أكثر مجيء الحال غير منتقلة، وقال: "فممّا جاء منه غيرَ منتقل قول الله تعالى: : ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾(ال عمران: 18)، فقائمًا حالٌ من اسمِ الله، وهو وصفٌ ثابت لا ينتقل، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ﴾ (الأنعام: 114) ، وقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: 28)، وقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم:33) وقوله: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ (الزمر: 73)، وقالت العرب: «**خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا**»"[4]. والشاطبي اكتفى بذكر الشواهد على مجيء الحال غير منتقلة، موضحًا أنّ مجيئها غير منتقلة يكون للتأكيد، وهو بهذا يوافق أبا حيان.

ويتضح ممّا سبق موافقة الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا **أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا**» في جواز مجيء الحال دالة على الثبات.

ومما سبق تتبيّن عناية أبي حيان والشاطبي بالمسموع من كلام العرب، وموافقتهما للنحاة السابقين لهما في توجيه هذه الأقوال، وقد زادت أقوال العرب التي استشهد بها أبو حيان على أقوال الشاطبي في باب الحال، وربما يرجع سبب هذه الزيادة إلى إسهاب أبي حيان في الشرح، وسرده آراء النحاة في كل مسألة، والاستدراك عليهم بالحجج والأدلة، وقد خلص هذا المبحث إلى نتائج من مقارنة توجيه أبي حيان والشاطبي لأقوال العرب، وهي:

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 9: 13.

[2] مثل ابن الوردي، ينظر: ابن الوردي، **شرح ألفية ابن مالك**، 1: 320./ وابن هشام، **أوضح المسالك**، 2: 249.

[3] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 259.

[4] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 425.

*خالف الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**جاءتِ الخيلُ بَداد**»، ويرجع السبب في هذه المخالفة إلى موقف الشاطبي من مسألة جواز مجيء الحال معرفة، فقد رفض الشاطبي جواز مجيء الحال معرفة، أو تأويل الحال المعرفة بنكرة، واعتبر هذا خلاف الأصل، ونتج عن هذا رفضه لهذا القول، بينما أجاز أبو حيان مجيء الحال معرفة إذا صحَّ تأويلها بنكرة لذا أخذ بهذا القول.

وكذلك خالف الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ**» فقد ذهب النحاة إلى أنّ المضارع إذا جاء جملة حالية لا بدّ من وجود رابط يربط هذه الجملة بالجملة السابقة، واشترطوا أن يكون هذا الرابط الضمير، أمّا إذا كانت (الواو) هي الرابط فلا بدّ أن يسبقها (قد)، وفي حالة دخول الواو على المضارع دون وجود (قد) تعتبر الجملة جملة اسمية خبرها مقدر، ولكن الشاطبي استدرك على النحاة قولهم هذا، وذهب إلى أنّ المضارع إذا سبقته واو الحال دون دخول (قد) تبقى الجملة حالية، ولا تصبح اسمية كما ذهب النحاة، وهو بهذا خالف أبا حيان.

*وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**»، وذلك لإجازتهما تقديم الحال على العامل فيها، وقد أخذا بمذهب البصريين، ودليلهم على ذلك السماع عن العرب: «**شَتَّى تَؤوبُ الحَلَبَةُ**».

*وافق الشاطبي أبا حيان في الاعتماد على المسموع من كلام العرب في تقعيد النحو، فجعل قولي العرب: «**مررت بماءٍ قعدة رجلٍ**»، و«**عليه مئة بيضًا**» دليلًا على جواز مجيء صاحب الحال نكرة، دون وجود مسوغ لتنكيره.

*وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» في جواز مجيء الحال دالة على الثبات لكونها مؤكدة، والأصل فيها أن تكون منتقلة.

❖ **المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الاستثناء**

بلغ عدد أقوال العرب التي استشهد بها أبو حيان في باب الاستثناء سبعة عشر قولًا، وقد اعتنى بتوجيه هذه الأقوال، ويرجع سبب عنايته بأقوال العرب إلى أنّه يولى المسموع من كلام العرب اهتمامه، وأنّه يقعّد القاعدة بالأدلة والشواهد المتنوعة، وظهر دليل عنايته بأقوال العرب في باب الاستثناء في أكثر من موضع، منها استشهاده بأقوال العرب في مسألة اشتراط الفراء في جواز نصب المستثنى تعريف المستثنى منه، فقد اشترط الفراء في جواز نصب المستثنى في الاستثناء التّام المنفيّ أن يكون المستثنى منه معرفة، واستدرك عليه أبو حيان فقال: "ومذهب الفراء مردود بالسماع والقياس: أمّا السماع فهو ما روى س عن يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، بالنصب بعد النكرة... وأمّا القياس فالنصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جعل تقدير ترجيحه عليه مانعًا منه لكان ذلك إجحافًا بالأصل، فضعف بهذا الاعتبار"[1].

وكثيرًا ما يكون لأبي حيان ردّه على النحاة ومعارضتهم بأدلة سماعية، وكثيرًا ما يقدّم السماع على القياس، وهذا الأصل في تقعيد اللغة.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بأحد عشر قولًا في هذا الباب، وأولى المسموع من كلام العرب عناية اتّضحت من توجيه أقوال العرب، وبمقارنة توجيهاته بتوجيهات أبي حيان، فقد وقف عند أغلب الأقوال التي استشهد بها ليوضح قيمتها في تقعيد القاعدة، وقد ردّ مذهب الفراء في اشتراط نصب المستثنى تعريف المستثنى منه، فقال: "والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر: أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا، وهو نصٌّ في موضع الخلاف"[2].

وتتضح عناية أبي حيان والشاطبي بأقوال العرب من خلال مقارنة توجيهاتهما لبعض الأقوال في باب الاستثناء فيما يأتي:

1- «أتاني سِوَاؤُكَ»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الاستثناء، في مسألة ظرفية (سوى)، فالنحاة في سوى على مذاهب، ومنهم الكوفيون الذين ذهبوا إلى أنّ (سوى) تكون اسما وظرفًا، ومن أدلة اسميتها ما رواه الفراء

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 214-215.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 356.

عن أبي ثروان[1]: «**أتاني سِوَاوُكَ**»، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن الأنباري في مسألة: (هل تكون سوى اسمًا أو تلزم الظرفية؟)[2] ومسألة الخلاف هذه هي موضوع هذا القول، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمس عشرة مرة في كتب النحو.

اختلف النحاة في سوى هل تلازمها الظرفية؟ أم تكون ظرفًا حينًا واسما حينًا؟ وللنحاة في سوى مذاهب وكلٌّ مذهب له أدلة ارتكز عليها نوردها على النحو الآتي:

أ- مذهب الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تكون ظرفًا، وتكون اسمًا بمعنى (غَيْر) لأنّها مثلها، لأمرين: "أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: (قاموا سواك)، و(قاموا غيرَك) واحدٌ. وأنّه لا أحد منهم يقول: (إن سوى عبارة عن مكان أو زمان) وما لا يَدُلُّ على مكانٍ، ولا زمانٍ فبمعزلٍ عن الظرفية. الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرف. والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلافُ ذلك؛ فإنّها قد أُضيف إليها وابتدئ بها، وعَمِلَ فيها نواسخُ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية"[3]. ومن أمثلة الابتداء بها، قول أبي المولى المدني[4]:

وَإِذا تبَاعُ كَرِيمَةٌ أَو تُشتَرى فسواك بَائِعُهَا وَأَنت المُشْتَرِي [الكامل]

ومن أمثلة رفعها بـ (ليس)، قول مجنون ليلى [5]:

أَأَتْرُكُ لَيلى لَيسَ بَيني وَبَينَها سِوى لَيلَةٍ إِنّي إِذًا لَصَبورُ [الطويل]

ومن أمثلة رفع (سوى) قول بعض العرب: «**أتاني سِوَاوُكَ**»، بهذه الأمثلة احتجّ الكوفيون على أنّ (سوى) قد تكون اسمًا.

---

[1] أبو ثروان: هو علي بن ثروان بن الحسن الكندي، من بني عكل، وهو أعرابي بدوي، تعلّم في البادية، وكان من الذين شايعوا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية المعروفة، وأكثر الفراء من الرواية عنه، ومن مؤلفاته كتاب: (خلق الفرس)، وكتاب (معاني الشعر) ولم أقف على تاريخ وفاته. ينظر: الحموي، ياقوت، **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ت إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، 2: 775./ المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، 2: 682./ النيسابوري، علي بن أحمد، **التفسير البسيط**، ط1، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، 21: 211.

[2] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 294.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 716-717.

[4] ينسب هذا البيت لابن المولى محمد بن عبد الله المدني، يمدح به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، ينظر: ابن مالك الأندلسي، **شرح الكافية الشافية**، 2: 718.

[5] ابن الملوح، قيس بن مزاحم العامري، **ديوان قيس بن الملوح**، دراسة وتعليق يُسرس عبد الغني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، 91.

ب- مذهب البصريين: ذهب البصريون إلى أنّ (سوى) ملازمة للظرفية لا تتصرف، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر[1].

وذكر سيبويه في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت)[2] أنّ ثمة أشياء قد تكون كلها أسماء غير ظروف، منها سواؤك، فقال: "ومن ذلك أيضًا: هذا سواءَك، وهذا رجلٌ سواءَك. فهذا بمنزلة مكانَك إذا جعلته في معنى بَدَلَكَ. ولا يكون اسمًا إلا في الشعر، قال بعض العرب، لما اضطُرّ في الشعر جعله منزلة غيرٍ، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار"[3]:

ولا ينطق الفَحْشاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُم إذا قعدوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا [الطويل]

وقال الآخر، وهو الأعشى[4]:

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتي وما قصدت من أهلِها لِسَوائكا [الطويل]

ت-مذهب الرمّاني والعكبري: تستعمل (سوى) ظرفًا غالبًا، وتكون اسمًا كغير قليلًا، وارتضى الأشموني هذا المذهب، وذهب إلى أنّه أعدل من مذهب البصريين[5].

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**أتاني سِوَاؤُكَ**» في باب الاستثناء، في مسألة ظرفية (سوى)، وردّ على ابن مالك الذي وافق الكوفيين في مذهبهم واستشهد بشواهدهم، فقال: "وإنما كَثَّرَ الشواهد على زعمه لأنه ذهب مذهبًا قلَّ أن يُتَّبَع عليه؛ لأنَّ مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته، وهي عندهم منصوبة على الظرف، ولا حجة فيما كَثَّرَ به من الشواهد؛ لأنّها كلّها جاءت في الشعر، وهو محل ضرورة، ولم يجئ شيء منه في الكلام... وأمّا رواية الفراء «**أتاني سِوَاؤُكَ**» فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[6].

أما الشاطبي فقد وافق أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول في هذه المسألة، ولكنه خالفه في المذهب الذي اتّبعه، فأبو حيان خالف ابن مالك في أنّ الأصل في سوى أن تكون اسمًا، وردّ عليه، بينما وافقه الشاطبي وأيّده بما ذهب إليه في ألفيته، واحتجّ على ذلك بأدلة من القياس والسماع؛ أما القياس فإن (سوى) في الأصل وضعت لغير الظرفية، وأصلها الوصف كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1: 294. وما بعدها./ الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 1: 236.

[2] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 403.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 1: 407-408.

[4] البيت للأعشى، ينظر: الأعشى، **ديوان الأعشى الكبير**، 89.

[5] ينظر: الأشموني، **شرح الألفية**، 1: 236.

[6] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 358.

كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: 64) ، وقوله: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ (فصلت: 10) ولما كان أصلها الوصف دلّ هذا على أنّها متصرفة، وهي كذلك فيها معنى (غير)، ولما تضمنت معناها جرت مجراها في أنّها تصرفت، واستلزم ذلك انتفاء الظرفية عنها كما هي منتفية عن (غير)، ولو كانت ظرفًا لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه؛ إذ معنى الظرف ما ضُمِّن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان، وسوى ليس فيها معنى (في)، ولا هي اسم زمان ولا مكان فلا ظرفية فيها ألبتة، فهي وغير سواء[1].

وأمّا السماع فقد تقدم من الشعر جملةٌ... وحكى ابن الأنباري: «**أتاني سِوَاؤُكَ**»، ومن أمثلة الفراء: أتيت سواك، أي غيرك. فهذا كله دليلٌ واضح على صحَّة ما تقدَّم[2].

ويتضح ممّا سبق أن الاختلاف في توجيه قول العرب: «**أتاني سِوَاؤُكَ**» بين الشاطبي وأبي حيان راجع إلى اختلافهما في مسألة (سوى) وظرفيتها، فقد وافق أبو حيان البصريين في أنّ سوى لازمة للظرفية، ولهذا ذهب إلى أن هذا القول من كلام العرب شاذ، ووافق الشاطبي الكوفيين في أن (سوى) اسم مرادف لغير فقبل هذا القول وأخذ به.

2- «اللّهُمُ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَع حاشا الشَّيطانَ وَابْنَ الأَصْبَغ»:

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في باب الاستثناء، في مسألة المستثنى بحاشا، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن السّراج في أصوله، في باب (ما جاء من الكلم في معنى إلّا)[3]، وبلغ هذا القول مكانة في كتب النحو، فقد كان شاهدًا على جواز نصب المستثنى بحاشا، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على عشرين مرة.

اختلف النحاة في حاشا أهي حرف أم فعل، ولهم فيها ثلاثة مذاهب، وهي:

أ. مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أنّ (حاشا) حرف جرّ، "يجرُّ ما بعده كما تجرّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا"[4]. فالأغلب في حاشا أن تكون حرف جرّ تجرُّ ما بعدها.

---

[1] ودليل القياس الذي احتجّ به الشاطبي هو نفسه دليل ابن مالك في شرح الكافية الشافية الذي مر معنا عند الحديث عن مذهب الكوفيين ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 717-718./الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 398.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 399-400.

[3] ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1: 288.

[4] سيبويه، **الكتاب**، 2: 349، 350.

ب. مذهب المبرد: ذهب المبرد إلى أنّه يجوز فيها أن تكون حرفًا وفعلًا، ودليل مجيئها فعلًا، قول النابغة[1]:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد [البسيط]

فقد تصرفت حاشا في هذا البيت فجاءت فعلًا مضارعًا، وقال الفرزدق[2]:

حاشا قُرَيْشًا فإن اللهَ فضّلهم على البريّة بالإسلام والدِّين [البسيط]

فقد جاءت حاشا في هذا البيت فعلًا فنصبت قريشًا مفعولًا به. ومن الأدلة على مجيئها فعلًا أنّه يدخلها الحذف، فيجوز فيها: حاش زيد، والحذف يقع في الأفعال والأسماء دون الحروف. وكذلك نصب بها فقالت العرب: «**اللهم اغفر لي ولِمَنْ يَسْمَع حاشا الشَّيطانَ وأبا الأصبغ**»[3].

ت. ذهب جماعة من النحاة إلى أنّها تكون فعلًا، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب، فإن جررته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله، وإن نصبته فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل (حاشا زيد) عند هؤلاء: (حاشا لزيدٍ)[4].

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في باب الاستثناء، في مسألة المستثنى بحاشا، وذهب أبو حيان إلى أنّ حاشا تكون حرفًا، وفعلًا، واستدل على حرفيتها بقول الفرزدق: (حاشا قُرَيْشًا فإن اللهَ فضّلهم) وبغيره من الأشعار، واستدل فعليتها بما سُمع عن العرب كقول الأنصاري "حكى أبو زيد الأنصاري، قال: كنا في جماعة، وفينا رجل يقال له أبو الأصبغ، فوقع علينا أعرابي، فدعا لنا، وقال: فَعَلَ الله لكم وصَنَع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ. والدعاء الذي دعا به الأعرابي روي أنّه قوله: «**اللهمَّ اغفرْ لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ**». وروى هذا أيضًا أبو عمرو الشيباني، وغيره"[5].

زعم بعض الكوفيين والمبرد والفراء أن حاشا تكون فعلاً ناصبًا للاسم بعده، ووافقهم أبو حيان في جواز مجيء حاشا فعلًا، فقال: "والذي يظهر لي أنّ س لا يُنكر أن ينطق بها فعلًا لغير الاستثناء، ففي

---

(1) ينظر: النابغة الذبياني، **ديوان النابغة**، 12.

(2) هذا البيت من الشواهد المعروفة في كتب النحو، وقد نسبه أكثر النحاة للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ،1: 526.

(3) ينظر: ابن الوراق، محمد بن العباس، **علل النحو**، ت محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 1999، 397، 398./ ابن عقيل، **شرح الألفية**، 2: 107.

(4) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 63./ ابن عقيل، **شرح الألفية**، 2: 108.

(5) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 314.

الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: قد فعل زيدٌ كذا، فنقول: حاشى له أن يفعل كذا، ومعناه: جانبه ذلك الفعل"[1].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الاستثناء، في أداة الاستثناء، فقد ذهب الشاطبي إلى أنّ "حاشا لها وجهان أيضًا: الجَرُّ على أنَّها حرفٌ، والنصبُ على أنَّها فعل كما كان ذلك لخلا، فتقول في الأول: (قام القوم حاشا زيدٍ)، ومنه ما أنشده السيرافي وغيره [2]:

حاشا أبي ثَوبان إنَّ به ضِنًّا عن المَلحَاةِ والشَّتْمِ [الكامل]

وهذا هو المشهور فيها، وتقول في الثاني: (قامَ القوم حاشا زيدًا) حكى أبو عَمْرو الشيباني عن بعض العرب: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولِمن سَمِعَ حَاشَا الشيطانَ، وابنَ الأصْبَغ**». وذُكر عنه أنّ العرب تخفضُ بها وتنصب حكاه عن السيرافي"[3].

والشاطبي يوافق ابن مالك في فعلية حاشا، وفي حرفيتها، ويؤكد فعليتها وإن كان مجيئها فعلًا قليلًا في كلام العرب، فيقول: وقد تقدّم من ذلك أشياء، وإن كانت قليلة، فهي حُجّةٌ للنصب الذي أثبته الناظم ومن اقتفى أثره، ودليلٌ على فعليتها، قال الأخفش: (وأمّا حاشا فقد سمعنا من ينصب بها)، والنصب بها وإن كان قليلًا فهي مثل خلا في جواز الوجهين، ولا شك أنّها إذ ذاك فعل، وقد أهمل سيبويه فعلية حاشا ولم يحكِ هذا، وحكاه غيره، فلا مخالفة في الحقيقة بين سيبويه والأخفش الذي قال بفعليتها[4].

يتضح ممّا سبق موافقة الشاطبي أبا حيان في فعلية حاشا، وفي قبولهما لقول العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولِمن سَمِعَ حَاشَا الشيطانَ، وابنَ الأصْبَغ» وعدّه من الشواهد التي يؤخذ بها على فعلية حاشا.

3- «لَو كانَ مَعَنا أحدٌ إلّا زَيْدٌ لَغُلبنا»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الاستثناء، في مسألة تأويل (إلّا) بـ (غير)، فـ" الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، وفي (غير) أن تكون وصفًا، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى فيوصف بـ (إلّا) ويستثنى بـ (غير)"[5].

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 314، 315.

[2] هذا البيت من شواهد سيبويه، واختلف النحاة في قائله، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3: 99.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 411، 412.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 3: 413.

[5] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 3: 270.

أوّل من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة مثل وغير[1]، إذ إنّ من معاني (إلا) الوصف، واستشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على أربعين مرة مستبدلين (أحد) بـ (رجل)، وفي هذا التبادل بين أحد ورجل إشكال في هذا القول، فمن شروط الوصف بـ (إلّا) أن يكون الموصوف جمعًا أو شبه جمع، و(أحد) شبه جمع، بينما (رجل) مفرد، وعلى هذا فمن استبدل (أحد) بـ (رجل) جعل الاستشهاد بهذا القول باطلًا، وذلك لأنّ كون الموصوف جمعا أو شبه جمع هو من الشروط الواجبة للوصف بـ (إلّا).

لما كان الأصل في (إلّا) الاستثناء، فهي أمُّ باب الاستثناء، وجد النحاة أنّها قد جاءت في القرآن الكريم، وكلام العرب، وأشعارهم للوصف حملًا على (غير)، وضعوا لها عدة شروط للوصف، وتفاوتوا في قبول هذه الشروط، وفي اعتبار بعضها أساسيًا، وبعضها ثانويًا، ومن شروط الوصف بها:

أ. أن يكون الموصوف بها جمعًا أو شبه جمع، فالجمع نحو: (جاءني رجالٌ قرشيّون إلا زيدٌ)، وشبه الجمع نحو: ما جاءني أحدٌ إلّا زيد، "وإنما اشترط كون الموصوف جمعًا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء"[2].

ب. أن يكون الموصوف نكرة، أو معرفًا بـ (أل) الجنسية، لأنها في معنى النكرة، وإنما اشترط كونه نكرة لمراعاة معنى (غير) الموغلة في التنكير[3].

ت. ألّا يوصف بها إلا حيث يصحّ الاستثناء، وذلك لأنّها في الأصل وضعت للاستثناء، وذلك لأن (غير) حملت على (إلا) لتضمنها معنى الاستثناء، فلا تحمل (إلا) عليها إلا حيث يصحّ الاستثناء[4]. وذهب بعضهم إلى إبطال هذا الردّ، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ (الأنبياء: 22) فـ (إلا) في هذه الآية لا يجوز فيها الاستثناء، "فلو كانت (إلا) حرف استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ، ليس من ضمنها الله لفسدتا، (أي: لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله، لفسدتا)، وهذا معنى باطل؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة، ولم يخرج ولم يُطرح، وهذا واضح البطلان"[5].

ث. ألّا يحذف الموصوف، فلا يجوز أن نقول: (ما جاءني إلا زيد)، وعلة ذلك أنّ (إلا) وصف بها حملًا على (غير)، وإذا كانت (غير) نفسها إذا حذف موصوفها لا تبقى نعتًا، إذ النعت يقتضي

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 331.

[2] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 2: 230.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 231.

[5] ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، 2: 351.

منعوتًا متقدِّمًا عليه، كان ما حمل عليه، وهو حرف، لا يعمل فيه عاملٌ، لا رافعٌ، ولا ناصبٌ، ولا خافض، أشدَّ امتناعًا، فلم يجز لذلك حذف الموصوف وإقامتُه مُقامَه[1].

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**لَو كانَ مَعَنا أحدٌ إلّا زَيْدٌ لَغُلبنا**» في باب الاستثناء، في مسألة تأويل (إلّا) بـ (غير)، فقد ناقش أبو حيان مسألة وقوع (إلّا) موقع (غير)، وشروط الوصف بها، وردَّ على من ذهبوا إلى أنّ (إلّا) الوصفية يصلح أن يستثنى بها، فقالوا: ومما يقوي صحة الاستثناء أنّ القائل إذا قال: (لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغُلبنا) فإنّه لو أسقط من كلامه (إلا زيد) وقعت الغلبة، فغُلبوا مع كون زيد معهم، وذلك لأنّ (زيد) داخل في عموم رجل، فإذا أراد المتكلم أن يُخرج زيدًا من هذا العموم، ويُعلم أنّ زيدًا كان معهم، وأنّ كونه معهم هو الموجب لئلا يُغلبوا، قال: إلا زيدًا، فحكم زيد غير حكم غيره من الرجال؛ لأنّ كون زيد معهم مانع لئلا يُغلبوا، المعنى إذا: (ما كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ) وبهذا فإنّ (إلّا) صح الاستثناء بها[2].

ردّ أبو حيان عليهم بأنّ كلامهم هذا "مبني على جواز إسقاط رجل، وتفريغ الفعل بعد لو لما دخلت عليه إلا؛ وقد ذكرنا أنّ ذلك لا يحفظ من كلامهم"[3]. فـ (رجل) الواقع في: (لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغُلبنا)، ليس موضوعًا في هذا التركيب للعموم الاستغراقيّ، كما زعموا فيما سبق، وقالوا إنّ حكم زيد داخل في عموم الرجال، ولكن هذا ليس بصحيح كما وضّح أبو حيان، وقال إنّ: (رجل) موضوعٌ لعموم البدل، أي: لو كان معهم أي رجل لغُلبوا، ولكن وجود زيد معهم موجب لئلا يُغلبوا، " فيكون وقوع الغلبة على تقدير وجود رجل ليس زيدًا معهم، ومفهومه أنّه إذا كان ذلك الرجل زيدًا لم يُغلبوا. أمّا لو حذفت (إلّا زيدٌ)، فقلت: (لو كان معنا رجلٌ لغُلبنا) فمن حيث عموم البدلية صلح أن يدخل تحته زيد، كما صلح أن يدخل تحته غير زيد، فتكون الغلبة تقع على تقدير وجود رجل أي رجل كان على سبيل البدل، و(زيد) رجل صالح لإطلاق رجل عليه، فكانت الغلبة تقع على ذلك التقدير"[4].

وملخص كلام أبي حيان أنّنا لو أسقطنا (رجل) من قول العرب: «**لَو كانَ مَعَنا رجلٌ إلّا زَيْدٌ لَغُلبنا**» لأصبح تقدير الكلام: (لو كان معنا إلّا زيدٌ لغُلبنا) وهذا لا يجوز في كلام العرب على الاستثناء، ورفض سيبويه هذا فقال: "والدليل على أنّه وصفٌ أنك لو قلت: (لو كان معنا إلا زيدٌ لهَلكنا) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ"[5]، ووقف أبو حيان عند قول سيبويه: (قد أحلت) وفسّر وأطال في

---

(1) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 72.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 294.

(3) **المصدر نفسه**، 8: 295.

(4) **المصدر نفسه**، 8: 295.

(5) سيبويه، **الكتاب**، 2: 331.

تفسيرها، والغالب أن يكون مقصد سيبويه منها: أتيت بممنوع[1]، وذلك لأنّه لا يجوز حذف الموصوف مع (إلّا) الوصفية. وكذلك لا يجوز في اللغة تفريغ العامل بعد (لو) كما يفرغ مع النفي، فلو وإن استلزمت امتناع الفعل إلا أنّ العرب لم تُجرها مجرى النفي، فهي في اللفظ كالموجب.

أمّا الشاطبي فقد وافق أبا حيان في الاستشهاد بهذا القول في الباب ذاته، وفي المسألة ذاتها، إلّا أنّه لم يفرد موضعًا مستقلًا للحديث عن (إلّا) الوصفية في مقاصده، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ ابن مالك لم يذكر الوصف بـ (إلّا) في الألفية، فغفل عنه معظم شرّاحها، واستدرك الشاطبي على ابن مالك إطلاقه القول في حكم المستثنى في الاستثناء المُتَّصِل والمنقطع، وذلك في قوله[2]:

مَا اسْتَـثْـنَـتِ «الَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

فالمقصود بقوله: (ما استَثْنَت الّا مع تمامٍ) وجوب النصب في الاستثناء التّام –غير المنفي–، سواء أكان هذا الاستثناء متّصلًا نحو: قامَ القومُ إلّا زيدًا، أو منقطعًا نحو: جاءني بنو تميمٍ إلّا زيدًا الهاشميَّ[3]، واستدرك الشاطبي عليه في القول في الانتصاب هنا، "مع أنّ غير النصب جائزٌ، وذلك في الاستثناء المُتَّصل؛ فإنّك إذا قلت: قام القومُ إلّا زيدًا جاز لك أن تقولَ: إلّا زيدٌ بالرفع، فيجري صفةً على الأول حملًا على غير؛ إذ كان أصلُها الصفةَ، وكذلك تقول: مررتُ بالقومِ إلّا زيدٍ، ومن كلامهم: «**لَو كانَ مَعَنا أحدٌ إلّا زَيْدٌ لَغُلِبنا**»"[4]. والشاطبي بهذا الاستدراك أكّدَ على أمر هامّ في باب الاستثناء، وهو (إلّا) الوصفية، وأكّد أنّ (إلّا) قد تستخدم لغير الاستثناء فيوصف بها، ويكون ما بعدها مرفوعًا أو مجرورًا حملًا على الموصوف.

وممّا سبق تتبيّن عناية أبي حيان في أقوال العرب، والاستشهاد بها، والوقوف عليها، وتوجيهها، فقد استشهد أبو حيان بهذا القول ليمثّل على مجيء (إلّا) للوصف، وليؤكد أنّ من شروط إلّا الوصفية وجود الموصوف فلا يصح الوصف بها إذ حذف موصوفها، بينما اكتفى الشاطبي بالاستشهاد بهذا القول عند حديثه عن جواز تأويل (إلّا) بـ (غير)، وبهذا ينجلي الفرق في فرط عناية أبي حيان في الاستشهاد بأقوال العرب وتوجيهها، إذ قلّما يستشهد بالقول دون أن يوجهه.

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 298.

[2] ينظر: ابن مالك، **ألفية ابن مالك**، 28.

[3] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 344.

[4] **المصدر نفسه**، 3: 346–347.

4- «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ، قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ»

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في باب الاستثناء، في مسألة إعراب المستثنى في الاستثناء التّام المنفي، وأوّل من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه)[1]، وقد اعتنى النحاة بهذا القول كونه من المسموع من كلام العرب، فاستشهدوا به ما يزيد عن ثلاثين مرة في كتب النحو.

أجمع النحاة على أنّ حكم المستثنى بـ (إلّا) النصب وجوبًا إذا كان الاستثناء تامًّا موجبًا نحو: قام القومُ إلا زيدًا، أمّا إذا كان الاستثناء تامًّا غير موجب أي يشتمل على النفي، أو شبهه، أو ما يلحق بالنفي، فالأرجح فيه الإتباع على البدل، ويجوز فيه النصب على الاستثناء، "والنصب عربيٌّ جيِّدٌ"[2]، ومثال النفي: ما قام القومُ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ القومَ إلّا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلّا أخيك، وهذا مثال النفي الصريح، وأمّا ما أشبه النفي فمنه النهي، ومنه الاستفهام، والنهي نحو: لا تضرب أحدًا إلّا زيدًا

ولا يَقُمْ أحدٌ إلّا زيدٌ، والاستفهام نحو: هل قام أحدٌ إلّا زيدٌ، ومن أكرمك إلّا زيدٌ، ومثال النفي المؤوَّل قول العرب: «**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**»، وَ«**قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إلا زَيْدٌ**» إذا قصد بهما النفي[3].

استشهد أبو حيان بقولي العرب: «**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**»، وَ«**قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذاك إلا زَيْدٌ**» في باب الاستثناء، في عدة مسائل، أبرزها استشهاده بهذين القولين في مسألة إعراب الاستثناء التام المنفي، فالاستثناء التام المنفي يسبق بنفي، أو شبه نفي كالنهي والاستفهام، أو مؤول بمنفي، "ومن النفي المؤول: «**قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذاك إلا زَيْدٌ**» وَ«**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ**»، إذا أريد بهما النفي، وارتفاع زيد على أنّه بدل من الضمير المستكن في يقول في المسألتين؛ لأنّ المعنى: ما يقول ذلك إلّا زيدٌ. ولا يجوز أن يكون بدلًا من رجل في: قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ"[4].

وجه أبو حيان هذا القول، وعرض آراء النحاة فيه وكلامهم عليه، ولسائل أن يسأل أين موضع النفي في قولنا: «**قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ**» و«**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**» إذ إنّ (قَلَّ) فعل ماضٍ، و(أَقَلُّ) اسم فكيف يعمل الفعل والاسم بالنفي؟ وكيف جعل هذين القولين من الاستثناء المنفي؟ والجواب عن ذلك أنّ العرب أجرت الاسم-أَقَلّ- مجرى الفعل الماضي- قَلَّ- فوضعته موضع (ما) النافية لأنّه أقرب شيء إلى المنفي القليل، كما أن أبعد شيء منه الكثير، فجعلوا الفعل (قَلّ) بمنزلة الحرف النافي لمّا

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 311.

[2] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 217.

[3] ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 5: 2138./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 353.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 202.

كان مثله[1] بالتقليل والابتداء به وأجروا الاسم (أقلّ) مجرى الفعل (قلّ)، فجعلت (أَقَلّ) مبتدأة صدرًا إذا جُعلت تنوب عن النفي، كما أنّ النفي صدرٌ فلا ينوب (أقلّ) على شيء، فلا يجوز أن تقول: ليت أقل رجل يقول ذاك، ولا لعل[2]، ولمّا كان تقليل الشيء مضارعًا لنفيه استعملوا (قَلَّ) و(أَقَلّ) نفيًا[3]، فأصبح القولان من الاستثناء المنفي، بقي عليهم أن يحددوا هل المستثنى ينصب على الاستثناء، أو يرفع على البدل؟

ولسائل أن يسأل ما العلَّة في منع كون (زيد) بدلًا من (رجل) في قول العرب: «**قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلّا زيدٌ، وأَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ**»؟ علّل أبو حيان ذلك بأمرين نقلهما عن أبي علي، وهما:

أ. أن (قلَّ) لا تعمل إلا في نكرة، و(زيد) معرفة، فلا يجوز أن تبدل المعرفة من النكرة.

ب. أن (قلّ) لا تعمل إلا في منفيّ، لأنّا إذا أبدلنا زيد من (قلّ رجل) لطرحناه في التقدير فبقي: (يقول ذاك إلا زيد) وهذا لا يصح، وأجازه ابن خروف حملًا على المعنى[4]، إلا أنّ أبا حيان رجّح مذهب السيرافي الذي ذهب إلى أنّ "(أقلّ) هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا أن يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدّر المحمول عليه؛ وأقلّ لا يبقى، فالبدل من الضمير"[5].

ثمة أمرٌ آخر في هذين القولين وهو ما علاقة النفي بالتقليل؟ ولما أجرى النحاة الاسم (أقلّ) على الفعل الماضي (قلّ) هل حمل معنى التقليل أو حمل معنى النفي؟ فهل المقصود بالقولين: (ما رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ) أو (ما يقول ذاك كثيرٌ إلا زيدٌ)؟ الجواب على هذا أنّ (أقلّ) ينصرف على معنيين كما فسّر هذا السيرافي:

أحدهما: النفي العام، وإذا أُريد النفي العام جُعل تقديره: (ما رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ).

والآخر: ضد الكثرة، وإن أُريد به ضدّ الكثرة فتقديره: (ما يقول ذاك كثير إلّا زيدٌ) ومعناهما يؤول إلى شيء واحد؛ لأنه إذا أبدل زيدا في الاستثناء فقد أبطل الذي قبله، فكأنه يقول: (ما يقول ذاك إلا زيد) ألا ترى أنه إذا قال: (ما أتاني القوم إلا زيد) فكأنه قال: (ما أتاني أحد منهم إلا زيد)[6].

---

[1] ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **الحجة للقرّاء السبعة**، ت بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993، 1: 162.

[2] ينظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، 2: 168.

[3] ينظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله، **أمالي ابن الشجري**، ت محمود محمد الطناجي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991، 3: 46.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 203.

[5] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[6] ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 3: 54.

على هذا إذا كانت (أقلّ) بمعنى النفي فالاستثناء تامّ منفي، ولكن إذا كانت بمعنى التقليل يصبح الاستثناء تامًّا موجبًا، فهل يجوز فيه رفع (زيد) على البدل؟ ذهب أبو حيان إلى أنّك إذا "أردت بأقل رجلٍ التقليل لا النفي المحض فزعم ابن خروف أنه لا يجوز في إلا زيدًا إلا النصب؛ لأنه موجب محض. وأجاز السيرافي فيه البدل؛ لأنّه نفيٌ للكثير، فالمعنى: ما يقول ذلك كثيرٌ إلّا زيدٌ، أي: ما يقوله إلا زيدٌ. قال بعض شيوخنا: وظاهر كلام س قول السيرافي؛ لأنه لم يفصل في أقل بين أن يكون للنفي المحض أو للتقليل. ونقول: لا يحتاج فيه إلى التفصيل؛ لأنه قد تقرر أن الموجب لا يكون فيه البدل، فالذي يظهر أن مذهب ابن خروف هو الصواب"[1].

عرض النحاة الكثير من المسائل في هذين القولين من أقوال العرب، ويتضح لنا من عرض هذه المسائل عناية أبي حيان بهذين القولين من أقوال العرب، فقد ناقش كل ما هو متعلّق في المسألتين، ونجمل توجيهه للقولين فيما يلي:

*وجه أبو حيان قولي العرب: «**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**»، و«**قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ**» على أنّـهما استثناء تامّ منفيٌّ، وإذا أريد بهما النفي فارتفاع (زيد) يكون على أنّه بدل من الضمير المستكن في (يقول) في المسألتين.

** ذهب ابن خروف إلى أنّه يجوز أن يكون (إلّا زيد) بدلًا من (أقلّ) واستدرك أبو حيان عليه، وذهب إلى أنّ الراجح هو مذهب السيرافي، وهو المنع، لأنّ أقلّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلّا أن يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدّر المحمول عليه؛ وأقلّ لا يبقى، فالبدل من الضمير.

**وافق أبو حيان ابن خروف في أنّ (أقلّ) إذا أُريد بها التقليل لا النفي المحض فالأصح فيها نصب زيد على الاستثناء، لأنّ الاستثناء يكون موجبًا محضًا، ولا يجوز البدل في الاستثناء الموجب.

أمّا الشاطبي فقد وافق أبا حيان في الاستشهاد بقولي العرب: «**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**»، و«**قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ**» في باب الاستثناء، في مسألة الاستثناء التامّ المنفي، فقد ذهب الشاطبي إلى أنّ الاستثناء التامّ المنفي يسبق بنفي، أو شبه نفي، أو ما يكون من النفي ما ليس بصريح لكنه كالنفي الصريح نحو: "«**أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زِيدٌ**»، و«**قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ**» فهو على معنى: ما يقول ذلك إلّا زيدٌ، فالرفع هو المختار في هذه الأمور، ويجوز النصب لكنْ مرجوحًا غيرَ منتخبٍ، فتقول: ما قام أحدٌ إلّا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا"[2].

---

[1] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 203.

[2] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 353-354.

وعلى الرغم من توجيه الشاطبي المختصر لهذين القولين إلا أنه حوى بعض المسائل التي ناقشها أبو حيان فيهما، منها: أنه ذكر أنّ المعنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ أي أنّه خلص إلى أنّ معنى (قلّ) و(أقلّ) النفي، وهو بذلك وافق أبا حيان في ارتفاع (زيد) على البدل، ولكنه غفل في الوقت ذاته عن مسألة ناقشها النحاة وهي، هل ارتفاع (زيد) على البدل في الضمير من (يقول) أو على البدل في (رجل).

والثاني: أنّه لما ذهب إلى أنّ الرفع فيهما هو المختار رجّح أن معناهما النفي، والدليل على ذلك قوله: فهو على معنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ.

والثالث: أنّه لمّا ذهب إلى جواز نصب (زيد) فهو أشار إلى أنّ لـ (قلّ) و(أقلّ) معنيين، وكذلك أشار إلى أنّه يجوز في الاستثناء التام المنفي النصب على الاستثناء مع كون الإتباع على البدل هو الراجح، والدليل على ذلك تمثيله بـ: ما قام أحدٌ إلّا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا.

5- «ما لي إلا أبوك أحد»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الاستثناء، في مسألة تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأوّل من استشهد به هو سيبويه في باب (ما يقدّم فيه المستثنى)[1]، وقد استشهد النحاة به ما يزيد على عشرين مرة في كتب النحو، لما له من قيمة كونه سمع عن العرب.

يجوز في الاستثناء غير الموجب أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: (ما جاء إلا زيد أحدٌ)، فـ (أحد) المستثنى منه، و(زيد) المستثنى، وقد تقدّم المستثنى على المستثنى منه، وقد أجاز النحاة في الاستثناء غير الموجب النصب في المستثنى ورجّحوا الإتباع على النصب، وذلك إذا لم يتقدّم المستثنى على المستثنى منه، نحو: (ما مررت بأحد إلا زيد) فأجاز النحاة في (زيد) النصب على الاستثناء، ورجّحوا الإتباع على أحد، فيكون (زيد) مجرورًا لأنّه بدل من (أحد).

أمّا إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه، نحو: (ما قامَ إلّا زيدٌ أحدٌ) فقد تقدّم (زيد) وهو المستثنى، على (أحد) وهو المستثنى منه، فقد أوجب النحاة نصب المستثنى منه، كقول الكميت [2]:

وما لِيَ إلّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ وما لِيَ إلّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ [الطويل]

فالوجه الجائز هنا هو نصب (آل)، و(مذهب) وذلك لأنهما مستثنى تقدّم على المستثنى منه: (شيعة، ومذهب). ومنع النحاة البدل إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وذلك لأنّ "البدل تابع، والتابع

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2: 337.

[2] نسب هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، وترك دون نسبة في بعض كتب النحو، ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 232/ ابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، 218/ ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،2 : 96.

لا يجوز أن يتقدّم على المتبوع"[1]، أجازه سيبويه فقال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «**ما لي إلا أبوك أحد**»، فيجعلون (أحدًا) بدلًا كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحد، فجعلوه بدلًا"[2].

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الاستثناء، في مسألة جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا، وقال أبو حيان في توضيح هذه المسألة: "ومثال ذلك ما حكاه س قال: حدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «**ما لي إلا أبوك أحدٌ**»، فيجعلون أحدًا بدلًا، كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٍ فجعلوه بدلًا"[3]. فأبو حيان يستشهد بهذا القول نقلًا عن سيبويه، فسيبويه يجعل (أبوك) متبوعًا، و(أحد) تابعًا، فجاز إعراب (أحد) بدلًا، على الرغم من تقدم المستثنى على المستثنى منه، فأبو حيان استشهد بهذا القول دون توجيهه، ولكنه وافق النحاة في اختياره نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه، وذهب إلى أن البدل قليل لا يقاس عليه[4].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الاستثناء، في المسألة ذاتها، وقد ذهب إلى أنّه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وإن كان في النفي فجائز فيه الوجهان: أحدهُما: –وهو غير المختار–: أن يعربَ بإعراب المستثنى منه رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، فتقول: ما قام إلّا زيدٌ أحدٌ، وما رأيتُ إلا زيدًا أحدًا، وما مررتُ إلا بزيدٍ أحدٍ، ويكون الثاني بدلًا من الأول، وهو المتقدِّم الذكر فيما إذا كان متأخرًا، وهذا ليس بكثير في كلام العرب، قال سيبويه: "وحدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: **ما لي إلّا أبوك أحدٌ**، فيجعلون أحدًا بدلًا، كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلًا "[5] وإنّما كان غير مختار لأنّهم كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، إذ كان البدل على خلاف ذلك، لأنّه لا يوجد بدلُ كُلٍّ من بعض[6]. والشاطبي بهذا يرجّح النصب، ويذهب إلى أنّ البدل قليل في كلام العرب.

يتضح ممّا سبق استشهاد أبي حيان الأندلسي والشاطبي بقول العرب في الرتبة الأولى، وقد ذهبا إلى أنّ الراجح في تقديم المستثنى على المستثنى منه أن ينصب على الاستثناء مستشهدين بقول العرب: ما لي إلا أبوك أحد مبينين أن ذلك قليل لا يقاس عليه.

ويتبين من خلال مقارنة توجيه أبي حيان والشاطبي لأقوال العرب أنّ أساس التوجيه عندهما هو تقعيد القاعدة وموافقتها، فموافقة النحاة في المسألة يترتب عليها قبول القول المستشهد به فيها، ومخالفتهم

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 2: 225.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 2: 337.

[3] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 2: 290.

[4] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 8: 238.

[5])ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 2:337 .

[6] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 367، 368.

في المسألة يترتب عليه توجيه القول توجيهًا يقتضي رفض المسألة، وقد نتج عن مقارنة توجيهات أبي حيان والشاطبي لأقوال العرب في باب الاستثناء ما يلي:

1- خالف الشاطبي أبا حيان في مسألة ظرفية سوى، فقد وافق أبو حيان البصريين في أنّ (سوى) لازمة للظرفية، ولهذا ذهب إلى أن قول العرب: «**أتاني سِوَاؤُكَ**» من الشاذ، بينما وافق الشاطبي الكوفيين في أنّ (سوى) اسم مرادف لـ (غير) فقبل هذا القول، وأخذ به.

2- وافق الشاطبي أبا حيان في مجيء (إلّا) للوصف جريًا على (غير)، واستشهدا على إلّا الوصفية بالسماع عن العرب، فقد سمع عن العرب: «**لَو كانَ مَعَنا أحَدٌ إلّا زَيْدٌ لَغُلبنا**».

3- وافق الشاطبي أبا حيان في مسألة مجيء ما هو مؤول بالمنفي في الاستثناء التّام المنفي، وارتفاع المستثنى على البدل من المستثنى منه، وذلك في قول العرب: «**أقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلَّا زِيدٌ، قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلّا زيدٌ**».

4- وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**ما لي إلا أبوك أحدٌ**» على أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه وجعل المستثنى المقدم على المستثنى منه بدلًا، وذلك قليل في اللغة، لا يقاس عليه، والأصل نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه.

5- وافق الشاطبي أبا حيان في أن (حاشا) تكون فعلًا، واستشهد بقول العرب: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولِمن سَمِعَ حَاشَا الشيطانَ، وابنَ الأصْبَغ**».

➢ **الفصل الرابع:** توجيه أقوال العرب في بعض المجرورات

❖المبحث الأول: توجيه أقوال العرب في الجرِّ

1- كَـهَـيِّــن

2- تَرَبِّ الكَعْبَةِ

3- رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ

4- قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كانَ مِنْ حَديثٍ

5- المالُ لِزَيْدٍ

❖المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الإضافة

1- قُـطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ

2- إنَّ الشاةَ تَسْمَعُ صَوْتَ – وَاللهِ- رَبِّها فَـتُـقْـبِـل إِليهِ وَتَـثْـغُـو

3- جَلَسا عَلى وَحْدَيِـهِما

4- قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَهُ مَنْ قَالَهـا

5- شَهِـيْدُ الدَّارِ

المبحث الأوّل: توجيه أقوال العرب في الجرِّ

استشهد أبو حيان بثلاثة وعشرين قولًا من أقوال العرب في باب الجرِّ، بينما استشهد الشاطبي بواحد وعشرين قولًا في هذا الباب، وهو فرق لا يكاد يذكر بالمقارنة مع تباين عدد الأقوال في الأبواب الأخرى، وعنايتهما في توجيه أقوال العرب وأثر هذه الأقوال في التقعيد النحوي واضحة جدًا، فما من قول إلا ويوجهانه ويبينان أثره في تقعيد اللغة، وسيتضح هذا في مقارنة خمسة أقوال في باب الجرِّ.

1. «كَهَيّن»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الجرِّ على الأغلب، في مسألة معاني حرف الجرِّ الكاف، وأوّل من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف)[1]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على عشرين مرة في كتب النحو، وتكمن أهمية هذا القول في كونه شاهدًا في الموضع الثاني يستشهد به النحاة لتوضيح معنى حرف الجرِّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: 11) إذ الكاف هنا للتوكيد، وهي كذلك للتوكيد في قول العرب: «**كَهَيِّن**» كما سيأتي.

الكاف المفردة في اللغة لها عدة معانٍ، وقد قسمها النحاة عدة أقسام، كتقسيمهم لها إلى جارّة وغير جارّة، وإلى عاملة وغير عاملة، وإلى زائدة وغير زائدة، وإلى حرف واسم، وأيًّا كانت هذه التقسيمات إلا أنّها تدور في الدائرة نفسها، فالكاف الجارّة عاملة، وقد تكون زائدة وغير زائدة؛ والزائدة للتوكيد، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: 11) وكقول العرب: «**كَهَيِّن**»، وللخطاب وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو: (ذلك، وتلك)، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: (إيّاكَ، وإياكما)[2]، وغير زائدة عاملة وتأتي للتشبيه نحو: زيدٌ كالأسد، وللتعليل[3] كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ (البقرة: 151)، وغير الجارة زائدة وغير عاملة ككاف الخطاب.

ذهب النحاة إلى أنّ الكاف الجارّة قد تكون زائدة للتوكيد، ومن أمثلة زيادتها للتوكيد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: 11)، والدليل على زيادتها أنّا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام، وذلك أنها إذا لم تكن زائدة، فهي بمعنى (مثل)، فيكون التقدير: ليس مثل مثله شيء، وإذا قدّر بهذا التقدير، فقد أثبت له مثل، ونفي الشّبه عن مثله، وهذا محال فالله تعالى لا مثل له ولا نظير، وكذلك نفس اللفظ به

---

[1] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 3: 643.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 200.

[3] وذكر ابن هشام أن هذا المعنى ذهب إليه قوم، وقد نفاه الأكثرون، وقيّده بعضهم بأن تكون الكاف مكفوفة بما، وذهب المرادي إلى أنّ ورودها للتعليل كثير نقلًا عن ابن مالك. ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 195./ المرادي، **الجنى الداني**، 1: 84.

محال، لأنّ الشيء إذا كان له مثل، فهو مثل مثله كما أن مثله مثله، فما ماثَل الشيء فقد ماثلَه ذلك الشيء[1]، ومن زيادة الكاف قول الفراء: قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: «**كَهَيِّن**» أي: هَيِّنا[2].

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**كَهَيِّن**» في باب الجرّ، في مسألة الكاف المفردة الجارّة، فقد ذهب أبو حيان إلى أن الكاف الجارّة زائدة، "وزيادتها لا تنقاس، فتارة تزاد خارجة عن معنى التشبيه، قال[3]:

..... لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيهَا كالمقَقْ [الرجز]

المعنى: فيها مققٌ، أي: طُول؛ لأنه إنما يقال: في الشيء طُول، ولا يقال: فيه كالطول. ومثله ما حكاه الفراء من أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: «**كَهَيِّن**» يريد: هَيِّنًا.

وتارة يراد بها إذا زيدت التأكيد للتشبيه، كقوله[4]:

..... فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ [الرجز]

زاد الكاف لتأكيد التشبيه المدلول عليه بِمثل، والكاف مع ما جرَّته في موضع خفض بِمِثْل"[5].

فأبو حيان ذهب إلى أنّ الكاف الزائدة قد تزاد لمعنى غير التشبيه، وتكون زيادتها آنذاك سماعية أو للضرورة الشعرية[6]، ومن زيادتها سماعًا قول العرب: «**كَهَيِّن**»، وقد تزاد لتأكيد التشبيه ويسبقها(مثل).

أمّا الشاطبي فقد استشهد بقول العرب: «**كَهَيِّن**» في باب الجرِّ، في مسألة زيادة الكاف، وذهب إلى " أنّ الكاف تأتي لمعنى التوكيد في كلام العرب، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11) لأن المعنى: ليس مثله شيء، ولا يجوز أن تكون هنا غير زائدة؛ لأنه يؤدي معنى إثبات مثل ينفي عنه المثل، وذلك محال مبني على محال آخر. وقال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ (الواقعة: 22-23)

---

(1) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 1: 235./ ابن الخباز، **توجيه اللمع**، 237.

(2) الأَقِط: هو لبن محمض يجمد حتى يستحجر، ويطبخ، أو يطبخ به. ينظر: أبو جيب، سعدي، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1993، 21.

(3) عجز بيت لرؤبة بن العجاج، من مشطور الرجز، وصدره: (قُبٌّ مِنَ التعداءِ حُقْبٌ في سوَقْ) ويصف الشاعر في هذا البيت خيوله التي تمتاز بالسرعة، وقد استشهد النحاة بهذا البيت في معاني حرف الجر الكاف، ففي قوله: (كالمقق) الكاف حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه. ينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، 1: 137.

(4) عجز بيت لحميد بن الأرقط، وهو من مشطور الرجز، وصدره: (وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيْلْ) ومعنى البيت: وصف قومًا استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف، وهو التبن أو الزرع الذي أكل حبه، وموطن الشاهد: "مثل كعصف" وهو شاهد على دخول مثل على الكاف، لأن الكاف بمعنى مثل والتقدير: مثل عصف. ينظر: العيني، **المقاصد النحوية**، **4**: 2130.

(5) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 260-261.

(6) ينظر: الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، 3: 198./ السامرائي، **معاني النحو**، 3: 63.

ويمكن أن يكون من ذلك قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (البقرة: 17) وأشباهه. وحكى الفراء قال: قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط؟ قال: كهين، يريد هينا، فزاد الكاف"(1).

وافق الشاطبي أبا حيان في الاستشهاد بقول العرب: «**كَهَيِّن**» في مسألة زيادة الكاف، ولكنّ أبا حيان فصّل في الكاف وذهب إلى أنّها قد تزاد للتأكيد، وقد تزاد لغير التشبيه، وهي في قول العرب هذا زيدت لغير التشبيه، بينما أجمل الشاطبي ككثير من النحاة وذهب إلى أنّ الكاف قد تزاد للتأكيد واستشهد بشواهد قرآنية على زيادتها للتأكيد، ولم يصرّح بأنها تزاد لغير التأكيد ولكنه جعل الشاهد من قول العرب: كهين دليلًا على زيادة الكاف لغير التأكيد.

2. «تَرَبِّ الكعبة»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الجرِّ، في مسألة اختصاص التاء بـــ (الله)، وأوّل من استشهد بهذا القول هو الزمخشري في مفصَّلِهِ في باب حروف الإضافة، وقد زاد عدد مرات استشهاد النحاة بهذا القول على ثلاثين مرة في كتب النحو، وتكمن قيمة هذا القول في كونه من المسموع النادر عن العرب.

حروف القسم الجارّة ثلاثة تتفاوت في أهميتها في باب القسم، فأهمها والأصل فيها الباء؛ لأنّها للإلصاق، فهي تُلْصقُ فِعْل القسم بالمُقسَم به، وكذلك اخْتُصّ بها الطلب والاستعطاف، فلا يقسم فيهما بغيرها، نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد، أي: أسألك بالله مُستحلفًا، ويجوز إظهار فعل القسم معها، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ (النور: 53)، ويجوز إضماره كما في قوله تعالى: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾[2] (ص: 82).

وثانيها الواو، وهي بدل من الباء، وإن كانت أكثر منها استعمالًا[3]، وتختص واو القسم بالظاهر فلا تجرّ ضميرًا بخلاف الباء، ويضمر الفعل معها وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ (يس: 2).

وثالثها التاء، "والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب"[4]، والتاء تختص باسم الله تعالى كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف: 85)، و﴿وَتَٱللَّهِ لأكيدنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ (الأنبياء: 57) وحكى الأخفش دخول تاء القسم على الرَّبِّ، قالوا: «**تَرَبِّ الكعبة**»، وخصّ بعضهم دخولها على الرّبِّ بأن يضاف إلى الكعبة كالأشموني وابن القيم الجوزية[5] واعتبرا ذلك من النادر المسموع عن العرب، واعتبر البعض

---

(1) الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 663

(2) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 232.

(3) ينظر: **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

(4) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 136.

(5) ينظر: الأشموني، **شرح الألفية**، 2: 285./ ابن القيم الجوزية، **إرشاد السالك**، **1**: 444.

هذا شاذًا كابن عقيل[1]، والسيوطي الذي ذهب إلى أنّ التاء تختص بالله ولا تجرّ غيره لفرعيتها، وما سمع من قول العرب تالرحمن، وترب الكعبة، وتربي، وتحيَاتِك فهذا من الشاذ[2]. أمّا النحاة المحدثون[3] فقد أجمعوا على أنّ تاء القسم تجرُّ ثلاثة ألفاظ، وهي: (الله، وربِّ، والرّحمن).

استشهد أبو حيان بقول العرب: «**تَرَبِّ الكعبة**» في باب الجرّ، في مسألة تاء الجرِّ، فقد نقل عن ابن مالك أن دخول التاء على (الرَّبِّ) شاذ، وهو مذهب الأخفش[4]، ولم يستدرك أبو حيان على هذا، إلّا أنّه ذكر كلام ابن عصفور في شرح الجمل الذي ذهب إلى أنّ دخول التاء على الرّبّ قليل، فقال: "وقال ابن عصفور في (الشرح الكبير): وتاء القسم لا تجرّ إلا اسم الله تعالى، وذلك أنّها لا تجرّ إلا بحق العوضية؛ لأنهّا عوض من الواو التي أبدلت من الباء، فلم يتصرف فيها، واقتصر على اسم الله، وقد حكى دخولها على الرّبّ، قالوا: ترب الكعبة لأفعلن، وذلك قليل جدا"[5].

ولم يذكر ابن عصفور أنّ دخول التاء على (ربِّ) قليل جدا[6]، وربما تكون هذه الزيادة من أبي حيان، وهو عند استشهاده بكلام ابن عصفور من المقرب أضاف على كلامه فقال: "وقال في (المقرّب): (إنّ التاء تجرُّ اسم الله، وقد حكي دخولها على الرَّبِّ، ولم يتعرض لقلّة ولا شذوذ،) انتهى. وقالوا: تالرَّحمن، وتحَياتِك"[7]، وابن عصفور لم يستدرك على هذه المسألة.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الجر، في شرح قول ابن مالك في الألفية: (والتَّاءُ لِلهِ وَرَبّ)[8] فالتاء من الحروف المختصة ببعض الأسماء الظاهرة، وقول ابن مالك: والتاء لله وربِّ استدرك عليه الشاطبي فقال: إنّ هذا زعم من ابن مالك أنّ التاء مختصة باسمين وهما: الله والرَّبُّ، فأمّا دخولها على اسم الله فهو الشهير نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف: 85) و﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ (يوسف: 91) ...، وأمّا دخولها على الرَبِّ، فحكى الأخفش: تَرَبِّي، ولكن هذا شاذٌ محفوظ[9].

---

[1] ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 2: 253.

[2] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 235.

[3] ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، 2: 489./ محمد عيد، **النحو المصفى**، 536.

[4] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3: 140.

[5] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 159.

[6] ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 1: 551.

[7] ابن عصفور، **المقرب**، 1: 194.

[8] قال ابن مالك في شرح الألفية: (وَاخصُص بِمُذ وَمُنْذُ وَقتًا وَبِرُبّ*** مُنَكَّرَ والتَّاءُ لِلهِ وَرَبّ) ينظر: ابن مالك، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، 31.

[9] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 578.

ومن هذا الكلام تتضح معارضة الشاطبي لدخول التاء على الرَّبِّ، ولم يكتفِ باعتبار دخولها على الرَّبِّ من الشاذ بل ذهب إلى أنّ قول الناظم مشكل؛ لأن التاء مختصة باسم الله، ولا تدخل على غيره إلّا ما شذّ من دخولها على الرَّبِّ، واستدرك الشاطبي على ابن مالك قوله: (والتاء لله وربِّ) أنّ هذا إطلاق في اختصاص التاء بالاسمين معًا، وهذا موهمٌ أنّهما في ذلك سيَّان، وذلك غير صحيح، وأيضًا يقتضي أنَّ ذلك قياسٌ في الرَبِّ وأنْ تقول: تَرَبِّي، **وتَرَبّ الكعبة**، وتَرَبّ الناس، وتالرَّبِّ، وتَرَبِّكَ، وما أشبه ذلك، وهو أيضًا غير صحيح؛ بل هو موقوف على محله بنصه في التسهيل وشرحه على ذلك[1].

على هذا يتبين بعد عرض توجيه أبي حيان والشاطبي لهذا القول ما يلي:

أ- لم يستشهد أبو حيان بقول العرب: «تَرَبِّ الكعبة» بل نقل رأي ابن عصفور في دخول التاء على الرَّبِّ، وتوجيهه لهذا القول بأنه قليل جدًّا، وذكره لكلام ابن عصفور دليل على موافقته إياه.

ب- ذهب الشاطبي إلى أنّ دخول التاء على الرَّبِّ قليل جدًّا، وأنّه من الشاذ المحفوظ قول العرب: «**تَرَبِّ الكعبة**»، وتالرَّبِّ، وتَرَبِّ الناس، وبهذا يتضح موافقة الشاطبي أبا حيان في أنّ دخول التاء على الرَّبِّ من الشاذّ.

3. «رَمَيْتُ عن القوس»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الجرِّ على الأغلب، في مسألة معاني حرف الجرِّ (عن)، وأوّل من استشهد بهذا القول هو سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم[2]، وقد بلغ عدد مرات الاستشهاد بهذا القول ما يزيد على ثلاثين مرة في كتب النحو، وتتجلّى أهمية هذا القول في كونه يجمع بين معنيين من معاني حرف الجرِّ (عن) كما سيتضح.

من معاني حرف الجرِّ (عن) المجاوزة، نحو: (سافرتُ عن البلدِ)، و«**رَمَيْتُ عن القوس**» ولم يذكر البصريون سوى هذا المعنى لحرف الجرِّ (عن)، ولكن غيرهم-كالكوفيين والقُتَبيّ وابن مالك- أثبت لهذا الحرف معاني أخرى منها؛ الاستعانة أي بمعنى الباء، ومثّلوا على مجيء (عن) للاستعانة بقول العرب: «**رَمَيْتُ عن القوس**»[3].

وبهذا اشترك هذا القول من أقوال العرب في معنيين من معاني (عن) وهما: المجاوزة، والاستعانة، فمن ذهب إلى أنّ معنى (عن) المجاوزة قال: إنّ الرميَ تجاوز القوس، أي: يقذف السهم عنها ويعديها، فـ (عن) هنا لما عدا الشيء، تقول: أطعمه عن جوع، أي جعل الجوع منصرفًا عنه تاركًا له قد

---

[1] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 579.

[2] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 4: 226.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 168.

جاوزه[1]. ومن ذهب إلى أنّ معنى (عن) في هذا القول الاستعانة، جعل القوس آلة الرمي، وذلك لأنّ الاستعانة من معاني الباء الداخلة على آلة الفعل[2]. ورفض هذا المعنى الحريري، وعارض من ذهب إلى أنّ (عن) قد تأتي للاستعانة، وقال: "إنَّ الصواب أنْ يُقال: رميْتُ عن القوسِ أو على القوس، كَمَا قَالَ الشاعر[3]:

أرمي عَلَيْهَا وَهْي فرع أجمع وَهْي ثَلَاث أَذْرع وإصبع [الرجز]

ولم يُجْز أن تقوم الباء مقام عن أو على إلّا في المواطن التي يَنْتَفِي فِيهَا اللّبْس وَلَا يَسْتَحِيل الْمَعْنى الَّذِي صِيغ لَهُ اللَّفْظ، فلو قُلنا: رمى بِالْقَوْسِ لدل ظَاهر الْكَلَام على أنّه نبذها من يَده، وَهُوَ ضد المُرَاد بِلَفْظِهِ: فَلهَذَا لم يجز التأول للباء فِيه[4].

وقد استدرك النحاة على الحريري كابن نور الدين (825هـ) الذي استشهد بقول امرئ القيس[5]:

تصُدّ وتُبْدي عن أسيلٍ وتتَّقي بناظرَةٍ من وَحشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ [الطويل]

فمعنى: عن أسيل، أي: بأسيل، وفي هذا ردّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلّا إذا كانت القوس هي المرمية[6].

واستدرك الخفاجي (1069هـ) على الحريري فقال: "وإنما أنكره لأنّه توهّمه بمنزلة رميت بالشيء: إذا ألقيته عن يدك، وليس كذلك؛ لأن المعنى: رميتُ السّهم بالقوس. فالباء للآلة، أو بمعنى (عن) كما في قوله"[7]:

فإنْ تَسْأَلوني بِالنِّساءِ فإنَّني بَصِيرٌ بأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ [الطويل]

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في باب المجرورات، في معاني حرف الجرِّ (عن) فقد ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنّ معنى (عن) الاستعانة، واستشهد بقول العرب: «**رَمَيْتُ عن القوس**»، ورفض أبو حيان أن يكون معنى الاستعانة، فقال: "وأمّا ما استدلّ به المصنف من قول العرب:

---

(1) ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 245./ عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، 1972، 2: 199.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 124.

(3) هذا الشاهد لحميد بن الأرقط وهو من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 4: 226.

(4) ينظر: الحريري، القاسم بن علي بن محمد، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ت عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،1998، 206

(5) امرؤ القيس، جندح بن حجر بن حارث، **ديوان امرئ القيس**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، 1969، 16

(6) ينظر: ابن نور الدين، محمد بن علي بن الخطيب الموزعي، **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، ت عائض العمري، ط1، دار المنار، الأردن، 1993، 279.

(7) الخفاجيّ، شهاب الدين، **شرح درة الغوّاص في أوهام الخواص**، ت ميسون عبد السلام نجيب، ط1، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2012، 546. والبيت ينسب لعلقمة الفحل، ينظر: علقمة الفحل، **ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري**، 35.

«**رَمَيْتُ عن القوس**»، ورميتُ بالقوس، بمعنى واحد، وأنّ عن للاستعانة، فغير مسلَّم، وقد بيّنّا كون عن في رميتُ عن القوس للمجاوزة. وأمّا رميتُ بالقوس فالباء فيه للاستعانة، فكلٌّ واحد منهما موضوع في مكانه"[1].

يتضح من هذا أنّ أبا حيان فرّق في المعنى بين: رميتُ عن القوس، ورميتُ بالقوس، فالمجاوزة مغايرة للاستعانة، إذ المقصود بها أنّ الرمي تجاوز القوس، أمّا الاستعانة فهي جعل القوس آلة الرمي، وهذا ما ذهب إليه الحريري[2] (516هـ)، والمرادي[3] (749هـ) إذ فرقوا بين المعنيين.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في الباب ذاته، في معاني حرف الجرِّ (على) فـ (على) تسدُّ مسدَّ (عن) فتأتي للمجاوزة، وهذا ما ذهب إليه النحاة في كتب حروف المعاني، فمن معاني (على) المجاوزة كـ (عن) واستشهدوا بقول القُحَيْف العُقَيلي [4]:

إذا رضِيتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْر لَعَمْرُ اللهِ أعجبَنَي رِضاها [الوافر]

أي: رضيت عني[5]، وذهبوا إلى أنّ معنى: «**رميتُ عن القوس**»، وبالقوس، وعلى القوس واحد، واستشهدوا على هذا بدخول حرف الجرِّ (على) على الفعل أرمي في قول الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَالْإِصْبَعُ [الرجز]

والشاطبي وافق النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ معنى: رميتُ عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس واحد، فقال: من معاني (على)" أن يكون بمعنى (عن) أي: تَسُدَّ مسدّها في معنى المجاوزة الذي يذكره، ومثال ذلك: بَعُدَ عليَّ المكانُ، وتَعَذَّر عليه الأمر، وأبطأ عليه، وخَفِيَ عليَّ مكانُك. ومنه أيضًا قول القُحَيْف العُقَيلي:

إذا رضِيتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْر لَعَمْرُ اللهِ أعجبَنَي رِضاها [الوافر]

فـ (عَلى) في هذه المواضع بمعنى (عن) لصِحَّة وقوعها موقعها، فتقول: بَعُدَ عنه، وتَعَذّر عنه، وأبطأ عنه، وخفيَ عنه، ورضيت عنِّي بنو قشير، وأنشد سيبويه:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَالْإِصْبَعُ [الرجز]

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 221، 222.

[2] ينظر: الحريري، **درة الغواص في شرح أوهام الخواص**، 206.

[3] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 245-246.

[4] ينسب هذا البيت للقحيف العقيلي يمدح فيه حكيم بن المسيب القشيري، ينظر: ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 268/ ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 809.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 477./ ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 163.

التقدير: أرمي عنها، لقولهم: «رَمَيْتُ عن القوس»"[1].

وبهذا تتضح مخالفة الشاطبي أبا حيان في توجيه هذا القول، فقد ذهب أبو حيان إلى أنّ حرف الجرِّ (عن) له معنيان، المجاوزة والاستعانة، وهما مختلفان، أمّا الشاطبي فقد ذهب إلى أنّ معنى (عن) في هذا القول المجاوزة، ولم يتطرق إلى معنى الاستعانة بتاتًا.

4. «قد كان من مطر»، و«قَدْ كانَ من حديثٍ»

استشهد النحاة بهذا القول من أقوال العرب في باب الجرِّ، في مسألة زيادة حرف الجرِّ (مِنْ)، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن جني في الخصائص، في باب (في الاحتياط)[2]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على ست وعشرين مرة في كتب النحو، ما يؤكد قيمة هذا القول في هذه المسألة.

ذهب النحاة إلى أنّ حرف الجرِّ (مِن) قد يكون زائدًا، وغير زائد، وغير الزائد له عدة معانٍ؛ كابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، والمجاوزة، والانتهاء، وموافقة الباء، وأن تكون بمعنى (في)[3].

أمّا (مِن) الزائدة فلها حالتان:

الأولى: أن تكون زائدة لتوكيد الاستغراق، ويكون دخولها في الكلام كخروجها، فهي زائدة لمجرد التوكيد، نحو: ما قامَ من أحد، وذلك لأنّ: (ما قامَ من أحد)، و(ما قام أحد) سيّان في المعنى، وفي الإفهام[4].

والثانية: أن تكون زائدة لتفيد تنصيص العموم، وتسمى زائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة، لا تختص بالنفي، نحو: (ما في الدار من رجلٍ)، وذلك لأنّ (ما في الدار رجل) محتمل لنفي الجنس، على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، ولمّا زيدت (مِنْ) صار نصًا في العموم، ولم يبقَ فيه احتمال[5].

ووضع النحاة لـ (مِن) الزائدة للتبعيض شرطين؛ واختلفوا في هذين الشرطين على مذهبين، الأول: ذهب البصريون إلى أنّ لزيادة (مِنْ) شرطين، الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب، أي أن يتقدمها نفي،

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 652.

[2] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 3: 106.

[3] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 308 وما بعدها.

[4] ينظر: **المصدر نفسه**، 316.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 316، 317./ ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 335.

أو نهي، أو استفهام بـــ(هل)، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (الأنعام: 59)، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ﴾ (الملك: 3)، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ (فاطر: 3) ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ (الملك: 3) والثاني: أن يكون مجرورها نكرة، وإلى هذا الشرط دون الأول ذهب الكوفيون، فقد أجازوا أن تزاد في الإيجاب نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ (الزمر: 75) وذهب النحاة إلى أنّ هذا ليس مذهب جميع الكوفيين، بل هو مذهب الأخفش، الذي قال في حرف الجرِّ (مِنْ) في ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ (الزمر: 75)، و(مِنْ) هنا أدخلت للتوكيد، نحو قولك: ما جاءني من أحدٍ[1].

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الجرِّ، في مسألة زيادة (مِنْ) لتفيد التنصيص على العموم، فأبو حيان يعرض مذهب الكوفيين لزيادة من، ويذكر أنّ مذهبهم المنقول عنهم اختلف فيه، فيقول: "وأمّا الكوفيون فاختلف النقل عنهم: فقال بعض أصحابنا عنهم: إنّها تزاد في الواجب وغيره بشرط أن يكون مجرورها نكرة، وحكوا عن العرب من زيادتها في الواجب: قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ، وقَدْ كانَ من حَديثٍ فَخَلِّ عني، أي: كان مَطَرٌ، وقد كان حَديثٌ"[2].

واستدرك أبو حيان على الكوفيين، وردّ عليهم بأنّ ما احتجوا به غير صحيح، وخرّج (مِنْ) في قول العرب: «**قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ**»، و«**قدْ كانَ مِنْ حَدْيثٍ**»، على أنّ (مِنْ) مُبَعِّضة، ويكون الفاعل مضمرًا اسم فاعل يفسِّره البَداء، أي: كائن من مَطَرٍ، وكائنٌ من حديثٍ، ومجيء اسم الفاعل فاعلًا يدلُّ عليه الفعل شائع في كلام العرب، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج: 1)[3].

استشهد الشاطبي بهذا القول في باب الجرِّ، في مسألة زيادة (مِنْ)، والشاطبي بهذا القول يوافق أبا حيان، فهو يردّ على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ من شروط زيادة (مِنْ) أن يكون مجرورها نكرة، ويجوز زيادة من في الإيجاب، فيقول: فإن قيل: قد ثَبَتَت الزيادة كثيرًا في الواجب بحيث لا يسع إلا القول بمقتضاها، فمن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام: 34)، ﴿يحلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ (الكهف: 31) ... وقد حكى الناسُ: «**قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ**»، و«**قَدْ كانَ من حَديثٍ فخلِّ عني**»، فهذا سماع كثيرٌ ثابت نظمًا ونثرًا، فما الذي يمنع من القياس؟[4]. ويستدرك الشاطبي على هذه الشواهد التي استشهد بها ابن مالك في شرح التسهيل، فيقول: فالجواب: أن جميع ما

---

[1] ينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، 2: 497./ المرادي، **الجنى الداني**، 318./ ابن نور الدين، **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، 463.

[2] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 144.

[3] ينظر: **المصدر نفسه**، 11: 145، 146.

[4] ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 599 وما بعدها.

ذَكَرَ من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال، "أما الآية الأولى: فعلى حذف الموصوف حَمَلها طائفةٌ كأنه قال: نبأٌ من جملةِ نبأ المرسلين تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق، فـ (مِنْ) إذ ذاك للتبعيض، وعلى هذا يجري الحكم في الآية التي تليها، وفي قوله: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ (النور: 30)، وقولهم: كان من مطر، ومن حديث"[1].

يتضح بالمقارنة موافقة الشاطبي أبا حيان والنحاةَ السابقين الذي اشترطوا في زيادة (مِنْ) لإفادة التنصيص على العموم أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، وقد وافق الشاطبي أبا حيان في تخريج قولي العرب: «**قد كان من مطر**»، و«**قَدْ كانَ من حديثٍ**» على أنّ من هنا للتبعيض، ولكن أبا حيان قدّر في هذين القولين اسم فاعل مضمرًا تقديره: كائن.

5. «المال لزيد»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الجرِّ، في مسألة معاني حرف الجرّ اللام، وأوّل من استشهد بهذا القول هو المبرِّد في المقتضب، في باب الإضافة[2]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد عن ستين مرة في كتب النحو وحروف المعاني، ما يؤكد قيمة المسموع من كلام العرب.

ذهب النحاة إلى أنّ للام أنواعًا كثيرة قد تزيد عن أربعين، وقسموها إلى عاملة، وغير عاملة، ومنهم من قسمها إلى زائدة وغير وزائدة، ومنهم من قسمها إلى زائدة ومتحركة، وقد ألّف الزجاجي (337هـ) كتابًا سمّاه كتاب اللامات.

من معاني اللام الجارّة الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥ أَبًا﴾(يوسف: 78)، وجعل الزمخشري هذا المعنى أصل معاني اللام، فقال: "واللام للاختصاص كقوله: «المالُ لزيدٍ»، و«السرجُ للدابةِ»، وجاءني أخٌ له وابنٌ له، وقد تقع مزيدة قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ (النمل: 72) "(3).

ومن معاني اللام الجارّة أيضًا؛ المِلك، كقول العرب: «المالُ لزيدٍ»، وذهب المرادي إلى أنّ البعض جعل الملك أصل معاني اللام، وردّ بأن الظاهر أنّ أصل معاني اللام الاختصاص، وأمّا الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه[4] .

استشهد أبو حيان بقول العرب: «المالُ لزيدٍ» في باب الجرِّ، في معاني حرف الجرِّ اللام، وذهب إلى أنّ" مثال اللام للمِلك: «المالُ لزيدٍ»"[1]، ولم يتطرق إلى معنى الاختصاص، ربما لأنّ بعض النحاة

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 602.

[2] ينظر: المبرد، **المقتضب**، 4: 143.

[3] الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، 282.

[4] ينظر: المرادي، **الجنى الداني**، 96.

يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، وهما: المِلك نحو قول العرب: «المالُ لزيدٍ» والتمليك، نحو: (وهبتُ لك دينارًا)[2].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الجرّ، في معاني حرف الجرِّ اللام، فقد ذهب الشاطبي إلى أنّ اللام الجارّة قد تجيء على قسمين: زائدة، وغير زائدة، ومن معاني اللام غير الزائدة: المِلك، وشبه الملك، "أمّا كونها للمِلْكِ فمعناه أنّ مجرورها مالِكٌ ما ذُكِرَ قبلَها أو بعدها في الكلام، ومثالُ ذلك: «المالُ لِزَيْدٍ»، والدابَّةُ لعمروٍ، ومن ذلك قولنا: إنّا للهِ وإنّا إليه راجعون. وفي القرآن: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ (الأعراف: 154) ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ (الأعراف: 128). وهو كثير"[3].

ومما سبق يتبين لنا موافقة الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**المالُ لِزَيْدٍ**»، ويرجع السبب في موافقتهما على أنّ اللام للمِلك أن ابن مالك في شرح التسهيل وفي ألفيته لم يذكر الاختصاص من معاني حرف الجرِّ اللام.

ويتبيّن من خلال مقارنة خمسة أقوال من أقوال العرب أنّ الشاطبي وافق أبا حيان بشكل ملحوظ في باب الجرّ، فقد وافق في توجيه قول العرب: «**كهين**» وذهبا إلى أن الكاف زائدة، ووافقه في توجيه قول العرب: «**ترب الكعبة**» في أنّ دخول التاء على ربٍّ شاذ، وانفرد عنه في أنّ قول العرب: «**رميتُ عن القوس**» للمجاوزة بينما ذهب أبو حيان إلى أنّ هذا القول يمكن فيه أن تكون (عن) للمجاوزة، وأن تكون للاستعانة والفرق بين المعنيين واضح.

وافق الشاطبي أبا حيان في الردّ على الكوفيين أنّ (مِنْ) في قولي العرب: «**قد كان من مطر**»، و«**قَدْ كانَ من حديثٍ**» زائدة لتفيد التنصيص على العموم وذهبا إلى أنّ من هنا للتبعيض.

وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**المالُ لِزيدٍ**» على أن اللام هنا للمِلك، بينما ذهب بعض النحاة إلى أنّها للاختصاص كالزمخشري، وذهب بعضهم الآخر إلى أن الملك والتمليك يستغنى بهما عن الاختصاص كابن هشام الأنصاري.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 11: 172.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1: 226.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 3: 612.

المبحث الثاني: توجيه أقوال العرب في الإضافة:

استشهد أبو حيان بأربعين قولًا من أقوال العرب في باب الإضافة، وأبو حيان شديد العناية بهذه الأقوال، وحريص على توجيهها، والاستشهاد بها فما من صفحة في التذييل والتكميل إلا وفيها شاهد من أقوال العرب، ويمكن القول إن التذييل والتكميل يعتبر واحدًا من أهم مصادر أقوال العرب خاصة إذ جمعت في فهرس خاص بها.

أما الشاطبي فقد استشهد باثنين وعشرين قولًا من أقوال العرب في باب الإضافة، وعناية الشاطبي في هذه الأقوال واضحة تمام الوضوح في فهرس أقوال العرب الذي ضمّ ما يزيد عن أربعمئة قول، وقد وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه بعضها، وخالفه ببعضها، وموافقة الشاطبي أبا حيان وغيرَه من النحاة في توجيه أقوال العرب ترجع إلى رأيه في المسألة النحوية المستشهد بها بهذا القول كما سيتضح من أقوال باب الإضافة.

1- «قُطعتْ بعضُ أصابعه»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الإضافة على الأغلب، في مسألة تأنيث المضاف الذي أصله التذكير، فالمضاف يكتسب من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط كما سيتضح. واكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه يسمى عند ابن جني الحمل على المعنى[1]، أو التغليب كما أطلق عليه ابن يعيش[2]، أو التضمين كما سمّاه محمد عبد اللطيف حماسة[3]، وقد عدّ ابن جني تأنيث المذكر وتذكير المؤنث من صور شجاعة العربية، وذهب إلى أنّ " تذكير المؤنث واسع جدًّا؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"[4].

تكمن قيمة هذا القول من أقوال العرب في كونه تناقلته النحاة عن إمام النحاة وشيخهم سيبويه، فقد استشهد به في أكثر من باب في كتابه[5]، وتناقلته النحاة بعده، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمسين مرة في كتب النحو.

---

[1] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 2: 411.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 4: 18.

[3] ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة**، ط1، دار الشروق، مصر، 2000، 156.

[4] ابن جني، **الخصائص**، 2: 415.

[5] استشهد سيبويه بهذا القول في بابين؛ الأول: باب (الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحد)، والثاني باب: (ما يَنتصب من الأسماءِ والصفات لأنَّها أَحوالٌ)، والثالث باب: (ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 1: 51، 402./ 3: 248.

يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه بشروط؛ وهي أن يصلح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، نحو قول العرب: «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعه**» فصحّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع، ولصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: قُطعتْ أصابعه، وتأنيث المضاف جائز وليس واجبًا، لأن التذكير هو الأصل والأفصح[1]، فإن لم يصلح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه لم يجز تأنيثه نحو: خرجتْ غلام هند، فلا يصحّ: خرجتْ هند ويفهم منه خروج الغلام[2].

وحصر النحاة الصور التي يكتسب فيها المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه في أقسام[3]، وهي:

أولها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وهو مؤنث في المعنى كقول العرب: «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**»، فبعض أصابعه إصبع، والإصبع مؤنثة. أو يكون المضاف بعضًا للمؤنث وهو مذكر كقول الأعشى[4]:

وتشرق بالْقَوْل الَّذِي قد أذعته كَمَا شَرِقَتْ صدر الْقَنَاة من الدَّم [الطويل]

ثانيها: أن يكون المضاف وصفًا في المعنى للمضاف إليه، كقراءة أبي العالية: ﴿لا تنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ (الأنعام: 158).

ثالثها: أن يكون المضاف كلًّا للمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ (الزمر: 70)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ (آل عمران: 30).

رابعها: أن يكون المضاف مضافًا إلى مؤنث، وليس من الأنواع السابقة، وذلك كقول العرب: «**اجتمعتْ أهلُ اليمامة**».

استشهد أبو حيان في قول العرب: «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**» في باب الإضافة، في مسألة تأنيث المضاف الذي أصله التذكير، فمن صور تأنيث المضاف المذكر، أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وقال أبو حيان: "وقوله ويُؤَنَّثُ المضافُ يعني الذي أصلُه التذكير لفظًا، وتحت هذا أقسام: أحدها: أن يكون بعضًا للمؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقولهم: «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**»، فـــ (بعضُ أصابعه) إصبع، والإصبع مؤنثة"[5]، وفي توجيه هذا القول يقول أبو حيان: "ألا ترى أنه لو قلت: قطعت بعض أصابعه لانْدَرَجَ الإصبع تحت الجمع"[6]، وهو بهذا يؤكد ما اشترطه النحاة لجواز تأنيث المضاف الذي أصله التذكير، فمن شروط تأنيث المضاف الذي أصله التذكير جواز حذف المضاف، وإقامة المضاف

---

(1) ينظر: المرادي، **شرح التسهيل**، 750.

(2) ينظر: ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، 3: 24.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 745./ ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، 3: 87.

(4) ينظر: الأعشى، **ديوان الأعشى الكبير**، 123.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 57، 58

(6) **المصدر نفسه**، 12: 59.

إليه مقامه، ولما جاز حذف المضاف في قول العرب: «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**» جاز لنا أن نقول: قطعت أصابعه، جاز تأنيث المذكر.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بقول العرب: «قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه» في باب الإضافة، في مسألة اكتساب المضاف تأنيثه أو تذكيره من المضاف إليه، وقد ذهب إلى أنّ تأنيث المضاف قليل جدًّا[1]، ولم يُفَصِّل في صور تأنيث المذكر، فقد جمعها تحت عبارة: (وحاصل ما يكون هكذا–أي تأنيث المضاف– أن يكون المضاف جزء المضاف إليه أو كجزئه)[2]... "ومثالُ ما هو جُزْءٌ: قراءة الحَسَنِ، وأبي رجاء العَطَاردي، ومجاهدٍ وقتادةَ، وزيد بن أسلم: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: 10)، ورُوِيتْ أيضًا عن ابن كثير وحَمَزةَ. وحكى سيبويه: «**ذهبت بعض أصابعه**»، فالبعضُ هنا جزءٌ من المضافِ إليه"[3].

ويتبين من استشهاد أبي حيان والشاطبي بهذا القول قبولهما له دون توجيهه، على الرغم من أنّ غيرهما من النحاة وجه هذا القول كالسيرافي (368هـ) الذي ذهب إلى أنّ: "«**اجتمع أهل اليمامة**»، و«ذهب بعض أصابعه» أجود من (اجتمعت)، و(ذهبت)، والتأنيث على الجواز"[4]، وهو بهذا يرجّح عدم تأنيث المذكر، وكذلك أبو علي الفارسي (377هـ) الذي ذهب إلى أنَّ قول ابن الأحمر:

وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِرَة هَوْجَاءَ لَيْسَ لِلُبِّهَا زَبْرُ [الكامل]

"أحسن من: ذَهَبَتْ بعضُ أصابِعِه، لأنّ كل الشيء هو هو بأسْرِه، وليس بعض الشيء يُؤدي عن كل الشيء"[5]. وكذلك ابن عقيل الذي رفض تأنيث المذكر، وذهب إلى أنّ التذكير الأصل، وهو الأفصح، أمّا قراءة: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ (يوسف:10) فهي عنده قراءة شاذة[6].

2– «إنَّ الشاة تسمعُ صوتَ والله– رَبِّها فتقبلُ إليه وتَثْغُو»[7]

استشهد النحاة بهذا القول في باب الإضافة على الأغلب، في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن الأنباري في الإنصاف

---

(1) ينظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 46.

(2) ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 47.

(3) ينظر: **المصدر نفسه**، 4: 48–49./ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ت محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 3: 348.

(4) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 1: 314.

(5) أبو علي الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، 1: 274.

(6) ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 2: 338.

(7) ومعنى تثغو: تصيح، والثغاء: صوت الشاء والمعز وما شاكلها، ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ت أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، مادة (ثغا)

في مسألة: (القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه)[1]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمس وعشرين مرة في كتب النحو ما يؤكد قيمة هذا القول في النحو.

ذهب البصريون إلى أنّ الفصل بين المتضايفين لا يكون إلا في الشعر، ولا يجوز بغير الظرف والجار والمجرور، وحجّتهم في ذلك أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور؛ وذلك لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل، أمّا الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الخفض لضرورة الشعر، وحجّتهم في ذلك أن العرب استعملته كثيرًا في أشعارها[2]، وأجاز ابن مالك الفصل بين المتضايفين بالقسم[3].

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الإضافة، في مسألة الفصل بين المتضايفين، فأبو حيان يرى أن الاصل في المضاف والمضاف إليه عدم الفصل بينهما، وقد يفصل بينهما للضرورة في الشعر، ويجوز الفصل في النثر بالقسم، وذلك لأنّه "جاء الفصل بينهما بالقسم في النثر، مثالُ ذلك ما رَوى أبو عُبيدة عن بعض العرب: «**إنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ فَتسمعُ صوتَ –واللهِ– رَبِّها**»، وحكى الكسائي: «**هذا غلامُ –واللهِ– زيدٍ**»"[4].

وما يؤكد موافقة أبي حيان ابنَ مالك في جواز الفصل بين المتضايفين بالقسم، استدراكه على ابن يسعون الذي منع الإضافة بين المتضايفين في قولهم: «**لا أخا –فاعلم– لك**»، وزعم أنّ قولهم: «لا يَدَيْ لك» إنما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب[5]، فاستدرك أبو حيان عليه قوله هذا فقال: "وأمّا استدلال ابن يَسْعُون على امتناع الإضافة بقولهم: «**لا أخا –فاعلم– لك**» من جهة الفصل بالجملة فلا دليل في ذلك؛ لأنَّ الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومن ذلك ما حكاه أبو عبيدة من أنّه سَمِعَ أبا سعيد –وهو أعرابي لقبُه أبو الدُّقَيْش– يقول: «**إنّ الشاةَ لتسمعُ صَوتَ –عَلِمَ اللهُ– صاحِبِها، فَتُقْبِلُ إليه، وتَثْغو**» بل الفصل في «لا أخا –فاعلم– لك» أسهل منه في قول أبي الدقيش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أُضيف إليه، فَصار لذلك كأنّه غير مُضاف في اللفظ، وإذا ثَبَتَ ما حكاه الكسائي من

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 2: 427.

[2] ينظر: **المصدر نفسه**، 2: 427. وما بعدها./ الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 2: 327 وما بعدها.

[3] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 295.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 144، 145.

[5] ينظر: **المصدر نفسه**، 5: 255، 256.

قول بعضهم: «**أخذته بأرى ألفِ درهم**» ففصل بين الباء والمجرور بجملة الاعتراض، فالفصل بين المتضايفين بها أسهل بكثير"[1].

وأبو حيان يؤكد جواز الفصل بين المتضايفين بالقسم، وبغير القسم كالفصل بجملة معترضة، وما يؤكد قبوله هذا ردّه على ابن يسعون بإجازة الفصل بالقسم في قول العرب: «**إنّ الشاةَ لتسمعُ صَوتَ–عَلِمَ اللهُ– صاحِبِها، فَتُقْبِلُ إليه، وتَثْغو**» فقد جعل هذا القول شاهدًا للتقعيد النحوي ولقبول مسألة نحوية.

أما الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الإضافة، في مسألة الفصل بين المتضايفين، وقد ذهب إلى أن "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم لم يُعيبوه حتى لا يجيء إلا في ضرورة الشعر، بل استسهلوا أمره، ففصلوا به في الكلام لكن قليلًا، فحكى الكسائي: «هذا غلامُ –واللهِ– زيدٍ»، ونُقِل عن أبي عُبَيدة أنّه حكى: «**إنَّ الشاة تسمعُ صوتَ –واللهِ– رَبِّها فتقبلُ إليه وتَـثْـغُو**»، وحكاه ابنُ خروف عنه أنّه سمع أبا الدُّقَيش يقول: «**إنَّ الشاةَ تسمعُ صَوْتَ –قد عَلِمَ اللهِ– رَبِّها، فتقبل إليه وتثغو**»، وهذا قسمٌ أيضًا، كما فَصلوا بين حرفِ الجرِّ ومجروره بالقسم أيضًا، حكاه الكسائي في الاختيار، نحو: «**اشتريته بِواللهِ درهمٍ**»، فتقول على هذا قياسًا: «**رأيتُ غلام –واللهِ– زيدٍ**»، و«**أتيت بعدَ –لعمرو اللهِ– عمروٍ**»، ونحو ذلك"[2].

والشاطبي بهذا يؤيد مسألة الفصل بين المتضايفين بالقسم في النثر، ويؤكد سماع هذا عن العرب وإن كان قليلًا في كلامهم إلا أنّه يؤخذ ويقاس عليه، لذا قال: (فتقول على هذا قياسًا: «**رأيتُ غلام – واللهِ– زيدٍ**»، و«**أتيتُ بعدَ –لعمرو اللهِ– عمروٍ**»، ونحو ذلك)، وقوله: "ووجه [استسهال] الأمر في فصل القسم خصوصًا، حتى لم يشترطوا فيه شرطًا، أنَّ العرب استعملته على جهة التأكيد زائدًا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصل ثَـمَّةَ، ولذلك وقع إذَنْ ومنصوبها فلم يُعَدَّ فَصْلا، ولم يمنعها أن تُؤَثِّر في الفعل فتنصبه، فقالوا: إذنْ –واللهِ– أكرمَك"[3]، وهو بهذا يؤكد قبول الفصل بين المتضايفين، ويقبل القياس فيه، فيقول: "وكون الفاصل هو القسمُ أسهلُ من غيره، فكان القول بالقياس فيه صحيحًا على هذا الترتيب"[4].

ويتبين مما سبق موافقة الشاطبي أبا حيان في مسألة قبول الفصل بين المتضايفين بالقسم، وقبولهما لقول العرب وعدّاه شاهدًا رئيسًا في التقعيد النحوي لهذه المسألة.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 5: 258، 259.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 183.

[3] **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

[4] **المصدر نفسه**، 4: 183.

3- «جَلَسا على وحدَيْهِمَا»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الإضافة على الأغلب، في مسألة الأسماء التي لازمت الإضافة لفظًا ومعنى، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن سِيدَة في محكمه[1]، واستشهد النحاة بهذا القول ما يربو عن خمس عشرة مرة.

ثمة أسماء في العربية لازمتْ الإضافة "لاحتياجها إليها في فهم معناها"[2]، ومن هذه الأسماء: (وَحْد) وله عدة خصائص تميزه، وهي:

أ. يلزم الإضافة إلى ضمير، فلا يضاف إلى ظاهر، وتجب مطابقته لما قبله كقوله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ (غافر: 12)[3].

ب. هو اسمٌ لازم النصب، واختلف النحاة في نصبه، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب على الظرف كيونس بن حبيب، ومنهم من ذهب إلى أنّه نصب على الحال، ومنهم من ذهب إلى أنّه نصب على المصدرية، وقيل نصب على حذف حرف الجرّ[4].

جـ. هو اسم لازم الإفراد والتذكير لأنّه مصدر ولا يؤنث، ولا يجمع، وقد يثنى شذوذًا، وسمع من قول العرب: «جَلسا على وحديهما»، وحكى ابن سيدة أنّه يقال: جَلَسَ على وحده، وجَلسا على وحدهما، وعلى وحديهما، وقُلنا ذلك وَحْدَينا[5].

د. يجرُّ بحرف الجرِّ (على) حكى أبو زيد: قُبِضَ كلَّ درهم على وحده، وحكى ابن سيده: جَلَسَ على وحدِهِ، وقالوا: جَلسوا على وحْدِهم[6].

استشهد أبو حيان بقول العرب: «جَلَسا على وحدَيْهِمَا» في غير باب في التذييل والتكميل، وقد استشهد به في باب الإضافة في مسألة: (أسماء لازمت الإضافة لفظًا ومعنى)، فقد أجمع النحاة أنَّ (وحد) من الأسماء اللازمة للإضافة، ومن خصائصه أنّه اسمٌ لازم للإفراد والتذكير، وقد وافق أبو حيان النحاة في خصائص هذا الاسم وفي كونه لازمًا للإفراد، فقال: "وأمّا لزومه الإفراد والتذكير فلأنه مصدر،

---

(1) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، ت عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 2: 504.

(2) السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 280.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 64./ السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 281./ الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 2: 378.

(4) ينظر: **المصادر السابقة نفسها**، والصفحات نفسها.

(5) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3: 240./ السيوطي، **همع الهوامع**، 4: 281، 282.

(6) ينظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، 2: 342.

فلذلك لم يؤنّث، ولم يُجمع، ولم يُثَنَّ، إلا ما شذَّ من قولهم: «**جَلَسا على وحدَيْهِمَا**»، و«**قُلْنا ذلك وَحْدَينا**»"[1].

أما الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في الباب ذاته، وفي المسألة ذاتها، وقد وافق النحاة في أنّ (وَحْد) اسم لازم للإضافة، ولا يضاف إلا إلى مضمر، "وهو لازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، ولازم للتذكير فلا يؤنَّث مع لزوم الإضافة إلى المضمر، فتقول: جاء زيد وَحْدَه، وجاءت هند وَحْدَها، وجاءا وحدهما، وجاءتا وحدهما، وجاءوا وَحدهم، وجِئْنَ وَحْدَهنَّ"[2]، ووافق الشاطبي ابن مالك في كون (وَحْد) لازمًا للإضافة، فقال: "وما قاله من التزام الإضافة في وَحْد صحيح، وقد يُجَرّ وَحْد أيضًا، وهو مع ذلك باقٍ على حُكْمِه نحو: نسيجُ وحدِه، وجُحَيشُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِه، وقَرِيعُ وَحْدِه، ورَحيلُ وَحْده. وقال ابنُ الأعرابيِّ: جَلَسَ فلانٌ وَحْدَه، وعلى وَحْدِه، و«**جَلَسا وَحْدَهما**»، و«**على وَحْدِهما**»، وعلى وَحْدِهم"[3].

ومن خلال المقارنة يتبين استشهاد أبي حيان بهذا القول ليؤكد أنّ (وَحْد) اسم لازم الإضافة لا يُثنى، ولا يُجمع، وما جاء من قول العرب: «جَلَسا على وحدَيْهِمَا» فشاذٌ، أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول ليؤكد أنّ (وَحْد) اسم يجوز فيه النصب أو الجرُّ، وهذا ما ذكره أبو حيان إذ استدرك على ابن مالك قوله: لازم النصب، فقال: "وقول المصنف لازم النصب ليس بجيد؛ لأنّه قد ذكر بعد أنه قد يُجّرُّ بـ (على) وبإضافة، فالعبارة الحسنة أن يقول: والغالب نصبه"[4]، فهو بذلك أجاز في (وَحْد) النصب والجرَّ.

4- «قطع الله يد ورِجْلَه من قالها»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الإضافة على الأغلب، في مسألة حذف المضاف إليه، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن جني في خصائصه في باب في شجاعة العربية[5]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمسين مرةً في كتب النحو، ما يؤكد قيمة هذا القول كغيره من الأقوال المستشهد بها.

ذهب النحاة إلى أن المضاف إليه قد يحذف، ويقدّر وجوده، فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، أي مجرورًا، "وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى

---

(1) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 65.

(2) الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 60.

(3) **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

(4) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 65.

(5) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 2: 407.

المحذوف كقول بعض العرب: «**قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا**»"[1]. فـ (رجل) مضافة إلى (من) وأمّا (يد) فليست مضافة لفظًا، لكنها مضافة تقديرًا، والتقدير: قَطع اللهُ يَد من قطع الطريق، ورجل من قطع الطريق[2]، وكقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ (الروم: 4) أي من قبل ذلك ومن بعده[3]، وهذا هو شرط حذف المضاف إليه، فلا بد أن يكون المحذوف الذي هو المضاف إليه مماثلًا لما عطف عليه لفظًا ومعنى.

استشهد أبو حيان بهذا القول من أقوال العرب في باب الإضافة، في مسألة حذف المضاف إليه، فقال في هذه المسألة: "وأمّا ما جاء من الحذف مع الأسماء التامّة في العطف فقول العرب: «**قَطَعَ اللهُ الغَداةَ يَدَ ورِجْلَ من قالها**»"[4]، وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن حذف المضاف إليه في هذا القول هو حذف من الأول، وهو (يد) لدلالة الثاني عليه، وهو (رجل من قالها)[5]، ووازن أبو حيان بين توجيه ابن مالك وتوجيه ابن عصفور لهذا القول في المقرب، فقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ: "التقدير: قطع الله يد من قالها ورجله، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحذف التنوين من يد لإضافته إلى من، وحذف من رجْل، لأنّه مضاف إلى (مَنْ) في المعنى، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ"[6]. ولم يستدرك أبو حيان على أي توجيه من توجيهات هذا القول، بل اكتفى بعد موازنة توجيه ابن مالك وتوجيه ابن عصفور بالقول: "فاختلف تخريج ابن عصفور وتخريج المصنف"[7].

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الإضافة، في المسألة ذاتها، وقد وافق ابن مالك في توجيه هذا القول، على أنّ المحذوف هو المضاف إليه من الأول، ودليله على ذلك، قوله: "وأما تأويلُ حذفِ المضاف إليه فهو رأي المبرَّد، لأنه يُقَدِّر المسألة إعماليةً، والمختار عند البصريين إعمالُ الثاني، فكذلك هنا، قُلْتَ: «قطع الله يَدَ ورجلَ من قالها»، أعملت الرِّجْلَ في (مَنْ)، وقُدِّر لليد ما يعمل فيه، ويكون محذوفًا. وهذا أحدُ المذاهبِ في تأويل المسألة. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضافِ والمضاف إليه، فكأنَّ الأصل: قطع الله يد من قالها ورجله، ثم أقحم الرِّجلَ بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير: يد ورِجله من قالها، ثم حذفت الهاء اجتزاءً بِمَنْ عن الضمير، وإصلاحًا للفظ، فصار: يدَ ورجلَ من قالها"[8].

---

[1] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 2: 976.

[2] ينظر: ابن العثيمين، **شرح ألفية ابن مالك**، 43: 15.

[3] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 2: 363.

[4] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 89.

[5] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3: 249.

[6] ابن عصفور، **المقرب**، 215.

[7] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 90.

[8] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 170.

ويؤكد الشاطبي موافقته للمبرد فيقول: "لأنك بين أمرين: أن تقدِّر المسألة في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو تجعلها إعمالية، أما الأول فخاص بالشعر أو شاذّ في الكلام، لأنه قبيح أن يُفصل بين شيئين هما كشيء واحد وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثاني حالٌّ من الأوّل محلَّ التنوين، فلم يسغ الفصل بينهما. ولا يُعترض بنحو: ﴿قَتْلُ أَوْلاَدَهم شُرَكَآئهُمْ﴾ (الأنعام: 137)، لأنه من باب الفصل بين الفعل والفاعل كما سيأتي، فهما في تقدير ما يصحُّ انفصاله، فلم يبقَ إلا أن يكون من باب الإعمال، حُذِفَ معمولُ الأول وأُعمل الثاني، ولا يقال: إن الاسمين معًا مضافان إلى الثاني، للاتفاق على بطلان ذلك؛ إذ لا يضاف اسمان معًا إلى اسم واحد"[1].

يتضح من هذه المقارنة عناية أبي حيان والشاطبي بهذا القول من أقوال العرب، فقد استشهدا به في مسألة حذف المضاف إليه من المضاف الأول لدلالة المضاف إليه الثاني عليه، فأبو حيان عرض رأي ابن مالك وابن عصفور وذهب إلى أن التوجيهين مختلفان، دون أن يوافق أيًّا منهما، أمّا الشاطبي فقد عرض رأي سيبويه والمبرد وابن مالك، ثم خَلص إلى موافقة المبرد في توجيه هذا القول، فقد ذهب المبرد إلى أنّ المضاف إليه الثاني هو الأول بعينه، لذلك بقي بعد الحذف على تهيئته، وذلك شبيه بالإعمال، فالمضاف إليه الأول كأنه طالب للمضاف إليه الثاني فصار حذف الأول كعدم حذف، وكأنه موجود، والمضاف إليه المحذوف يؤول لأن المسألة إعمالية[2].

5- «شهيد الدار»

استشهد النحاة بهذا القول في باب الإضافة، في توضيح أقسام الإضافة، وأوّل من استشهد بهذا القول هو ابن مالك في شرح التسهيل، في باب الإضافة[3]، وقد استشهد النحاة بهذا القول ما يزيد على خمس عشرة مرة في كتب النحو.

قسم النحاة الإضافة إلى قسمين؛ الإضافة المحضة، (وتسمى المعنوية، أو الحقيقية)، والإضافة غير المحضة، (وتسمى اللفظية أو المجازية)، وللمضاف في هذين القسمين أنواع على ما سيأتي. وإنَّ ما يميز الإضافة المحضة أنّ الاتصال فيها بين الطرفين قوي، وتفيد التعريف، نحو: (دار عمرو)، أو

---

(1) الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 170، 171. استشهد الشاطبي بقراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلاَدَهم شُرَكَآئهُمْ﴾، بنصب الأولاد، وخفض الشركاء، أي: (قتلُ شركائِهم أولادَهم) فالفعل المبني للمفعول به(زُيِّنَ) أسند إلى القتل فاعمل المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل، كما أنّ الشركاء فاعلون، والمصدر مضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال. ينظر: الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلّام، **فضائل القرآن للقاسم بن سلّام**، ت مروان العطية وآخرون، ط1، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، 1995، 331/ أبو علي الفارسي، **الحجة للقرّاء السبعة**،3: 410، 411

(2) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 4: 227 وما بعدها./ الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 167.

(3) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، 3: 221.

التخصيص، نحو: (غلام رجل)، وهذه الإضافة تكون بمعنى حرف الجرِّ اللام، لذلك سميت إضافة معنوية لأنّ حرف الجرّ مقدّر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، نحو: دارُ زيدٍ، أي: دارٌ لزيدٍ، وقد تكون بمعنى حرف الجرِّ (مِن)، نحو: خاتمُ فضةٍ، أي: خاتم من فضة، وسمّيت محضة لأنّها خالصة بكون المعنى فيها موافقًا للّفظ، وإذا أضفته إلى معرفة، تعرّف[1].

والمضاف في الإضافة المحضة له صور عدّة، حصرها النحاة فيما عدا صور المضاف في الإضافة غير المحضة[2]. أمّا الإضافة غير المحضة، أو اللفظية، فهي إضافة الصفة إلى مفعولها، نحو: (هو ضاربُ زيدٍ) بمعنى ضارب زيدًا، أو إضافة الصفة إلى فاعلها، نحو: زيدٌ حسنُ الوجه، بمعنى زيدٌ حسنٌ وجْهُهُ[3]، وهذه الإضافة محصورة بكون المضاف وصفًا عاملًا دالًّا على الحال أو الاستقبال، أو الدوام[4]، لذا فالمضاف في هذه الإضافة على ثلاثة أقسام، وهي[5]:

أ. اسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ الآنَ وغدًا، وكاتمُ السرِّ.
ب. اسم المفعول: نحو: مُعطي الدينار.
ت. الصفة المشبهة، نحو: حَسَنُ الوجهِ.

استشهد أبو حيان بهذا القول في باب الإضافة، في مسألة أنواع الإضافة، فالإضافة في اللغة على قسمين: محضة، وغير محضة، والنحاة يبدؤون بذكر أقسام المضاف في الإضافة غير المحضة ليحصروا ما بقي في الإضافة المحضة. والمضاف في الإضافة غير المحضة كما ذكره أبو حيان نقلًا عن ابن عصفور محصور في اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفي هذا يقول أبو حيان: "وأمّا أصحابنا فحصروا الإضافة غير المحضة في اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول، وكانت بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا"[6]، وفسّر أبو حيان قول ابن عصفور: (إذا أضفت إلى المفعول)، فقال: "وإنما قيل إذا أضيفت إلى المفعول احترازًا من أن تضاف لغير المفعول، نحو: ضارب القاضي، و«**شهيد الدار**»؛ لأنّك لا تريد أنه يَضرب القاضيَ، بل: الذي يضرب للقاضي، ولا تريد يَشهد الدارَ، بل هو شهيدٌ بسبب قتله في الدار"[7].

---

[1] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 126.
[2] ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 2: 170./ عباس حسن، **النحو الوافي**، 3: 3 وما بعدها.
[3] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2: 127.
[4] ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، 3: 6.
[5] ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 2: 166./ ابن الأثير، **البديع في علم العربية**، 1: 248.
[6] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، 2: 166./ أبو حيان الاندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 25.
[7] أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، 12: 26.

أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول في باب الإضافة، في أنواع الإضافة، ولكن بطريقة بعيدة عن استشهاد أبي حيان بهذا القول، فالشاطبي يذكر أنّ الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى من، وإضافة بمعنى في، وإضافة بمعنى اللام، والإضافة التي تكون بمعنى اللام هي الأصل، ومثال ما يتعيّن فيه تقدير مِنْ ما كان فيه المضافُ بعضَ المضاف إليه، نحو: خاتم حديد، أي: خاتمٌ من حديد، وأمّا الإضافة التي بمعنى في، فمعناها على أن يكون المضافُ إليه ظرفًا وقع فيه المضاف، وهذه الإضافة لم يوافقها الشاطبي، وذهب إلى أنها من الممكن أن تؤوّل بمعنى اللام أو من، واستدرك على ابن مالك فقال: "وأما الإضافة التي بمعنى في، فمعناها أن يكون المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف، وهذه الإضافةُ قد أغفلها أكثرُ النحويين وأثبتها المؤلف في كُتبه، وقال بها لوجودها –زعم– في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ (البقرة: 204) لأن المعنى وهو ألَدُّ في الخصام، وكقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾ (البقرة: 226)، فالمعنى: تَربُّصٌ في أربعة أشهر، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ (يوسف: 39) أي: يا صاحبيّ في السجن، وقوله: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (سبأ: 33)، وفي الحديث: (لا يَجدون عالمًا أعلم من عالمِ المدينة)، والعرب تقول: «**شهيدُ الدارِ**»، وقتيل كربلاء"[1].

ويتضح مما سبق اختلاف موضع الشاهد عند كل من أبي حيان والشاطبي، ونتج عن اختلاف موضع هذا الشاهد اختلاف رتبة الشاهد، فأبو حيان استشهد بهذا القول من أقوال العرب ليمثّل على الإضافة غير المحضة، التي يكون فيها المضاف اسم مفعول عاملًا دالًا على الحال أو الاستقبال، ويؤول هذا الشاهد بحرف الجر (في) فيقول: هو شهيد بسبب قتله في الدار، وجاء هذا الشاهد للتقعيد عنده، إذ كان في رتبة الأولى بعد النموذج النحوي، أمّا الشاطبي فاستشهد بهذا الشاهد ليبين أنّ ثمة إضافة بمعنى اللام وهي الأصل، وإضافة بمعنى مِنْ، وإضافة بمعنى في، كما زعم ابن مالك، وعرض الشواهد التي استشهد بها ابن مالك ليبين أنّ ثمة إضافة بمعنى في، ومنها قول العرب: شهيد الدار، على تأويل: شهيد في الدار.

ولا بدّ من التنويه أنّ تقدير الحروف يكون في الإضافة المحضة عند النحاة، فالإضافة التي بمعنى اللام، وبمعنى مِنْ، وبمعنى في جميعها تقع تحت الإضافة المحضة، والنحاة "يقدرون الحروف في الإضافة المحضة ولا يُعرجون على تقديرها في غير المحضة، لأنّها عندهم لمجرّدِ التخفيف، وهي في قوَّةِ الانتفاء، ولذلك يسمّونها لفظية، أي أنّ تأثيرها إنما هو في اللفظ لا في المعنى"[2]. وبهذا تتضح العلاقة بين الإضافة المحضة وغير المحضة، وبين الإضافات التي بمعنى الحروف، فجميعها تقع ضمن الإضافة المحضة عند النحاة.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية**، 4: 8، 9.

[2] **المصدر نفسه**، 4: 13.

يتبين من خلال مقارنة أقوال العرب في باب الإضافة ما يلي:

- أخذ أبو حيان بقول العرب «**قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه**» ووافق الشاطبي أبا حيان في الأخذ بهذا القول، وقد سكتا عن توجيهه على الرغم من أن من سبقهم من النحاة وجهوا هذا القول.
- وافق الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**إنَّ الشاة تسمعُ صوتَ – واللهِ– رَبِّها فتقبلُ إليه وتَثْغُو**» وقبلا الفصل بين المتضايفين بالقسم، كما قبله ابن مالك من قبلهما، على الرغم من أنّ غيرهما من النحاة لم يُجِزْه.
- خالف الشاطبي أبا حيان في توجيه قول العرب: «**جَلَسا على وحدَيْهِمَا**» فقد ذهب أبو حيان إلى أنّ (وَحْد) اسم لازم للإفراد لا يُثنى ولا يُجمع وما جاء من قول العرب: «**جَلَسا على وحدَيْهِمَا**» فشاذٌ، أمّا الشاطبي فقد استشهد بهذا القول ليبين أنَّ (وَحْد) اسم يجوز فيه النصب أو الجرُّ، وهو بهذا خالف أبا حيان في موضع الشاهد في المسألة نفسها.
- عرض أبو حيان توجيهات النحاة لقول العرب: «**قطع الله يد ورِجْله من قالها**» دون موافقة أي منهم، ووافق الشاطبي المبرد في توجيه هذا القول على أن المضاف إليه الأول كأنه الثاني بعينه، لذا حُذف المضاف إليه الأول وأعمل الثاني.
- خالف الشاطبي أبا حيان في موضع عرض الشاهد من قول العرب «**شهيد الدار**»، فقد استشهد به أبو حيان ليوضح الإضافة غير المحضة، وذهب إلى تأويل هذا القول على معنى: هو شهيد بسبب قتله في الدار، بينما استشهد الشاطبي بهذا القول ليبين أن الإضافة هي تَضمُّن معنى حرف جر من الحروف الثلاثة: (اللام، ومن، وفي)، ووجه قول العرب على أن معناه: شهيد في الدار، وإن كان يرفض الإضافة التي بمعنى حرف الجر في فهو لم يرفض هذا القول من أقوال العرب.

➢ **الخاتمة:**

قامت هذه الدراسة على موازنة بين منهج أبي حيان والشاطبي في توجيه أقوال العرب، وخلصت إلى نتائج وتوصيات؛ أمّا النتائج فتمثّلت فيما يأتي:

1- ارتكزت عملية جمع أقوال العرب على أهم أصل من أصول النحو العربي، وهو السماع، لذا كان لها مكانة تساوي مكانة الأشعار في الاستشهاد، بل تتعدّاها وتعلوها مكانة.

2- ظهرت قيمة هذه الأقوال من خلال المقارنة بين توجيه أبي حيان الأندلسي والشاطبي لأقوال العرب، فقد سلّطت هذه الدراسة الضَوْء على أقوال العرب وأثرها في التقعيد النحوي عندهما، وأوضحت المقارنة أنّ أبا حيان والشاطبي أكثرا من الاستشهاد بأقوال العرب لأغراض متعددة من أهمها التقعيد النحوي، وقد ظهرت قيمة هذه الأقوال بالاستشهاد بها في الرتبة الأولى في كثير من الأحيان وتقديمها على بقية الشواهد، وعنايتهما بالمسموع من أقوال العرب، فكثيرًا ما يرتكزان في قبولهما لمسألة نحوية أو رفضها بدليل سماعي عن العرب.

3- كان لاستشهاد أبي حيان الأندلسي بأقوال العرب أغراض متعددة، كالاستشهاد بها للتقعيد النحوي، ولمخالفة القاعدة، وللردّ على النحاة، وللتمثيل للقاعدة النحوية والاستئناس بها. وبهذا يتبيّن لنا أنّ أبا حيان وظف أقوال العرب للتقعيد النحوي، وكان من الأقوال التي وظفها للتقعيد النحوي قول العرب:«عدا فلانٌ طورَه»، و«إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»، و«إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافيةِ»، وقال أعرابي: «إنّ قائمًا»، «مررتُ بِبُرٍّ قَفيزًا»، و«مررتُ بماءٍ قِعْدَة رجلٍ»، و«إنّي لَبِحَمْد الله لصالحٌ»، وحكى قطرب عن يونس: «إنّ زيدًا لَبِكَ لواثِقٌ»، وحكى سيبويه عن العرب: «مَشنوءٌ من يُشنؤك»، و«تميميٌّ أنا»، و«خَزٌّ صُفَّتُكَ»، و«أرجُلٌ عبد الله»، و«كلمته فاه إلى فيّ»، و«طلبته جَهْدي وطاقتي»، و«مررتُ بزيدٍ وحدَه»، و«مررتُ بهم ثلاثتهم إلى العشرة»، و«قضّهم بقضيضهم» وغيرها الكثير من الأقوال.

4- وظف أبو حيان أقوال العرب حسب الغرض من هذه الأقوال ، فلم يكن لهذه الأقوال رتبة معينة عند أبي حيان فقد كان الغرض من القول هو الذي يحدد رتبته في الاستشهاد، فعندما يكون الغرض من قول العرب التقعيد يستشهد به في الرتبة الأولى، كقول العرب: «**قُطعتْ بعضُ أصابعه**»، وعندما يكون الغرض من القول الردّ على النحاة أو مخالفة القاعدة النحوية يستشهد به في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الأخيرة كاستشهاده بقول العرب: «**أمّا قريشًا فأنا أفضلُها**»، فقد استشهد به في المرتبة الثانية، وعندما يكون الغرض من القول التمثيل أو الاستئناس يستشهد به في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الأخيرة، كقول العرب:

«**جلستُ إلى القوم**» فاستشهد به في المرتبة الأخيرة، وبهذا يتضح منهج أبي حيان في الاستشهاد بهذه الأقوال فقد جعل الغرض من القول هو الذي يحدد رتبته في الاستشهاد به.

5- كان استشهاد الشاطبي بأقوال العرب لأغراض متعددة، كالتقعيد النحوي، والتمثيل والاستئناس، ومخالفة النحاة، والردّ عليهم، وظهرت قيمة هذه الأقوال وأثرها في التقعيد النحوي بشكل ملحوظ في المقاصد الشافية، فمن الأقوال التي استشهد بها الشاطبي للتقعيد النحوي قول العرب:«إلاّ أنْ أخاكَ ذاهب»ٰ و«إنْ زيدًا لقائمٌ»ٰ و«مررتُ بِبُرٍّ قَفيزًا»، و«مررتُ بماءٍ قِعْدَة رجلٍ»، و«قضية ولا أبا الحسنَ لها»، و«لا بصرةَ لكم»ٰ و «مُطِرنا السهلَ والجبلَ»، و«ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ»، و«هو مني منزلة الشغاف»، و«هو مني منزلة الولد»، و«أنتَ مني مَقعد القابلة»، و«هو مني مقعد الإزار»، و«هو مني مزجر الكلب»، و«مناط الثريا»،«مررتُ بهم قضَّهم بِقضيضِهم »، و«رجع عودَه على بدئِه»، وقالوا: «كلمتُه فاهُ إلى فيٍّ»، وحكى ابن خروف عن الفرّاء: «جانبتُه ركبتَه إلى ركبتي»، و«جاورتُه بيتَه إلى بيتي»، و«صارعتُه جُبَّتَه عن جُبَّتي»، و«ناضلته قوسَه عن قوسي»، وحكى أبو زيدٍ: «بعتَه ربحَ الدرهم للدرهم»، وغيرها الكثير من الأقوال، وبهذا تظهر لنا عناية أبي حيان والشاطبي بأقوال العرب، وقيمة هذه الأقوال في التقعيد النحوي .

6- وظف الشاطبي أقوال العرب حسب الغرض منها، فالمتفحص للمقاصد الشافية يجد أنّ ثمةَ علاقة واضحة بين رتبة أقوال العرب والغرض منها، فالشواهد التي جاءت في الرتبة الأولى كان الغرض منها التقعيد كقول العرب: «**الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ**»، والشواهد التي جاءت في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة كان الغرض منها التمثيل والاستئناس، أو مخالفة القاعدة، أو الردّ على النحاة، كاستشهاده بقول العرب: «**هذه ناقة وفصيلها راتعين**» في المرتبة الأخيرة بعد الشواهد الشعرية والقرآنية، وكاستشهاده بقول العرب: «**هو أحسن الفتيان وأجمله**» لمخالفة القاعدة وجاء هذا الشاهد في الرتبة الثانية بعد الشعر، وبهذا يتبيّن لنا أنّ الغرض من القول هو الذي يحدد رتبته في الاستشهاد، والشاطبي وافق أبا حيان في هذا .

7- كان لاختلاف توجيه أقوال العرب بين أبي حيان الأندلسي والشاطبي أثر في التقعيد النحوي، فالقول الذي استشهد به أبو حيان في المرتبة الأولى كان الغرض منه التقعيد، واستهد به الشاطبي في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، كان الغرض منه التمثيل والاسئتناس، أو مخالفة القاعدة، أو الردّ على النحاة، وكان لاختلاف موطن الشاهد كذلك أثر في التقعيد النحوي، فما استشهد به الشاطبي في مسألة مغايرة للمسألة التي استشهد بها أبو حيان جعلت قيمة هذا الشاهد في التقعيد النحوي مختلفة عندهما، ويبين الجدول الآتي الأقوال التي وافق الشاطبي أبا حيان في توجيهها وهي معظم أقوال العرب محور الدراسة، والأقوال التي خالفه في توجيهها، والأقوال التي سكت أحدهما عن توجيهها:

الموافقة في توجيه القول	المخالفة في توجيه القول	سكوت أحدهما عن توجيه القول	المسألة المستشهد بها
مررت بقوم عرب أجمعون، ومررت بقاع عرفج كله.			تحمل الخبر الجامد ضميرًا يعود إلى المبتدأ.
مشنوء من يشنؤك، وتميمي أنا.			جواز تقديم خبر المبتدأ عليه.
الحمد لله أهل الحمد			حذف المبتدأ وجوبًا إذا كان الخبر نعتًا مقطوعًا.
تمرة خير من جرادة			من مسوغات الابتداء بالنكرة الدلالة على العموم
حسبك ينم الناس			حذف الخبر وجوبًا دون مسوغ (لسماع ذلك عن العرب)
ضربوني قومك، وضرباني أخواك			إلحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا
	قال فلانة		لحاق تاء التأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا
		جاءته كتابي فاحتقرها (سكت الشاطبي عن توجيهه)	لحاق تاء التأنيث الفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثًا مؤولًا بمشتق
	جاءت الخيل بداد		الأصل في الحال التنكير
شتى تؤوب الحلبة			تقديم الحال على العامل فيها
	قمت وأصك عينه		دخول الواو على المضارع في جملة الحال الفعلية.
مررت بماء قعدة رجل، وعليه مائة بيضًا			مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها			مجيء الحال دالًا على الثبات، وهو خلاف الأصل
	أتاني سواؤك		ملازمة سوى للظرفيه
اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ			فعلية حاشا
		لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا (سكت أبو حيان عن	حذف الموصوف مع (إلا) الوصفية

		توجيهه)	
أقل رجل يقول ذلك إلا زيد، وقل رجل يقول ذاك إلا زيد			إعراب المستثنى في الاستثناء التام المنفي
ما لي إلا أبوك أحد			جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه في الاستثناء المنفي
كهين			جواز زيادة الكاف
ترب الكعبة			دخول التاء على الرّب
	رميت عن القوس		من معاني حرف الجر عن
قد كان من مطر، قد كان من حديث			زيادة (من)
المال لزيد			من معاني حرف الجر اللام
		قطعت بعض أصابعه (سكت الشاطبي عن توجيه هذا القول، ولم يفصل في صور تأنيث المذكر).	جواز تأنيث المذكر
إنّ الشاة تسمع صوت – والله– ربها فتقبل إليه وتثغو			الفصل بين المتضايفين بالقسم
	جلسا على وحديهما		(وحد) لازم الإضافة
		قطع الله يد ورجل من قالها. (سكت أبو حيان عن توجيه هذا القول).	حذف المضاف إليه
شهيد الدار			الإضافة غير المحضة

أمّا التوصيات: فمن الممكن أن تفتح هذه الدراسة الباب على مصراعيه لإعداد كتاب يجمع الشواهد النثرية من أقوال العرب، ويشرحها، ويوضح مواضع الاستشهاد فيها في كتب النحو كما صنفت الشواهد الشعرية وشرحت في كتب مفصلة. وكذلك من الممكن تسليط الضوء على الشواهد النثرية من الأمثال والنماذج النحوية في كتب النحو. ومن الممكن دراسة أقوال العرب في المعاجم، أو كتب تفاسير القرآن.

ثبت المصادر والمراجع:

1. ابن الأبار، محمد بن عبد الله البلنسي، **التكملة لكتاب الصلة**، ت عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995.

2. ابن الأثير، مجد الدين، **البديع في علم العربية**، ت فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999.

3. الأزدي، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، ت رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

4. الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، ت محمد عوض أحمد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.

5. الأسمري، سعيد، **شرح الجزولية للأبذي (السفر الثاني (حروف الخفض) حتى نهاية (المبتدأ)**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003.

6. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955.

7. الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، ت علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.

8. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1978.

9. الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، ت محمد حسين، المطبعة النموذجية، د.ت.

10. ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات:

أ- **الإغراب في جدل الإعراب**، ت سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، 1971.

ب-**الإنصاف في ومسائل الخلاف**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الأردن، د.ت.

11. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الأضداد**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

12. أنس، مالك، **موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري المدني**، ت بشار عواد معروف، محمود محمد خليل، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991.

13. الأنصاري، أبو زيد:

أ- **كتاب الهمز**، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1911.

ب-**النوادر في اللغة**، ت محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، الأردن، 1981.

14. الأنصاري، عائدة، "مصادر الاستشهاد في المقاصد الشافية"، مجلة آداب، جامعة الخرطوم-كلية الآداب، ع33، ديسمبر 2014.

15. بزاوية، مختار، "**منهج النحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها بين الرد والقبول**"، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، مج8، ع1، 2019.
16. البغدادي، أحمد بن موسى أبو بكر ، **كتاب السبعة في القراءات**، ت شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، د.ت.
17. البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
18. البغدادي، محمد بن المبارك، **منتهى الطلب من أشعار العرب**، ت محمد نبيل الطريفي، ط1، دار صادر، بيروت، 1999 .
19. جداين، سميرة، **الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس**، (رسالة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.
20. الجراح، عبد المهدي، الهزايمة، خالد، "**استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، سوريا، مج7، ع3، 2010.
21. جرير، ابن عطية الكلبي اليربوعي، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، ت نعمان طه، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
22. ابن الجزري، شمس الدين، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.
23. ابن جني، أبو الفتح عثمان:

أ- **الخصائص**، ت محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، 1318هـ .
ب-**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ت محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

24. الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، **شرح أدب الكاتب لابن قتيبة**، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

25. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ت أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
26. أبو جيب، سعدي، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1993.
27. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، ت فخر قدارة، دار عمار-الأردن، دار الجيل-بيروت، 1989.
28. الحاج صالح، عبد الرحمن، **السماع عند العرب ومفهوم الفصاحة**، المؤسسة الوطنية للفنون وحدة الرغاية، الجزائر، 2012.

29. الحازمي، أحمد بن عمر، **فتح البرية في شرح نظم الآجرومية**، ط1، مكتبة الأسدي، 2010.
30. حتحات، أمان الدين، **الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو**، (رسالة دكتوراه)، جامعة حلب، سوريا، 1993.
31. ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري، **كتاب الأفعال**، ت تحسين محمد محمد شرف، دار الشعب للصحافة والطباعة، مصر، 1975.
32. الحريري، القاسم بن علي بن محمد، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ت عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998.
33. حسانين، عفاف، **في أدلة النحو**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
34. حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف، مصر.
35. حسين، محمد الخضر، **موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد حسين الخضر**، ط1، دار النوادر، سوريا، 2010.
36. الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983.
37. الحموي، ياقوت، **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ت إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
38. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف:

أ- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ت رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.
ب-**البحر المحيط في التفسير**، ت صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
ت-**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ت حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1998.
ث-**منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، ت علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار الطباعة المحمدية، مصر، 2013

39. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، ت فايز دياب، ط2، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2007.
40. ابن خروف الإشبيلي، علي بن محمد، **شرح جمل الزجاجي من الأول حتى نهاية باب المخاطبة**، ت سلوى عرب، جامعة أم القرى.
41. الخضري، محمد، **أصول الفقه**، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، 1969.
42. الخطيب، محمد عبد الفتاح، **ضوابط الفكر النحوي**، ط1، دار النصائر، مصر، 2006.
43. الخفاجيّ، شهاب الدين، **شرح درة الغوّاص في أوهام الخواص**، ت ميسون عبد السلام نجيب، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012.

44. دروسي، أيوب، "**أصول النحو العربي وأثرها في الدرس اللغوي**"، جامعة محمد الخامس، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرباط، د.ت.
45. درويش، محيي الدين، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، دار الإرشد للشؤون الجامعية، سوريا.
46. دعكور، نديم، **القواعد التطبيقية في اللغة العربية**، ط2، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت.
47. الدقر، عبد الغني، **معجم القواعد العربية**، ط1، دار القلم، دمشق، 1986 .
48. الدينوري، أبو محمد بن مسلم بن قتيبة، **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
49. الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2008.
50. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ت عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993.
51. الرازي، محمد فخر الدين، **مفاتيح الغيب**، ط3، دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ.
52. ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ت عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
53. رشيد، كمال، **الزمن النحوي في اللغة العربية**، دار عالم الثقافة للنشر، عمان، 2008.
54. الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ت يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 1996.
55. الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ت جماعة من المختصين، دار الهداية.
56. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، 2002.
57. الزمخشري، أبو القاسم محمود:

أ- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
ب-**المفصل في صنعة الإعراب**، ت علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993.
58. السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
59. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو**، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت.

60. السراقبي، وليد، "**التذييل والتكميل في كتاب التسهيل**"، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، مج43، ع3-4، شوال2007.
61. سيبويه، عثمان بن قَنبر، **الكتاب**، ت عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988
62. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، ت عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

63. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، ت أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008

64. ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، ت محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، 1974.

65. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، ت عادل الموجود وعلي معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

66. السيوطي، جلال الدين:

أ- **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976.

ب-**بغية الوعاة**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1965.

ت-**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ت محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986.

ث-**هَمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ت.

67. ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، ت محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، 2000.

68. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ت محمد إبراهيم البنا، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

69. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله، **أمالي ابن الشجري**، ت محمود محمد الطناجي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991.

70. شويحط، إبراهيم، خريسات، محمود، "حقيقة السماع ومراحل تقعيد اللغة"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، ع4، مج44، ملحق2، 2017.

71. شُرّاب، محمد حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2007 .

72. الشوملي، علي، "**دور الأمثال وأقوال العرب في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه**"، جامعة المينا-كلية دار العلوم، مصر، ع19، مج1، يونيو 2010.

73. صالح الغامدي، **شواهد النحو النثرية دراسة تأصيل ودراسة**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1408 هـ.

74. الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
75. الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط1، دار ابن كثير، مصر، 2014.
76. الطيار، مساعد بن سليمان، **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**، ط1، دار ابن الجوزي، 2010 .
77. العامري، لبيد بن ربيعة، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت.
78. العامودي، محمود، "**موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابه التذييل والتكميل إلى باب (الممنوع من الصرف)**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020.
79. العايد، فهد بن محمد، **الشواهد النثرية عند الشاطبي في المقاصد الشافية**، (رسالة ماجستير)، جامعة القصيم، السعودية، 2012.
80. عبد اللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة**، ط1، دار الشروق، مصر، 2000.
81. أبو عبيدة، مَعْمَر بن المثنى، **مجاز القرآن**، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، 2006.
82. ابن العثيمين، محمد بن صالح، **شرح ألفية ابن مالك**، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 2012.
83. ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن:
أ- **شرح جمل الزجاجي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
ب-**المقرب**، ت أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1971.
84. عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، 1972.

85. ابن عقيل، بهاء الدين:

أ- شرح **ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
ب- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ت محمد كامل بركات، ط1، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق- دار المدني، جدة).
86. العقيلي، مزاحم بن الحارث، **شعر مزاحم العقيلي**، ت نوري القيسي وحاتم الضامن، مكتبة عبد الله الجبوري، د.ت.

87. العكبري، أبو البقاء عبد الله:

أ-**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ت عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986 .

ب-**اللباب في علل البناء والإعراب**، ت غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1995.

88. علقمة الفحل، علقمة بن عبدة بن ناشرة، **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري**، ت لطفي الصقال ودريّة الخطيب، ط1، دار الكتاب العربي، سورية، 1969.

89. عمايرة، خليل، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، ط1، شركة وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

90. عمر، أحمد مختار:

أ- **البحث اللغوي عند العرب**، ط8، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

ب-**معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

91. عنترة العبسي، عنترة بن شداد، ديوان عنترة، ت محمد سعيد مولوي، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، مصر، 1970.

92. عواد، عمرو سعد، "**منزلة شعر ابن هرمة لدى النحويين**"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، مارس 2017.

93. عواريب، سليم، **مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني**، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2008.

94. العيني، بدر الدين محمود، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ت علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2010

95. الغزالي، أبو حامد محمد، **المستصفى من علم الأصول**، ت محمد عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، 1993.

96. عيد، محمد:

أ- الاستشهاد **والاحتجاج باللغة العربية**، ط3، دار الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة، 1988.

ب- **النحو المصفّى**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1971.

97. الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، ط30، المكتبة العصرية، بيروت، 1994.

98. الفارسي (النحوي)، أبو علي الحسن بن أحمد:

أ- **الإيضاح العضدي**، ت حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1969.

ب-**التعليقة على كتاب سيبويه**، ت عوض بن حمد القوزي، ط1، مركز النخبة العلمية، 1990.

ت-**الحجة للقرّاء السبعة**، ت بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993.

ث-**المسائل العسكريات في النحو العربي**، ت علي المنصوري، ط2، جامعة بغداد، العراق، 1982

99. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ت أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

100. الفارضي، شمس الدين محمد، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، ت أبو الكميت ومحمد الخطيب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2018،

101. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ت مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، د.ت.

102. الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ت مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005

103. القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ت محمد البنا، ط1، دار الاعتصام، 1979.

104. القفطي، جمال الدين أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986.

105. القيرواني، ابن رشيق، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، 1981.

106. ابن ماجه، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت

107. ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله:

أ- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ط1، دار القلم، بيروت، 1984.

ب-**شرح الكافية الشافية**، ت عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982.

ت-**شرح التسهيل**، ت عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة، مصر، 1990.

108. أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006.

109. المبرد، أبو العباس محمد، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994.

110. المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط2، دار الرائد العربي، لبنان، 1986.

111. المرادي، الحسن بن قاسم:

أ- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
ب- **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية ، 1992.
ت- **شرح التسهيل (القسم النحوي)**، ت محمد عبد النبي عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، مصر، 2006.
112. امرؤ القيس، جندح بن حجر بن حارث، **ديوان امرئ القيس**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، 1969.

113. المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران:

أ- **معجم الشعراء**، ت ف.كرنكو، ط2، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، لبنان، 1982.
ب- **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ت محمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

114. مسلم، أبو الحسين، **صحيح مسلم**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.
115. مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط1، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، 1960 .
116. الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
117. الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي، **الكناش في فني النحو والصرف**، ت رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
118. ابن الملوح، قيس بن مزاحم العامري، **ديوان قيس بن الملوح**، دراسة وتعليق يُسرس عبد الغني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999
119. المليفي، نورة، **دور النثر في التقعيد اللغوي دراسة في مرويات سيبويه المجهولة**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع52، 2009.
120. ابن منظور، جمال الدين محمد، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
121. المهلهل، عدي بن ربيعة التغلبي، **ديوان مُهلهل بن ربيعة**، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، د.ت.
122. ابن المواق، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **بغية النقاد النقلة**، ت محمد خرشافي، ط1، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 2004 .

123.الميداني، أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، لبنان، د.ت.

124.النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلمية، 1996.

125.ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ت علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، مصر، 2007.

126.ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ت محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 .

127.النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001.

128.ابن نور الدين، محمد بن علي بن الخطيب الموزعي، **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، ت عائض العمري، ط1، دار المنار، الأردن، 1993.

129.النيسابوري، علي بن أحمد، **التفسير البسيط**، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

130.الهذلي، أبو ذؤيب خويلة بن خالد، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، ت أحمد خليل الشال، ط1، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، مصر، 2014.

131.الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلّام، **فضائل القرآن للقاسم بن سلّام**، ت مروان العطية وآخرون، ط1، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، 1995.

132.ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله:

أ- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009.

ب- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك دراسةً وتحقيقًا، ت جابر بن عبد الله ابن سريّع السريّع،(رسالة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2018.

ت- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار ابن كثير، لبنان، 2015.

133.ابن الوراق، محمد بن العباس، **علل النحو**، ت محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 1999.

134.ابن الوردي، زين الدين، **شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)**، ت عبد الله بن علي شلال، ط1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، 2008.
135.ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ت زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، 1996.
136.اليزيدي، أبو عبد الله، **شرح نقائض جرير والفرزدق**، ت محمد حُوُر ووليد خالص،ط2، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 1998.
137.اليشكري، سويد بن أبي كاهل، **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**، ت شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، العراق، ط 1، 1972.
138.ابن يعيش، موفق الدين الأسدي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001.